جمهورية السّودان
وزارة التعليـــم العـــالي
جامعـة أمدرمـان الاسـلامية
كليّـة الدراســات العليـا
كليـــة أصـــول الدين
قسم السنـــة وعلوم الحـــديث

الإمام الدّارقطني ومنهجه في الإستدراك على صحيحي البخاري ومسلم

(دراســة تحليلية نقديــة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في السنة وعلوم الحديث

إعداد الطالب: عبدالله أحمد بازماندكان القشمي
إشراف: البروفيسور الفاتح الحبر عمر أحمد
أستاذ الحديث النبوي بجامعة أمدرمان الإسلامية

عـام ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلالُ

((أهل الصنعة مجمعون علي أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها و متونها، و لا يحصل الخلاف فيها بحال، و ان حصل فذاك اختلاف في طرقها و رواتها.
فمن خالف حكمه خبرا منها، و ليس له تأويل سائغ للخبر، نقضنا حكمه، لان هذه الأخبار تلقتها الامة بالقبول))
ابو اسحق الاسفرائيني [1]

١- فتح المغيث لحمد بن عبد الرحمن السخاوي ج ١ ص ٤٧.

إهداء

إلي روح والدتي الكريمة التي أرجو أن يرفرف في جنات النعيم ﴿ جنّة الخلد التي وعد المتقون﴾ [٢]

و إلي والدي الكريم الودود الذي كان و لا يزال لي سنداً و عونا في إتمام مهمتي العلمية.

كما أهدي هذه الرسالة الي إدارة «المعهد العالي للدّراسات الإسلامية» بجنوب ايران، خاصة الي رئيسه و مؤسسه الأستاذ الشيخ / عبدالكريم أحمد محمدي – حفظه الله– ، الذي بذل جهداً كبيرا في إنشاء و إنماء هذا الصّرح العلمي الشامخ، نفع الله به الامة الإسلامية جمعاء.

٢-سورة الفرقان آية ١٥.

شكرُ و تقديرُ

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [٣]

واستئناساً بحديث المصطفى ﷺ (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) [٤] فإني أدين بالشكر لأستاذي و المشرف علي رسالتي البروفيسورالفاتح الحبر عمر أحمد استاذ الحديث النبوي بجامعة أمدرمان الإسلامية ، و أرجو له من الله كل الخير لما بذل للاشراف علي الرسالة جهداً مشكوراً دون تحرج او تضايق. و لم يأل جهداً في تصحيح أخطائي و ارشادي الي الأصوب و الأحسن حتي خرجت الرسالة في ثوبها الحالي، فجزاه الله خير الجزاء و جعله مرشداً و هادياً للأجيال الصّاعدة في خدمة السنة المحمدية الغراء و علومها.

كما لا أنسي أن أشكر أسرة جامعة أمدرمان الاسلامية، و أخص به ادارة كليتي أصول الدين والدراسات العليا. و أسأل الله تعالي أن يجعل هذه الجامعة العريقة مناراً للهدي و العلم، يهتدي به الناس في مشارق الارض و مغاربها وليس ذلك علي الله بعزيز.

و الشكر موصول أيضاً لسفارة جمهورية إيران الاسلامية بخرطوم لتقديمها تسهيلات مقدرة للطلبة الايرانيين هنا والتي أشرف بالانتماء لجاليتها العزيزة.

---

٣ - سورة سبأ آية ١.

2 - أخرجه أبوداود كتاب الأدب باب (١٢) ح ٤٨١١ عن أبي هريرة ، وأحمد في مسنده ج ٣ ص ٣٢ عن أبي سعيد الخدري ، والطبراني في الكبير ج ٢ ص ٣٥٦ ح ٢٥٠١ ، عن جرير بن عبدالله ، وأخرجه الترمذي كتاب البر والصلة باب ٣٥ ح ١٩٥٥ ، عن أبي سعيد الخدري ، قال أبوعيسى : وفي الباب عن أبي هريرة والأشعث بن قيس والنعمان بن بشير وقال : حديث حسن صحيح.

و اشكر ايضا لدولة جمهورية السودان، حكومة و شعبا لضيافتها لنا ضيافة كريمة شريفة و معاملتها لنا كأبناء الوطن و نسأل الله في هذه المناسبة ان يقيها شرور الأعداء و فتن المغرضين الذين يكيدون لها ليل نهارِ لإبعادها عن مشروعها الاسلامي العظيم وفق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

والشكر الجميل موصول الي زوجي المجاهدة الصابرة التي أعانتني و لا تزال بكل شوق و رغبة في الإسهام في إنجاح هذه الرسالة التي ترجو الله وأرجو معها أن تكون اسهاماً في خدمة السنة النبوية علي صاحبها افضل الصلاة و أتم التسليم، و دعم مكتبتها المباركة.

ثم أقدم الشكر لكل إخوتي و أصدقائي الذين ساندوني في إكمال هذه الرسالة و إنجاحها، حيث ساعدوني في تسهيل الصعاب المختلفة و المتنوعة فلهم مني كل الامتنان و التقدير.

و أخيرا فالشكر لله عزوجل لنعمائه و آلائه التي لا أعدّها و لا أحصيها فله الفضل دائما فوق عدله ﴿ وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [٥]

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

[٥] - سورة القصص آية٧٠.

هيكل البحث:

و فيما يلي الهيكل التفصيلي للبحث:

المقدمةوتشتمل على :

- أهمية الموضوع .
- أسباب اختيار الموضوع.
- الدراسات السابقة.
- المشاكل التي واجهت الباحث في كتابة الرسالة.
- المنهج المتبع في كتابة الرسالة.

الفصل الأول: التعريف بالحافظ الدارقطني وفيه مبحثين :

المبحث الأول: نسبه و أوصافه و عقيدته وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: نسبه.

المطلب الثاني: أوصافه.

المطلب الثالث: عقيدته.

المبحث الثاني: مكانته العلمية وآثاره وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: قدراته العلمية.

المطلب الثاني: شيوخه و تلاميذه.

المطلب الثالث: آثاره العلمية والتعريف بكتابه الإلزامات والتتبع.

الفصل الثاني: النقد و الاستدراك عند المحدثين وفيه أربعة مباحث :

المبحث الاول: النقد قيمة من القيم الثقافية الاسلامية.

المبحث الثاني: النقد(الجرح و التعديل) عند سلفنا الصالح.

المبحث الثالث: مناهج نقد الحديث النبوي.

المبحث الرابع: السبب في نقد الصحيحين.

الفصل الثالث: مكانة الصحيحين و النقد و الاستدراك عليهما وفيه مبحثين :

المبحث الاول: بين تلقي الامة لهما بالقبول و النقد و الاستدراك عليهما.

المبحث الثاني: نقد الصحيحين عامة وفيه مطلبين .

المطلب الاول: نقد الصحيحين عند المحدثين.

المطلب الثاني: نقد الصحيحين عند المستشرقين.

الفصل الرابع: منهج الدارقطني في النقد والاستدراك علي الصحيحين وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الاول: منهج الدارقطني في النقد (الجرح و التعديل).

المبحث الثاني: منهج الدارقطني في النقد و الاستدراك علي الصحيحين.

المبحث الثالث: انواع الاحاديث التي انتقدها الدارقطني فيالصحيحين وفيه تمهيد وستة مطالب :

تمهيد .

المطلب الاول: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة و النقص من رجال الاسناد.

المطلب الثاني: ما تختلف الرواة فيه بتغيير بعض رجال الاسناد.

المطلب الثالث: ما تفرد به بعض الرواة بزيادة فيه.

المطلب الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة.

المطلب الخامس: ما حكم فيه بالوهم علي بعض رجاله.

المطلب السادس: ما اختلف فيه بتغيير بعض الفاظ المتن.

الخاتمة والتوصيات.

الفهارس العلمية :

**فهرس الآيات القرآنية.

**فهرس الأحاديث و الآثار.

** ثبت المصادر و المراجع.

** فهرس الموضوعات.

مُقَدِّمَةُ :

الحمد لله الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، ذي العزّة القاهرة و القدرة الباهرة، و الآلاء المتظاهرة، الذي أوجدنا بعد العدم و جعلنا الخيار الوسط من الأمم، و خوّلنا عوارف لا تحصي ولا تعدّ ، حمداً يوافي نعمه ويستجلب من فضله الأوسع والأتم.

و أفضل الصلاة و التسليم علي رسوله الكريم سيدنا محمد ﷺ ، صفوته من العباد، الذي نهض بأعباء الرسالة و التبليغ الأعصم ﷺ و علي آله صلاة مستمرة الدوام، جديدة علي مرّ الليالي و الأيام.

أما بعد:

فان البحث في أسس تراثنا الحضاري الحيّ المتمثلة في القرآن الكريم و السنة النبوية و كذلك البحث عن الشخصيات البارعة فيهما و الخادمة لهما، مما يحسب من أولويات البحوث العلمية و الآكاديمية، خاصة فيما يتعلق مباشرة بنقد و تحليل المسائل المؤثرة جدا في عقلية أبناء المسلمين تجاه أساسيات حضارتهم العريقة الضاربة في القدم.

فصحيحا البخاري و مسلم هما أهم الكتب التي تجلّي فيهما، نبوغ أئمة المسلمين في علم الحديث النبوي الشريف و إصالة مصادر الحضارة الاسلامية، المستندة الي نبعها الأصيل، اي مشكاة النبوة و الرسالة التي جعلها الله تعالي في نبيه سيدنا محمدﷺ و بدراسة هذين المصدرين و دقة النظر فيهما يتعرف الدارس علي أهم ما جاء به نبي الله سيدنا محمد و أصحّه، و كذلك علي جلالة قدر صاحبيهما الشيخين ابي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري وابي الحسين مسلم بن الحجاج

القشيري الذين تعهدا بالتزام الصحة فيما أخرجاه فيهما متصلا مسندا الي رسول اللهﷺ فلهما السبق في هذا الميدان و الفضل الأكبر.

ثم أن هذين المصنِّفين قد انتُقدا في أحاديثهما من أطراف شتّي، فبما أن النقد و الاستدراك و مناقشة الأمور العلمية شئ محمود و يبين مدي اهتمام علماء الأمة بالروح العلمي التحليلي و يؤدي غالبا الي نتائج سليمة قيمة رأي الباحث التطرق اليه و البحث فيه فيما يخص الصحيحين و خاصه بعد ماتعرف علي منهج نقدي متميز في هذا المجال هو منهج حافظ عصره الامام ابي الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله.

و قد تباين مقاصد النقاد علي الصحيحين و مناهجهم في نقدهما والاستدراك عليهما فقوم انتقدوا الصحيحين بروح هجومي يريد أن يهدم ما بناه العلماء عبر القرون الطويلة من تمحيص الاخبار و الاتقان في تمييز صحيحها عن الأسقام.

و قوم انتقدوهما بنية سليمة و لكن بوسائل ناقصة فحكّموا فيه محض عقولهم و ردّوا و رفضوا كل ما لم تقبله عقولهم المختلفة و المتابينة فيما بينها.

و قوم عرفوا الطريق الصحيحة و أخلصوا النية فأنصفوا في مناقشتهم ما ورد فيهما مما رأوه ناقصاً الشروط التي التزماها في كتابيهما.

و الذي تناوله الباحث في هذه الرسالة بالدراسة و النقد ايضا هو انتقادات طرفي الامر (اي المهاجمين من جانب و العلماء المحدثين من جانب آخر)

وأما السبب في اختيار الدارقطني ومنهجه كموضوع للرسالة فلأن الدارقطني هو أبرز من انتقدهما انتقادا علمياً منهجيا يليق بالدراسة و الاهتمام، حتي يري الباحث انه ينبغي ان يعامل منهج الدارقطني في النقد

و الاستدراك كمنهج نموذجي يوزن به المناهج النقدية الأخري علي الصحيحين و غيرهما و ذلك بعد ما رأيت من التزامه الشديد بالمنهجية العلمية و بالانصاف البالغ.

- **أهمية الموضوع:**

أهيمة هذا الموضوع لا تخفي علي احد له إلمامة بالحديث و علومه لأنه يتناول البحث في مصدرين هما أهم المصادر الحديثية، و النقد عليهما ايضا قد صدر عن امام كبير في هذا الفن و الموصوف بأمير المؤمنين فيه.

و يأخذ الموضوع اهميته كذلك من حساسية الموقف أي منازعة الشيخين البخاري و مسلم فيما لهما السبق فيه و كلامهما أقوي حجة و أنصع بريقا من غيرهما و هذا ما أذعن به الائمة قبل أتباعهم.

خاصة اذا انتبهنا الي انتقادات سافرة علي الصحيحين دون التزام باي منهج علمي او تمسك بالانصاف، قد صدرت عن قوم ليسوا من الملمين بهذا العلم فهذا ما يثير الحساسية عند من يعرف الصحيحين و مكانتهما العلمية.

فالباحث يري أن الموضوع يناقش اشكالية مهمة تتعلق بمصداقية الصحيحين و كون الأمة قد تلقتهما بالقبول بينما البعض يناقشهما و يخالف جمهور الامة فيهما، فيحاول الباحث ان يجد مخرجا صحيحا من هذا التضاد، من خلال هذه الرسالة.

- **اسباب اختيار الموضوع:**

- السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع للبحث والدراسة هو التأكد من مغزي الاختلافات التي تدور علي الصحيحين خاصة من قبل المحدثين و العلماء الكبار مثل الدارقطني و الحاكم و غيرهما.

ثم تبيينها و كشف الخفاء عنها لتزول الحيرة و الالتباس عن من يسمع عنها او قد عرف أشياء متناثرة زادت لديه الحيرة و الشكوك.

فالسبب في اختيار الباحث لهذا الموضوع هو سبب معرفي يريد أن يجعل الامر واضحا متبينا و ليس زيادة الامر غموضا او اشكالا.

الدراسات السابقة:

بما أن الموضوع يتعلق بالصحيحين و الاستدراك و النقد عليهما لا يستبعد ان يكون الموضوع قد بُحث كثيرا و دُرس من قبل العلماء الأجلاء قديما و حديثا.

و لكن هذا البحث يتميز بكونه مركّزاً علي مناهج النقد علي الصحيحين و التركيز في ذلك خاصة علي المنهج النقدي للامام الدارقطني كمنهج مثالي من كل جانب علميا كان، او أخلاقيا.

فالبحث في انتقادات الدارقطني خصوصا، و منهجه فيها لا أظن أن يكون قد أفرد به بحث أو رسالة جامعية و ذلك حسب اطلاعي و استطلاعي القاصر.

فيرجو الباحث ان يكون قد أسهم بهذه الرسالة في توجيه الحركة النقدية بين الطلبة والعلماء بأن يكون بطريقة علمية بناءة و منصفة تزيد الفكر العلمي رشدا و نماء و تبعده عن النقد الطائش و الهجوم الذي يخرب اكثر مما يبني و يفسد اكثر مما يصلح.

الصعوبات التي واجهتني في كتابة الرسالة :

١- عدم وجود المراجع الكافية واللازمة للبحث خاصة في جانب دراسة منهج الإمام الدارقطني في الجرح والتعديل وكذلك في نقده واستدراكه على الصحيحين ، حتى اضطررت لجلب بعض المراجع الرئيسية للبحث

من بعض دول الجوار حيث لم أجده لا في السودان ولا في بلدي إيران ، مثل كتاب الإلزامات والتتبع للإمام الدارقطني.

٢- حساسية الموضوع لارتباطه بنقد الصحيحين والاستنتاج النهائي من نقد وتحليل هذه الانتقادات والاستدراكات ، استنتاجاً علمياً محايداً بحيث لا أغمط الصحيحين حقهما من تلقي الأمة لهما بالقبول وكذلك لا أنكر دقة بعض المنتقدين وإصابته في بعض ما أخذ به على الجوانب الفنية عند الشيخين ، فكان الموقف صعباً يحتاج إلى دقة وانصاف بالغين.

المنهج المتبع في كتابة الرسالة:

اتبع الباحث في كتابه هذه الرسالة منهجين من المناهج المتبعة في كتابة الرسائل العلمية و هما

أ/ المنهج الاستقرائي.

ب/المنهج النقدي

و ذلك للحاجة الي الاستفادة عن المنهجين جميعا في موضوع كهذا حيث يتكاملان مع بعض و لا يكتمل البحث دون أي واحد منهما

أ- المنهج الاستقرائي:

حيث حاول الباحث استقراء النماذج النقدية التي اتبع في نقد الصحيحين. و كذلك انواع الانتقادات التي تعرض لها الصحيحان و ذلك بانتقاء الأهم منها و التركيز عليها دون استيعابها بالبحث و النقاش، خشية الاطالة أولاً، ثم عدم صلاحية كثير منها لبذل الجهد في مناقشتها او شغل الحيز المحدود للبحث بها.

ب- المنهج النقدي:

و ذلك بايراد الباحث للانتقادات الواردة علي الصحيحين و تناولها بالبحث و المناقشة و ايراد أدلة المنتقدين و الجواب عنها أو ردّها مع الاستشهاد باقوال الائمة المحدثين قديما و حديثا، و كذلك أقوال العلماء الآخرين من الفقهاء و الأصوليين و غيرهم.

جدير بالذكر أن الباحث التزم الأدب العلمي في نقد آراء المنتقدين علي الصحيحين، حيثما تناولها بالنقاش أو الرد، و لكن هناك من يهاجمهما هجوما غير لائق و ربما اتهمهما او غيرهما من المحدثين بالكذب أو بالوضع مثلا و ترك الإنصاف جانبا في التحامل عليهم، ففي مثل هذه المواقع قليلا ما يحصل أن يستفيد الباحث مثل كلماتهم في الردعليهم اذا كانت نسبة الكلام اليهم صحيحة في موضع معين و ذلك قليل جدا.

و من النكات المنهجية التي التزم بها الباحث في هذه الرسالة ما يلي:

١- عزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة و رقم الآية.

٢- تخريج الأحاديث النبوية والآثار من المصادر الحديثية، بذكر المصدر و ذكر اسم الكتاب فيه و الباب الذي و رد فيه الحديث و ذكر اسم الصحابي الذي روي الحديث و كذلك رقم الحديث في ذلك المصدر، الا في بعض المصادر مثل مسند الامام احمد و ما لم يذكر فيه اسم الكتاب و الباب فاقتصر الباحث علي رقم المجلد و الصفحة و كذلك رقم الحديث في غير مسند أحمد و عندما كان الحديث مخرجا عند الشيخين في صحيحيهما فلم يلتزم الباحث باخراجه من المصادر الأخري، لامن الصحاح الأربعة الأخري و لا من غيرها.

و من النكات اللازمة بالذكر أنه لم يخرج حديث للبخاري و مسلم في هذه الرسالة عن غير صحيحيهما الاوقد نبّه اليه الباحث، أما عند الاطلاق فالمقصود اخراجهما في الصحيحين.

٣- عدم ترجمة الأعلام المذكورة في البحث لسببين رئيسين:
أ- لأنه بحث في علوم الحديث فيشتمل علي أعلام كثيرة و من طبيعة مثل هذا البحث، تناول أقوال كثيرة من العلماء و المحدثين و النقاد و رجال الأسانيد و غيرها بحيث لو ترجم لأعلامه لشغل حيزا اكثر من الحيز الذي شغله صلب الرسالة.
ب- كون الأعلام مذكورة تبعا لجوهر البحث و ليست مقصودة بذاتها فالاهتمام بها فوق المقصود و تخصيص مجال واسع لها من البحث مما لم يره الباحث ضروريا .
٤- توثيق المطالب المستفادة من المصادر و المراجع في الرسالة وذكر مآخذها في الهامش بذكر اسم المرجع و رقم المجلد و الصفحة و اسم المؤلف ثم ذكر الطبعة كاملة عند اول و رود ذلك المرجع ثم الاكتفاء بذكر اسم الكتاب و المؤلف في المرات القادمة التي يرد ذلك المرجع.
٥- الإحالة إلى الموضوعات السابق ذكرها في الرسالة نفسها إذا تكرر الموضوع في أماكن أخرى منها بذكر الفصل والمبحث ورقم الصفحة.
٦- الاكتفاء بقول المرجع السابق نفسه إذا تكرر المرجع في صفحة واحدة أو في الصفحتين دون فاصل بينهما بهامش آخر ، وإذا فصل بينهما ، فزيادة اسم المؤلف ليحصل التمييز بين المراجع .
٧- وفي الكلام على مصنفات الإمام الدارقطني وآثاره العلمية ، ذكرت ما هو المطبوع منها ومكان طبعه ودار نشره و ما سكت عن ذكر طبعه فإنه إما مخطوطةً موجودة في الأماكن المذكورة عندها أو مفقودة لم يصل إلينا.
٨- ترجمة الألفاظ العربية بذكر معناها من كتب غريب الحديث وإن لم أجد فيها ففي معاجم اللغة المعتبرة بذكرها في الهامش.

٩- اجمال النتائج التي تحصل عليها الباحث خلال كتابة هذه الرسالة ثم التوصيات فيالخاتمة التي يراها مهمة في استمرار مثل هذه المواضيع.

١٠- ترتيب الفهارس العلمية آخر الرسالة مرتّبة كالآتي:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

٣- ثبت المصادر و المراجع.

٤- فهرس الموضوعات.

الفصل الأول: التعريف بالحافظ الدارقطني:

وفيه مبحثان :

المبحث الأول: نسبه و أوصافه و عقيدته.

المبحث الثاني: مكانته العلميةوآثاره .

المبحث الأول: نسبه و أوصافه و عقيدته:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نسبه.

المطلب الثاني: أوصافه.

المطلب الأول: نسبه:

هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبدالله. و المكني بابي الحسن. والملقب بـــالحافظ الدارقطني[1]

قال السعماني : ((الدارقطني بفتح الدال المهملة بعدها الالف ثم الراء و القاف المضمومة و الطاء المهملة الساكنة وفي آخرها النون، هذه النسبة الي دار القطن وهي كانت محلة ببغداد كبيرة ...

ويواصل صاحب الأنساب كلامه بقوله ((خربت الساعة[2] كنت اجتاز بها بالجانب الغربي، و أراني صاحبنا الشيخ سعدالله بن محمد المقري مسجده في دارالقطن، منها أبو الحسن علي بن عمر بن احمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبدالله الحافظ الدارقطني من أهل بغداد))[3]و قد لقب الحافظ الدارقطني بصفات كثيرة تدل علي مكانته و منزلتة بين العلماء عامة و المحدّثين خاصة فهو:((شيخ الإسلام، حافظ الزمان... الحافظ الشهير صاحب السنن))[4]

---

١ – انظر تاريخ بغداد لابي بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي ج١٢ص٣٤.ط دار الفكر و انظر البداية و النهاية لابن كثير الدمشقي ج١١ ص٤١٤ ط: الاولي ١٩٩٦ بدار ابي حيان– القاهرة.

٢ – اي محلة دار القطن.

٣ – الانساب لعبد الكريم بن محمد السمعاني ج٢ ص٤٣٧–٤٣٨ ط: الاولي ١٩٨٨ م بدار الجنان بيروت.

٤ – التعليق المغني علي سنن الدارقطني لابي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي المطبوع بذيل السنن ج١ ص٧و٨ . ط:١٩٦٦م بدار المحاسن بالقاهرة، حققه عبدالله هاشم يماني المدني.

((ولد الدارقطني سنة ست و ثلاثمائة ومات في ذي القعدة سنة خمس وثمانين و ثلاثمائة، و دفن بمقبرة باب الدير قريبا من قبر معروف الكرخي))[٥]

٥ – الانساب لعبد الكريم السمعاني ج٢ ص٤٣٩. و انظر تعليق المغني نفسه ج١ ص٧و٨.

المطلب الثاني: أوصافه

حاز الإمام الدارقطني جميع أوصاف العلماء الأثبات و الأئمة الأعلام و مراتب المحدثين الأعلي سواء في الأوصاف الجبلية او كان في الاوصاف الإكتسابيه ،منها:

أولا: الأوصاف الجبلية:

كان رحمه الله مثالا في الحفظ و الفهم و الفطنة و الذكاء، قال ابن كثير: ((كان من صغره موصوفا بالحفظ الباهر و الفهم الثاقب و البحر الزاخر)) و ذكر مثالا يثبت ما قاله في وصفه و هوأنه ((جلس مرة في مجلس إسماعيل الصفار و هو يملي علي الناس الاحاديث، و الدارقطني ينسخ في جزء حديث فقال له بعض المحدثين في أثناء المجلس: إن سماعك لا يصح و انت تنسخ، فقال الدارقطني: فهمي للإملاء أحسن من فهمك و أحضر، ثم قال له ذلك الرجل: أتحفظ كم أملي حديثا؟ فقال انه املي ثمانية عشر حديثا الي الآن و الحديث الاول منها عن فلان عن فلان، ثم ساقها كلها بأسانيدها و الفاظها، لم يخرم منها شيئا، فتعجب الناس منه))[٦]

و قال الخطيب: ((كان فريد عصره وقريع دهره و نسيج وحده و امام وقته))[٧]

و نقل عن ابي ابكر البرقاني قال: ((كنت اكثر ذكر الدارقطني و الثناء عليه بحضرة ابي مسلم بن مهران الحافظ فقال لي ابو مسلم: اراك تفرط في وصفه بالحفظ، فتسأله عن حديث الرضراض عن بن مسعود؟ فجئت الي ابي الحسن و سألته عنه فقال: ليس هذا من مسائلك و انما قد

---

٦ – البداية و النهاية ج١١ ص٤١٥، و انظر تاريخ بغداد للخطيب ج١٢ ص ٣٦و٣٧.

٧ – المرجع السابق نفسه للخطيب ص٣٤.

وضعت عليه، فقلت له نعم، فقال من الذي وضعك علي هذه المسألة؟ فقلت لا يمكنني ان اسميه، فقال لا اجيبك او تذكره لي، فأخبرته فأملي عليّ ابوالحسن حديث الرضراض باختلاف وجوههه))[٨]

هذه القصة تبين مدي فطنة الامام الدارقطني رحمه الله، وحدة بصيرته فيمن حوله من الأساتذة او التلاميذ، و لولا هذا لما كان يميز بين اسئلة البرقاني و هو تلميذه و بين نقله اسئلة غيره ممن هو من الحفاظ و الأئمة مثل ابي مسلم بن مهران.

و قال ابن الجوزي: ((أخبرنا ابو منصور القزاز أخبرنا ابوبكر بن ثابت، قال: حدثني الأزهري قال: رأيت محمد بن أبي الفوارس و قد سأل الدارقطني عن علة حديث أواسم فيه فأجابه ثم قال: يا ابا الفتح ليس بين المشرق و المغرب من يعرف هذا غيري)).[٩]

فكان رحمه الله واثقا بعلمه و سبقه علي الآخرين حيث أكد أنه لا يعرف هذا غيري و هذا من التحدث بنعمة الله عليه ــ وليس هذا غريبا عمن((كان يضرب به المثل في الحفظ)).[١٠]

---

٨ – المرجع السابق نفسه ص٢٨.

٩ – المنتظم في تاريخ الملوك و الامم لعبدالرحمن بن علي بن الجوزي ج٧ ص ١٨٣ ط الاولي ١٣٥٨هــ بمطبعه دار المعارف العثمانية– الدكن – هند.

١٠ – الانساب للسمعاني ج٢ ص٤٣٨.

ثانيا: الأوصاف الإكتسابية:

كما كان الامام الدارقطني في قمة الأوصاف الجبلية الحسنة فانه أيضا في أعلي درجات الصدق و الامانة و العدالة و الورع و علو المنزلة و غيرها من الأوصاف الأكتسابية التي سببت في وصف العلماء له باوصاف هي غاية في التعديل و التوثيق و التثبيت و التي لم يوصف بها الا الائمة الجهابذة الافذاذ.

قال الخطيب: ((كان فريد عصره و قريع دهره و امام وقته، انتهي اليه علم الأثر و المعرفة بعلل الحديث و أسماء الرجال و احوال الرواة، مع الصدق والأمانة و الفقه و العدالة و قبول الشهادة و صحة الاعتقاد و سلامة المذهب و الاضطلاع بعلوم سوي علم الحديث))[١١]

و وصفه الذهبي بـــ ((الامام الحافظ، المجود ،شيخ الاسلام، علم الجهابذة))[١٢] و قال ايضا ((و كان من بحور العلم و من ائمة الدنيا[١٣]

و قال السبكي: ((الامام الجليل ابو الحسن الدارقطني البغدادي الحافظ المشهور الاسم، صاحب المصنفات إمام زمانه و سيد أهل عصره و شيخ أهل الحديث))[١٤]

و كان رحمه الله ذا صفة موسوعية في العلوم و لم يكن ينحصر علمه في تخصص واحد اشتهر به، و سار إماما و حجة فيه، أي علم الحديث الذي قال فيه الذهبي: ((انتهي اليه الحفظ و معرفة علل الحديث

---

١١ – تاريخ بغداد ج١٢ ص ٣٤.

١٢ – سير اعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ج١٦ ص٤٤٩ ط: الحاديةعشرة ١٤١٩هـــ١٩٩٨م بمؤسسة الرسالة. حققه شعيب الارنؤوط و اخرون.

١٣ – المرجع السابق نفسه ص٤٥٠.

١٤ – طبقات الشافعية الكبري لعبد الوهاب بن علي السبكي ج٣ ص٤٦٢. ط: الاولي ١٩٦٥م، مطبعة عيسي البابي الحلبي و شركاه،تحقيق محمود محمد الطناحي وغيره.

و رجاله))بل اضاف الذهبي عليه بقوله ((مع التقدم في القراءات و طرقها، و قوة المشاركة في الفقه و الاختلاف و المغازي و أيام الناس و غير ذلك))[١٥] فكان مهتما بالجوانب العلمية و الثقافية المختلفة التي يحتاج اليها في حوائج الدنيا و الآخرة، ((قال الازهري: كان الدارقطني ذكيا، اذا ذوكر[١٦] شيئا من العلم، ايّ نوع كان وجد عنده منه نصيب وافر، ولقد حدثني محمد بن طلحة النعاليّ انه حضر مع الدرا قطني دعوة فجري ذكر الأكلة فاندفع الدراقطني يورد أخبارهم و نوادرهم حتي قطع اكثر ليلته بذلك))[١٧]

و قال الحاكم: ((صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ و الفهم و الورع، و إماما في القراء و النحويين، و في سنة سبع و ستين اقمت ببغداد اربعة اشهر و كثر اجتماعنا بالليل و النهار فصادفته فوق ما وصف لي و سألته عن العلل و الشيوخ، قال: و اشهد انه لم يخلف علي أديم الأرض مثله))[١٨]

و كان هذا التفوق في الاوصاف الجبلية و المكتسبة جميعاً سببا في تجليل العلماء و الائمة له و الرفع من شأنه و تقديمه علي أنفسهم فلم يكن حافظ يرد بغداد الا مضي اليه وسلم له التقدمة في الحفظ و علو المنزلة في العلم، ذكر انه كان في مجلس شيوخ الحديث و قد حضره كثير منهم مثل ابي الحسين بن المظفر و القاضي ابي الحسن الجراحي و غيرهم من

---

١٥ – سير اعلام النبلاء ج١٦ ص٤٥٠.

١٦ – قال محقق الطبقات الكبري للسبكي: في الاوصول ((ذكر))

١٧ – الطبقات الكبري للسبكي ج٣ ص ٤٦٤.

١٨ –المرجع السابق نفسه ص٤٦٣. و انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن العماد الحنبلي ج٣ ص١١٦ ط بدار الآفاق الجديدة بيروت.

أهل العلم و المعرفة فحلت الصلاة، فكان الدارقطني امام الجماعة و هناك شيوخ أكبر أسنانا منه فلم يقدم أحد غيره.

و لا غرابة في ذلك إذا عرفنا أنه رحمه الله كان يلقب بأمير المؤمنين في الحديث و احد الائمة الثلاثة الأحسن كلاماً بين الناس علي حديث رسول اللهﷺ و هم: علي بن المديني في وقته و موسي بن هارون في وقته و علي بن عمر الدارقطني في وقته[١٩]

١٩ – انظر تاريخ بغداد للخطيب ج١٢ ص ٣٦–٣٨.

المطلب الثالث: عقيدته

مما سبق من أوصاف الحافظ الدارقطني علي لسان العلماء و الأئمة، من كونه في قمة الصدق و الامانة والعدل و أنه امير المؤمنين في الحديث و شيخ المحدثين، لا يبقي مجال للشك في إستقامة عقيدته و سلامته فيها اذ لولا ذلك لما وثقه الأئمة و المحدثون ذووا الحساسية البالغة في الشوائب القادحة في عدالة الرجل حتي العرفية منها، مثل القدح في مروءته، فلا يقبلون رواياته للحديث و شهادته فيه حتي يخلو منها تماما، فما بالك بالعقيدة التي يرد حديث الرجل بمجرد إتهامه من قبل النقاد باعتناق عقيدة منحرفة مثل الإرجاء او الرفض او القدرية و ما شابه ذلك من الجرح العقدي.

كان الامام الدارقطني يشهد له من قبل العارفين بالرجال و احوالهم بانه يتمتع بـــ ((صحة العقيدة وسلامة المذهب))[٢٠]

و هذا ابن كثير يقول فيه((سمع الكثير و جمع و صنف و ألف و أجاد و أفاد و أحسن النظر و التعليل و الإنتقاد و الإعتقاد))[٢١] فلم يمر علي اوصافه الحميدة دون ان يذكر احسانه رحمه الله لعقيدته ضمن الامور الاخري العلمية.

و كان رحمه الله ((فقيها علي مذهب الامام الشافعي أخذ الفقه عن أبي سعيد الإصطخري الفقيه الشافعي و قيل بل أخذه عن صاحب لأبي سعيد))[٢٢]

٢٠- المرجع السابق نفسه ص ٣٤.

٢١ – البداية و النهاية ج١١ ص٤١٥.

٢٢ – وفيات الاعيان و انباء ابناء الزمان لاحمد بن خلكان ج٣ ص٢٩٧ حققه د. احسان عباس. ط: دار الثقافة – بيروت.

و قال الخطيب: ((بلغني انه درس فقه الشافعي علي أبي سعيد الاصطخري وقيل بل درس الفقه علي صاحب لابي سعيد و كتب الحديث عن أبي سعيد نفسه))[٢٣]

لذلك لايعبأ بقول من اتهمه رحمه الله بالتشيع بعد ما نقل من توثيق العلماء له في اعتقاده و كذلك التعريف بمذهبه الفقهي و انه كان من فقهاء الشافعية.

خاصة اذا نظرنا الي سبب اتهامه بالتشيع و هو حفظه ديوان شعر للسيد الحميري و ذلك ضمن دواوين شعر من شعراء مختلفين كان يحفظها فيما نقله الخطيب قال: ((سمعت حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق يقول: كان ابو الحسن الدارقطني يحفظ ديوان السيد الحميري في جملة ما يحفظ من الشعر فنسب الي التشيع لذلك))[٢٤]

و قد صرح بانه هو السبب في نسبته للتشيع ليس غير، و قد علمت ان الدارقطني رحمه الله كان عالما موسوعيا فلا يصح ان ينسب الي جهة خاصة بمجرد حفظه او تعلمه شعرا او حكمة منها، كما لا ينسب الفلاسفة المسلمون الذين نقلوا كثيرا من الفلسفة اليونانية الي اعتناق دين اصحابها، و لا من حفظ دواوين شعر الجاهلية بما فيها، الي الفسوق او الولاء للجاهليه، و المسألة واضحة لا تدع مجالا للشك و التردد قال عنه الذهبي: ((و نسب الي التشيع لحفظه ديوان السيد الحميري، قلت: هو برئ من التشيع))[٢٥]بل وصفه بأنه كان سلفيا– في اشارة الي اتباعه نهج

---

٢٣ – تاريخ بغداد للخطيب ج١٢ ص٣٥.

٢٤ المرجع السابق نفسه.

٢٥ – معرفة القراء الكبار علي الطبقات و الاعصار لابي عبدالله الذهبي ج١ ص٢٨٢ حققه محمد سيد جاد الحق. ط الاولي، دار الكتب الحديثة، مصر.

الصحابة و التابعين و من تبعهم– و ذكر قصةً تبعده تماما من احتمال التشيع او اعتناقه الرفض قال: ((قال الدارقطني: اختلف قوم من أهل بغداد فقال قوم: عثمان أفضل و قال قوم: عليّ أفضل، فتحاكموا اليّ، فأمسكت و قلت: الامساك خير، ثم لم أر لديني السكوت وقلت للذي استفتاني: ارجع اليهم و قل لهم: ابو الحسن يقول: عثمان أفضل من علي باتفاق جماعة اصحاب رسول اللهﷺ ، هذا قول أهل السنة و هو أول عقد يحل في الرفض))[٢٦] هذا قول صريح و موقف و اضح يبين مدي تمسك الامام الدارقطني بمنهج أهل السنة و الجماعة و لا ينهض لنقضه دليل من اتهمه بالتشيع بمجرد حفظه رحمه الله لديوان شعر للسيد الحميري الذي قال الدارقطني نفسه في جرحه: ((السيد الحميري... كان غاليا يسب السلف في شعره))[٢٧]

و لكن((كان شاعرا متقدما مطبوعا، يقال ان اكثر الناس شعرا في الجاهلية و الاسلام ثلاثة: بشار و ابوالعتاهية و السيد، فانه لا يعلم ان احداً قدر علي تحصيل شعر احد منهم اجمع و له طراز من الشعر و مذهب قلّما يلحق فيه او يقاربه))[٢٨]

و كان طبيعيا و الحال هذا، ان يحفظ الامام الدارقطني ديوانه– رغم جرحه له– فهذا لا يلزم منه ان يتصف بعقيدته اذا حفظ دي

---

٢٦ – سير اعلام النبلاء ج١٦ ص٤٥٧.

٢٧ – المؤتلف و المختلف للدار قطني ج٣ ص٣٠٩ ط١٤٠٦ هـ الاولي بدار الغرب الاسلامي – بيروت، حققه موفق عبدالله عبدالقادر.

٢٨ – الاغاني لابي الفرج الاصفهاني ج٧ ص٢٤٩، شرحه عبد عليّ هنّا. ط الثانية ١٩٩٢ م بدار الكتب العلمية، بيروت.

المبحث الثاني: مكانته العلمية وآثاره :

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الاول: قدراته العلمية.

المطلب الثاني: شيوخه و تلاميذه.

المطلب الثالث: آثاره العلمية والتعريف بكتابه الإلزامـــات

المطلب الاول: قدراته العلمية

كان الحافظ الدارقطني اماما في الحديث و علومه، يقصده العلماء و الحفاظ من شتي الاقطار و البلدان، و يسلمون له بالسبق و الأستاذية فيها، فقد كان رحمه الله ((استاذ هذه الصناعة و قبله بمدة و بعده الي زماننا هذا، و سمع الكثير و جمع و صنف و الف و أجادو أفاد، و أحسن النظر و التعليل و الانتقاد و الاعتقاد، و كان فريد عصره و نسيج وحده وامام دهره في اسماء الرجال و صناعة التعليل و الجرح و التعديل و حسن التصنيف و التأليف و اتساع الرواية و الإطلاع التام في الدراية))[٢٩]و ((انفرد بالامامة في علم الحديث في دهره و لم ينازعه في ذلك احد من نظرائه))[٣٠]

و مما يدل علي حفظه و اتقانه لعلوم الحديث ما نقله الخطيب البغدادي عن البرقاني انه رحمه الله كان يملي عليه كتابه العلل من حفظه و يشرح قصة جمع العلل، قال: ((كان ابو منصور بن الكرخي يريد ان يصنف مسندا معلَما فكان يدفع اصوله الي الدارقطني فيعلم له علي الاحاديث المعللة ثم يدفعها ابو منصور الي الوراقين، فينقلون كل حديث منها في رقعة فاذا اردتُ تعليق الدارقطني علي الاحاديث نظر فيها ابو الحسن ثم املي عليّ الكلام من حفظه فيقول حديث الاعمش عن ابي وائل عن عبدالله بن مسعود الحديث الفلاني اتفق فلان و فلان علي روايته و خالفهما فلان و يذكر جميع ما في ذلك الحديث، فأكتب كلامه في رقعة مفردة و كنت اقول له لم تنظر قبل املائك الكلام في الاحاديث؟ فقال: اتذكر ما في حفظي بنظري ثم مات ابو منصور و العلل في الرقاع فقلت

---

٢٩ – البداية و النهاية لابن كثير ج ١١ ص ٤١٥.

٣٠ – وفيات الاعيان لابن خلكان ج٣ ص ٢٩٧.

لابي الحسن بعد سنين من موته اني قد عزمت ان انقل الرقاع الي الاجزاء و ارتبها علي المسند فأذن في ذلك و قرأتها عليه من كتابي و نقلهاالناس من نسختي))[٣١]

و لم ينحصر اتقانه العلمي و امامته في علوم الحديث و علله و معرفة الرجال و علم الجرح و التعديل و الرواية و الدراية،بل ،كان يتقن علوما مختلفة و يبدع فيها،بحيث يتبعه اصحاب تلك العلوم انفسهم حتي بلغ الأمر ببعضهم ان سأله: ((رأي الشيخ مثل نفسه؟ فقال قال الله تعالي: ﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾[٣٢] فقال له: ((لم ارد هذا و انما اردت ان اعلمه لأقول: رأيت شيخا لم ير مثله))فأجابه: ((ان كان في فن واحد فقد رأيت من هو أفضل مني و اما من اجتمع فيه ما اجتمع فيّ فلا))[٣٣]

ذكر الخطيب بعض العلوم التي كان الدارقطني يتقنها سوي علم الحديث، قال:

((منها القراآت، فان له فيها كتابا مختصرا موجزا جمع الاصول في ابواب عقدها اول الكتاب و سمعت بعض من يعني بعلوم القرآن يقول: لم يسبق ابو الحسن الي طريقته التي سلكها في عقد الابواب المقدمة في اول القراآت، وصار القرّاء، يسلكون طريقته في تصانيفهم و يحذون حذوه.

((و منها: المعرفة بمذاهب الفقهاء فان كتاب السنن الذي صنفه يدل علي انه كان ممن اعتني بالفقه لانه لا يقدر علي جمع ما تضمن ذلك الكتاب الا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الاحكام...

---

٣١ – تاريخ بغداد للخطيب ج١٢ ص ٣٧و٣٨.

٣٢ - سورة النجم، آية ٣٢.

٣٣ – المرجع السابق نفسه للخطيب ص٣٤و٣٥.

و منها ايضا: المعرفة بالادب و الشعر و قيل انه كان يحفظ دواوين جماعة من الشعراء... و حدثني الازهري ان ابا الحسن لما دخل مصر كان بها شيخ علوي من أهل مدينة رسول اللهﷺ ، يقال له مسلم بن عبيدالله و كان عنده كتاب النسب عن الخضر بن داود عن الزبير بن بكار كان مسلم احد الموصوفين بالفصاحة المطبوعين علي العربية فسأل الناس ابا الحسن ان يقرأ عليه كتاب النسب و رغبوا في سماعه بقراءته فأجابهم الي ذلك و اجتمع في المجلس من كان بمصر من أهل العلم و الادب و الفضل فحرصوا ان يحفظوا علي أبي الحسن لحنه او يظفروا منه بسقطة فلم يقدروا علي ذلك، حتي جعل مسلم يعجب و يقول له: و عربية ايضاً))[٣٤]

و نقل الخطيب ايضا عن العقيقي انه قال: ((حضرت ابا الحسن الدارقطني و قد جاءه ابو الحسين البيضاوي ببعض الغرباء و سأله ان يقرأ له شيئا فامتنع و اعتل ببعض العلل، فقال هذا غريب وسأله ان يملي عليه احاديث فأملي عليه ابو الحسن من حفظه مجلسا يزيد عدد احاديثه علي العشرة، متون جميعها: ((نعم الشئ الهدية أمام الحاجة)) و انصرف الرجل ثم جاءه بعد و قد أهدي له شيئا، فقربه و املي عليه من حفظه بضعة عشر حديثا، متون جميعها: ((اذا أتاكم كريم قوم فأكرموه))[٣٥]

و علق علي هذه القصة الامام الذهبي بقوله: ((هذه حكاية صحيحة رواها الخطيب عن العقيقي و هي دالة علي سعة حفظ هذ الامام...))[٣٦]

و نظم فيه رحمه الله بعضهم:

---

٣٤ – المرجع السابق نفسه.

٣٥ – المرجع السابق نفسه للخطيب ص ٣٩.

٣٦ – سير اعلام النبلاء ج١٦ ص٤٥٦.

جعلنـــاك فيما بـــيـــــننـــا و رســـولنـــا و سيـــطـــا فلـــم تظـــلم و لـــم تتحوب
فأنت الـــذي لولاك لم يعرف الوري و لـــــو جهدوا ما صادق من مكذب[٣٧]

و نقل الخطيب عن البرقاني قوله: ((سمعت ابا الحسن الدارقطني يقول: كتبت ببغداد من احاديث السوداني احاديث تفرد بها، ثم مضيت الي الكوفة لأسمع منه، فجئت اليه و عنده ابو العباس بن عقدة فدفعت اليه الاحاديث في ورقة فنظر فيها ابو العباس ثم رمي بها و استنكرها و أبي ان يقرأها وقال: هؤلاء البغداديون يجيئونا بما لا نعرفه، قال ابو الحسن: ثم قرأ ابو العباس عليه فمضي في جملة ما قرأه حديث منها فقلت له: هذا الحديث من جملة الاحاديث ثم مضي آخر فقلت: و هذا أيضا من جملتها، ثم مضي ثالث فقلت: و هذا ايضا منها و انصرفت و انقطعت عن العود الي المجلس لحمّي نالتني فبينما أنا في الموضع الذي كنت نزلته إذا أنا بداق يدق عليّ الباب فقلت من هذا؟ فقال ابن سعيد فخرجت و اذا بابي العباس فوقعت في صدره اقبله، وقلت يا سيدي لم تجشمت المجئ؟ فقال ما عرفناك الا بعد انصرافك و جعل يعتذر اليّ ثم قال: ما الذي أخرك عن الحضور؟
فذكرت له أني حممت، فقال: تحضر المجلس لتقرأ ما أحببت، فكنت بعد إذا حضرت أكرمني و رفعني في المجلس))[٣٨]

هذا يدل علي الإعتراف بفضله العلمي و مكانته العالية لا سيما من قبل أساتذته و كبار العلماء و الحفاظ و كذلك تفقدهم اياهم عند غيابه من مجالسهم و مذاكرة الحديث النبوي، و اذا حضر فاكرامه و الرفع من شأنه.

---

٣٧ – عزاه الخطيب إلى حمزه بن محمد بن طاهر الدقاق، انظر تاريخ بغداد ج١٢ ص ٣٩.
٣٨ – المرجع السابق نفسه للخطيب ص ٣٦

المطلب الثاني: شيوخه و تلاميذه:

اولا: شيوخه:

كان الحافظ الدارقطني كثير السفر و الترحال من اجل كسب و نشر العلم و المعرفة بين العراق و الشام و مصر و ايران..

و لذلك كثر شيوخه و اساتذته الذين اخذ عنهم العلوم المختلفة و علي رأسها علوم الحديث و القراآت و الادب و الفقه.

و لكثرة شيوخه و تناثرهم لا يمكن جمع كلهم و حصرهم و لذلك نكتفي بما ذكر منهم الائمة الكبار و خاصة قريبي العهد بزمان الحافظ الدارقطني رحمه الله.

و قد ذكر الخطيب كثيرا منهم و قال: ((سمع ابا القاسم البغوي و ابابكر بن ابي داود و يحي بن صاعد و بدر بن الهيتم القاضي و احمد بن اسحاق بن البهلول و عبدالوهاب بن ابي حية و الفضل بن احمد الزبيدي و ابا عمر محمد بن يوسف القاضي و احمد بن القاسم اخا ابي الليث الفرائضي و ابا سعيد العدوي و يوسف بن يعقوب النيسابوري و ابا حامد بن هارون الحضرمي و سعيد بن محمد أخا زبير الحافظ و محمد بن نوح الجند يسابوري و احمد بن عيسي بن السكين البلدي و اسماعيل بن العباس الوراق و ابراهيم بن حماد القاضي و عبدالله بن محمد بن سعيد الجمال و ابا طالب احمد بن نصر الحافظ و خلقا كثيراً من هذه الطبقه و من بعدهم))[٣٩]

---

٣٩ – تاريخ بغداد للخطيب ج١٢ ص ٣٤. و انظر سير اعلام النبلاء ج١٦ ص٤٤٩ و الطبقات الكبري للسبكي ج٣ ص٣٦٣. و الانساب للسمعاني ج٢ ص٤٣٨.

و اخذ علم القراآت ايضا عن كثير من الشيوخ و صار إماماً فيها ((و صنف فيها كتاباً حافلاً، و هو أول من عمل الابواب قبل فرش الحروف))[٤٠]

((و تصدر في آخر أيامه للإقراء ببغداد))[٤١]

و ذكر الامام الذهبي بعض شيوخه في القراآت و قال: (قرأ القرآن علي ابي بكر النقاش و ابي الحسين بن بويان و احمد بن محمد الديباجي و علي بن سعيد بن ذؤابة.

و سمع كتاب السبعة من ابن مجاهد و سمع من ابي طاهر الذهلي وطبقته))[٤٢]

و ذكر ابن خلكان بعضا آخر منهم و قال: ((و اخذ القراءة عرضا وسماعا عن محمد بن الحسن النقاش و علي بن سعيد القزاز و محمد بن الحصين الطبري ومن في طبقتهم و سمع من ابي بكر بن المجاهد و هو صغير))[٤٣]

اما في الفقه فأعرف من ذكر من شيوخه فيه هو ابوسعيد الاصطخري((الامام المشهور، صاحب الوجوه في المذهب))[٤٤] يعني

---

٤٠ – معرفة القراء الكبار علي الطبقات و الاعصار لابي عبدالله الذهبي ج١ ص ٢٨٢ حققه محمد سيد جاد الحق. ط الاولي بدار الكتب العلمية. بيروت.

٤١ – و فيات الأعيان، لابن خلكان ج٣ ص٢٩٧.

٤٢ – المرجع السابق نفسه للذهبي ص٢٨١و٢٨٢.

٤٣ – المرجع السابق نفسه لابن خلكان.

٤٤ – مرآة الجنان و عبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لابي محمد عبدالله بن اسعد اليافعي اليمني ج٢ص٤٢٥.ط: الثانية ١٣٩٠هـ بمؤسسة الاعلي– بيروت.

المذهب الشافعي، قال الخطيب: ((بلغني انه درس فقه الشافعي علي ابي سعيد الاصطخري، و قيل بل درس الفقه علي صاحب لابي سعيد.))[٤٥]

ثانيا: تلاميذه:

تتلمذ للحافظ الدارقطني كثير من الحفاظ و العلماء الكبار و ذلك لسعة علمه و قوة حفظه وسيره في الأقطار قال الخطيب: ((حدثنا عنه ابو نعيم الاصبهاني و ابوبكر البرقاني و ابو القاسم بن بشران و حمزة بن محمد بن طاهر و الازهري و الخلال و الجوهري و التنوخي و عبدالعزير الأزجي و ابوبكر بن بشران و العتيقي و القاضي ابو الطيب الطبري و جماعة غيرهم))[٤٦]

و ذكر الذهبي في معرفة القراء عددا آخر من تلاميذه و فيهم من لم يذكره الخطيب او ذكر أسماء من ذكرهم الخطيب بألقابهم فقال: ((روي عنه عدد كثير منهم العلامة ابو حامد الإسفرائيني و ابو عبدالله الحاكم و عبدالغني بن سعيد الأزدي و تمام الرازي و حمزة السهمي و ابوذر الهروي و ابوبكر البرقاني و ابو نعيم الاصبهاني و ابو محمد الخلال و ابو الطيب الطبري و ابو الغنايم عبدالصمد بن المأمون و ابو الحسين المستهدي بالله))[٤٧] و ذكر السمعاني المذكورين الاخيرين عند الذهبي و قال: ((و آخرهم الشريفان ابو الحسين بن المهتدي بالله و ابو الغنائم بن المأمون الهاشميان))[٤٨]

---

٤٥ – تاريخ بغداد، ج١٢ ص ٣٥.

٤٦ –المرجع السابق نفسه ص٣٤. و انظر سير اعلام النبلاء للذهبي ج١٦ ص٤٤٩ و الطبقات الكبري للسبكي ج٣ ص٣٦٣.

٤٧ – معرفة القراء الكبار للذهبي ج١ ص٢٨٢.

٤٨ – الأنساب ج٢ ص٤٣٨.

و نقل الخطيب عن البرقاني قوله: ((كنت اسمع عبدالغني بن سعيد الحافظ كثيراً اذا حكي عن ابي الحسن الدارقطني شيئا يقول: قال استاذي و سمعت استاذي فقلت له في ذلك، فقال: و هل تعلمنا هذين الحرفين من العلم الا من ابي الحسن الدارقطني.

قال لنا البرقاني: و ما رأيت بعد الدارقطني احفظ من عبدالغني بن سعيد))[٤٩]

٤٩ – تاريخ بغداد ج١٢ ص٣٥و٣٦

المطلب الثالث: آثاره العلمية والتعريف بكتابه الالزامات والتتبع :

تبعا لما ذكرنا من القدرات العلمية و السعة الثقافيه للحافظ الدارقطني وكذلك امامته في كثير من المجالات العلمية، كان يقتضي ذلك منه ان يكون كثير الأفادة و الانتاج العلمي و الابداع الثقافي و كان كذلك رحمه الله((اذ جمع و صنف و الف و اجاد و أفاد و أحسن النظر و التعليل و الانتقاد)) و كان ((حسن التصنيف و التأليف))[٥٠]

و لو نذكر كل مؤلفاته و تصنيفاته لطال الكلام، في حين لسنا بصدد الحصر و الاستقصاء فيها، فنكتفي بذكر مجمل منها يكون دليلا علي بقية آثاره رحمه الله فمنها:

١- ((كتاب الاجواد))[٥١]

٢- ((الاحاديث التي خولف فيها امام دار الهجرة مالك بن انس))[٥٢]

٣- ((احاديث الموطأ و اتفاق الرواة عن مالك و اختلافهم فيه و زياداتهم و نقصانهم))[٥٣]

٤- ((احاديث الوضوء في مس الذكر))[٥٤]

٥- ((اختلاف الموطآت))[٥٥]

٦- ((اطراف موطأ الامام مالك))[٥٦]

---

٥٠ – البداية و النهاية لابن كثير ج١١ ص٤١٥

٥١ – معرفة القراء الكبار للذهبي٢٨١و٢٢

٥٢ – المرجع السابق نفسه لابن كثير ، ذكره محقق المؤتلف و المختلف و لم أجده فيه.

٥٣ – انظر سنن الدارقطني ج١ ص١٥٠ ط:١٣٦٥ه بعناية غزت العطار الحسيني.

٥٤ – تاريخ بغداد ج١٢ ص٣٨. و انظر سنن الدارقطني ج١ ص١٥٠.

٥٥ – الغنية، فهرست شيوخ القاضي عياض ص٩٩. ط: الأولى ١٤٠٢هـ بدار الغرب الإسلامي بيروت، حققه ماهر زهير جرار

٥٦ – سير اعلام النبلاء ج٨ ص٧٧.

٧- ((اسماء التابعين و من بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند البخاري و مسلم...))[٥٧]

٨- ((اسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري و مسلم و ما انفرد به كل منهما))[٥٨]

٩- ((اسماء المدلّسين))[٥٩]

١٠- ((تصحيف المحدثين))[٦٠]

١٢- ((الجرح و التعديل))[٦١]

١٣- ((الذيل علي التاريخ الكبير للبخاري))[٦٢]

١٤- ((رسالة من الدارقطني الي طاهر بن محمد الخاركي))[٦٣]

١٥- ((السنن))[٦٤]

١٦- ((سؤالات السهمي للدار قطني و غيره في الجرح و التعديل))[٦٥]

١٧- ((سؤالات البرقاني للدار قطني في الجرح و التعديل))[٦٦]

---

٥٧ حققه عدنان عبدالرحمن الدوري و نشره في مجلة المجمع العلمي العراقي سنة١٤٠١ هـ و طبع بمؤسسة الكتب الثقافية.

٥٨ – تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ج١ ص٤٢٢و٤٢٣.

٥٩- تعريف أهل التقديس لابن حجر ص٢٤ .

٦٠ – الفهرست لابن خيرص١٧و ٢٠٤، خيرص٢٠٣أبي بكرمحمداللشبيلي ،ط:الثانية بمطبعة قومش بسرقسطة معرفة القراءالكبارج١ص٢٢٧و تهذيب التهذيب ج٣ ص٤٥٨ و ج٧ ص١٥١.

٦١ – تهذيب التهذيب ج٢ ص١٤ و ج٣ ص٢٦١ و ج٥ ص٢٦٧ .

٦٢ – طبع مع كتاب (علم التاريخ عند المسلمين)) لفرانز روز نثال، محقق الاعلان بالتوبيخ للسخاوي بالانكليزي، ترجمة: د. صالح احمد العلي انظر ص٥٨٨.

٦٣ – تاريخ بغداد ج١٢ ص٢٤٤.

٦٤ – المرجع السابق نفسه للخطيب ص٣٥، ونفسه لابن خير ص١٢١و قد طبع.

٦٥ – تذكرة الحفاظ ج٣ ص١٢١، الاعلان بالتوبيخ ص٢٣١. ط: دار الكتب العلمية. بيروت، حققه و علق عليه بالإنكليزية فرانز روز نثال ترجمه: د.صالح احمد العلي.

١٨- ((سؤالات ابي نعيم الاصبهاني للدار قطني))[٦٧]

١٩- ((شيوخ البخاري))[٦٨]

٢٠- ((الضعفاء و المتروكون من المحدثين))[٦٩]

٢١- ((كتاب العلل))[٧٠]

٢٢- ((فضائل الصحابة))[٧١]

٢٣- ((الفوائد المنتخبه العوالي من الشيوخ الثقات عند الدارقطني))[٧٢]

٢٤- ((القرآت))[٧٣]

---

٦٦ – الاعلان بالتوبيخ ص٢٣١.، و حققها خليل حسن ضمن رسالة ماجستير، و انظر تاريخ التراث العربي للسزكين ج١ ص٤٢٣.

٦٧ –اطراف الغرائب ٣/أ.

٦٨ – تهذيب التهذيب ج٩ ص٣٧٠.

٦٩ – فهرست ابن خير ٢٠٩. و حققه موفق عبدالله عبدالقادر في رسالة ماجستر و طبع ١٩٨٤ بالرياض.

٧٠ –انظر تاريخ بغداد ج١٢ ص ٣٧، والمرجع السابق نفسه لابن .الاعلان بالتوبيخ ٣٣٥ و البداية و النهاية ج١٣ ص٤١٥ و قد حقق جزء منه.

٧١ – دار الكتب الظاهرية رقم ٤٧(ق١٤-٢٣).

٧٢ – دار الكتب المصرية رقم٣٤١ بالخزانة التيمورية

٧٣ – تاريخ بغداد ج١٢ ص٣٤و٣٥

٢٦- ((مسند ابي الفضل ابن خنزابة (تخريج الدارقطني)))[٧٤]

٢٧- ((المؤتلف و المختلف))[٧٥]

٢٨- ((احاديث النزول))[٧٦]

أما التعريف بكتابه الالزامات والتتبع :

إن من أهم كتب الإمام الدارقطني هو كتاب (الإلزامات والتتبع) وبما أن الباحث قد استفاد منه أكثر من غيره من كتب الإمام الدارقطني في التعرف على أنواع الأحاديث التي انتقدها على الصحيحين وكذلك التعرف على منهجه في هذه الانتقادات فيرى أن يفرده بالذكر والتوضيح أكثر من غيره من آثاره العلمية ، وكما يبدو من اسم الكتاب فإنه متشكل من جزئين مستقلين .

أحدهما : كتاب الإلزامات الذي قال في تعريفه الإمام الدارقطني نفسه: ((ذكر ما حضرني ذكره مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين وتركا من حديثه شبيهاً به ولم يخرجاه ، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما ، فيما نذكره إن شاء الله تعالى. وبالله التوفيق)) [٧٧]. ثم يبدأ

---

٧٤ – تاريخ بغداد ج٧ ص٢٤٣، و سير اعلام النبلاء ج١٦ ص٤٥٦-٤٥٨

٧٥ – فهرست بن خير ص٢١٦، الغنية ص٦٨، وفيات الاعيان ج٣ص٢٩٧.

٧٦ – حققه الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ونشره مع كتاب ((الصفات١٤٠٥هـ.)) و انظر مصنفات الدارقطني بالتفصيل الاكثر في مقدمة التحقق للدكتور موفق عبدالله عبدالقادر علي المؤتلف و المختلف للدار قطني ج١ ص٤١-٥٦ ط الاولي١٤٠٦هـ بدار الغرب الاسلامي بيروت، ثم مقدمة تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي علي كتاب العلل الواردة في الاحاديث النبوية للدار قطني ج١ ص١٨-٢٠ ط: الاولي بالرياض السعودية و كذلك رسالة ((الامام الدارقطني و كتابه السنن)) لعبدالله الرحيلي.

٧٧ – الالزامات والتتبع للدارقطني ص ٦٤ وص ١٢٠.

بسرد هذه الأحاديث التي يراها لازمة على الشيخين أخراجها ويصل عددها إلى سبعين حديثاً.

وثانيهما : كتاب التتبع الذي قال الدارقطني في أوله : ((ابتداء ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو إحداهما بينت عللها والصواب منها)) [٧٨] فيأتي فيه بأحاديث يراها معلولة لتبين علتها والصواب فيها بذكر مسانيد الصحابة الذين روى عنهم الشيخان ، ويصل أحاديث التتبع إلى مائتين وثمانية عشر حديثاً. ولكن يرى الحافظ السلفي أنها مائتان وسبعة أحاديث فقط فيما نقله عنه ابن القماح. [٧٩]

وقد وصلنا الكتابان عن طريق الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الاصبهاني ، وحققهما وأخرجهما للطباعة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ، وقد ذكر في مقدمة التحقيق له سند الكتابين وإثبات نسبة الكتابين إلى الحافظ أبي الحسن الدارقطني فأحسن وأجاد فجزاه الله خير الجزاء. [٨٠]

---

٧٨ – المرجع نفسه ص ١٢٠.

٧٩ – انظر المرجع السابق نفسه ص ٣٧٨.

٨٠ –طبع الكتابان في مجلد واحد بدار الكتب العلمية – بيروت ؛ الطبعة الثانية منها ١٤٠٥هـ.

الفصل الثاني: النقد و الاستدراك عند المحدثين :

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الاول: النقد قيمة من القيم الثقافية الاسلامية.

المبحث الثاني: النقد(الجرح و التعديل) عند سلفنا الصالح.

المبحث الثالث: مناهج نقد الحديث النبوي

المبحث الرابع: لماذا النقد للصحيحن.

المبحث الأول : النقد قيمة من القيم الثقافية الإسلامية :

نقصد بالنقد، عملية التقويم سواء بالنسبة للنصوص المروية عن رسول اللهﷺ او الرجال الرواة لهذه النصوص حتي تكون الأمة علي يقين مما تتلقاه من أمر دينها، فلم يكن الصحابة و لا التابعون أو تابعوهم ليقبلوا خبرا في الدين دون تمحيص او تثبت من صدقه و تناغمه مع النسق العام لمبادئ الاسلام و مفاهيمه المنبثقه من الوحي المباشر أو غير المباشر، و هذه عائشة أم المؤمنين ترد علي عمر و ابن عباس رواية: ((إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه))[1] مستندة الي عدم تناغم الرواية مع القطعي من القرآن و قالت: ((حسبكم القرآن: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[2]))[3] فلا يمكن ان نصدق أن يصدر من رسول اللهﷺ ما لا يتماشي مع القرآن ولابد من وجود علة في نقل الخبر.

و لو لم يكن النقد و عملية التقويم لما يروي من النصوص، لاختلط كثير من تفاسير الصحابة الموجودة علي مصاحفهم بآي القرآن الكريم و هذا من حفظ الله لكتابه الكريم و الذي حدا بعثمانرضي الله عنه ان يجمع الأمة علي خمسة مصاحف و يحرق ما سواها بعد ان جعل زيد بن ثابت و آخرين علي جردالمصاحف المروية عن النبيﷺ و تطبيقها مع ما تواتر منهﷺ و التمييز بين ما هو آية من القرآن و ما هو تفسير من الصحابةرضي الله عنهم)[4]

---

١ – اخرجه البخاري كتاب الجنائز باب(٣٢) في الترجمة و ح١٢٨٦ –١٢٩٠ عن عمر، و ابنه عبدالله و اخرجه مسلم كتاب الجنائز باب (٩) ح٩٢٧و٩٣٢ عنهما.

٢ – سورة الانعام آية١٦٤.

٣ – انظر فتح الباري ج٣ ص١٩٣و١٩٧.

٤ – انظر تفصيل القصة في كتب السيرة النبوية، و هي قصة معروفة مثل رياض النضرة لابي جعفر الطبري ج٢ ص٦٩ ط: الاولي ١٩٩٦ بدار الغرب الاسلامي بيروت.

كذلك الحال بالنسبة للأحاديث النبوية فقد حرص الصحابة و من بعدهم من العلماء في عصر التابعين و من تبعهم، علي كمال التحري و التثبت مما ينقل اليهم باسم الحديث النبوي و فيما اخرجه البخاري من موقف عمرﷺ من مغيرة ابن شعبة خير دليل علي هذا التثبت اذ ((قال المغيرة: سأل عمر بن الخطاب عن إملاص المرأة- و هي التي تضرب بطنها فتلقي جنينها- فقال ايكم سمع من النبيﷺ فيه شيئا؟ فقلت أنا، فقال ما هو؟ قلت سمعت النبيﷺ يقول: فيه غرة، عبد او أمة، فقال: لا تبرح حتي تجيئني بالمخرج فيما قلت...))[٥]

((و هكذا فقد طبع الحديث في زمن عمرﷺ بهذا المنهج من التحري و الضبط و التوقي من حديث لا شاهد عليه ولا بينة، و ليس ذلك تهمة للصحابه الكرام و لا تقليلاً من شأنهم بل هو حب سنة النبي لتبقي صحيحة مهيبة الجانب بعيدة عن الأوهام))[٦] و عملية النقد و التقويم للرجال هي احدي فنون معرفة الناس و احوالهم بشكل عام(أي يمكن اعتباره من علوم الأنثروبولوجي) و هو علم اسلامي اصيل و ان بدأ ظهوره كأحد فروع علوم الحديث النبوي الشريف فقد تميزت الحضارة الإسلامية به[٧].

و قد مورس الجرح و التعديل علي نطاق واسع في عمليات تمحيص الأحاديث النبوية منذ صدر الاسلام الي أزمنة طويلة في تاريخ

---

٥ – اخرجه البخاري في صحيحه كتاب الاعتصام بالكتاب و السنة. باب(١٣) عن مغيرة بن شعبة ح٧١١.

٦ – الفكر المنهجي عند المحدثين لد . همام عبدالرحيم سعيد ص٤٨-٥٠ ط' الاولي١٤٠٨م . ضمن كتب الامة – قطر.

٧ – انظر التقويم الدعوي لد. عبدالله يوسف الحسن ص١٠و١١ ط: الاولي ١٩٩٢م. دار المنطق- دبي.

الاسلام ولذلك أسبابه و دوافعه و ((مما لا شك فيه ان فتنا كبيرة وقعت في عصر الصحابة اولها مقتل عمر ثم مقتل عثمان ثم الفتنة الكبري بين علي و معاويةﷺ و لقد استهدفت هذه الفتن الاسلام في اصوله و فروعه و اراد موقدوها ان يفسدوا علي المسلمين امور دينهم و لقد حاول المستشرقون و اعداء الإسلام ان يصوروا للناس ان الفتنة قد اثرت علي السنة تأثيراً بالغاً و انها شجعت أهل الاهواء علي الوضع و الكذب، و مما لا ريب فيه ان الفتنة ذات اثر سلبي و لكنها –في الوقت نفسه– كانت دافعاً لاستكمال منهجية الحديث رواية و دراية. و لعل بروز الفتنة في ذلك العصر المبكر، و الصحابة متوفرون كان في غاية الفائدة بالنسبة للسنة))[٨] فكان للفتنة اثر كبير في تطور المنهج النقدي عند المسلمين تمثل في تحري الصدق في الاحاديث النبوية الشريفة و امتدت في شكل جرح و تعديل كل من يروي الحديث النبوي و تصدي لهم الجهابذة من العلماء و كان نتيجته كتب الجرح و التعديل و كتب التراجم التي تناولت زهاء ((نصف ميليون شخص))[٩] كظاهرة فريدة من نوعه في الأمم و الحضارات في التثبيت و التمحيص لمصادر تراثها و رواتها كما جاء في تقدمة المعرفة للامام الرازي الذي قال:

((فلما لم نجد سبيلاً الي معرفة شئ من معاني كتاب الله و لا من سنن رسول اللهﷺ الا من جهة النقل و الرواية وجب ان نميز بين عدول الناقلة و الرواة و ثقاتهم و أهل الحفظ و الثبت و الاتقان منهم، و بين أهل الغفلة و الوهم و سوء الحفظ و الكذب و اختراع الأحاديث الكاذبة،

---

٨ – الفكر المنهجي عند المحدثين لد. هما عبدالرحيم سعيد ص٥٨.

٩ – انظر مع القرآن في عالمه الرحيب لد. عماد الدين خليل ص٦٠و١٤٦ ط: الثانية ١٩٨٠: بدار العلم للملايين.

ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عزوجل وعن رسولهﷺ بنقل الرواة حق علينا معرفتهم و وجب الفحص عن الناقلة و البحث عن أحوالهم و اثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث و روايته بان يكونوا امناء في انفسهم علماء بدينهم، أهل ورع و تقوي و حفظ للحديث و اتقان به و تثبت فيه و ان يكونوا أهل تمييز و تحصيل لا يشوبهم كثير من الغفلات و لا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه و وعوه و لا يشبه عليهم با لأغلوطات))[١٠].

و النقد و التقويم هما دعامتان أساسيتان من دعائم تهذيب المصادر و الموارد الثقافية للأمة و كذلك إنمائها و الدفع بها في الطريق المستقيم و صونها من الإنحراف، قال الرازي: ((فان قيل فبماذا تعرف الآثار الصحيحة و السقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عزوجل بهذه الفضيلة، و رزقهم هذه المعرفة في كل دهر و زمان))[١١]

كما ان العملية ضرورية لسد الطريق امام الدخيل الي هذه المصادر كما تصدي له الائمة الكبار في زمن العباسيين و ما بعده امام دخول الافكار اليونانية و الرومانية الي العالم الاسلامي من طريق الكتب المترجمة و انتشار النتائج الثقافيه لها في الأمة الاسلامية.

فكتاب ((تهافت الفلاسفة)) للامام الغزالي خير دليل لهذا التصدي و التيقظ لما ينفع الامة في ثقافتها مما يعكر عليها صفوها العقدي و الايماني.

هذا و قد كان من الضروري في عملية النقد–خاصة نقد رواة الأخبار– التعرض الي الاشخاص و تقويم مدي صدقهم و حفظهم و

---

١٠ –تقدمة المعرفة لكتاب الجرح و التعديل ج١ ص٢و٣ لعبدالرحمن ابن ابي حاتم الرازي ط: بدار الكتب العلمية – بيروت.

١١ – المرجع السابق نفسه ص٥.

اتقانهم أو كذبهم و سوء حفظهم و غفلتهم و وهمهم فيما يروونه و ينقلونه، لذلك كان من الضروري وضع ضوابط و قواعد تنظم هذه العلمية الخطيرة كيلا تؤدي الي التحامل علي الناس بلا حجة او لإفراغ ما في الصدور بدعوي التقويم او غيرها من الآفات الانسانية التي مصدرها الهوي ((اذ ان مبني التوثيق علي الموضوعية و عدم المبالغة و ضوابط التضعيف و الجرح أساسها الآداب الإسلامية و العدل والانصاف))[١٢]

و كما جاء في ((الرفع و التكميل)) بعد بيان صعوبة امر الجرح لما يجّر علي صاحبه من المنافرة و المقت بين الناس- فضلاً عن الضرر في الآخرة- و انه انما جوز للضرورة الشرعية قال: ((حكموا بانه لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة، و لا الاكتفاء علي نقل الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح و التعديل كلاهما من النقاد و لا جرح من لا يحتاج الي جرحه و منعوا من جرح العلماء الذين لا يحتاج اليهم في رواية الاحاديث بلا ضرورة شرعية))[١٣]

و فيما يلي مجمل من الضوابط والموازين الضرورية للجرح و التعديل:

١- الاخلاص: و ذلك بان يتحري من يقوم بعملية التقويم الاخلاص في قوله و ان يكون التوثيق و التضعيف عنده مقرونا بحب الأجر و الثواب، و أن يكون كل من المدح و الثناء او الذم خالصا لوجه الله تعالي غير مشوب بنية أخري كما قال للكنوي: ((يشترط في الجارح و المعدل: العلم و التقوي و الورع والصدق و التجنب عن التعصب و معرفة أسباب

---

١٢ - التقويم الدعوي لد. عبدالله يوسف الحسن ص١٤.

١٣ - الرفع و التكميل في الجرح و التعديل لعبدالحي اللكنوي ص٤٧ ط الثانية ١٩٦٨م بمكتب المطبوعات الاسلامية-حلب حققه عبدالفتاح ابوغدّة.

الجرح و التزكية... ومن ليس كذلك لا يقبل منه الجرح و لا التزكية))[١٤].

٢- العدل: لان عملية التقويم نوع من الامانة و قد امرنا الله تعالي بأداء الامانات الي أهلها و القيام بالقسط، و الامانة العامة اولي من الامانة الخاصة و القسط في المصالح الدينية اوجب و الامانة لا تؤدي الا بالعدل... قال تعالي: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾[١٥]

٣- الموازنة بين الجرح و التعديل: بعدم الاكتفاء بطرف من الحق في القول علي الراوي و السكوت عن الطرف الآخر فيه اذ قد تحمل العبارة في طياتها ذما و هي مدح و قد يكون ظاهرها المدح و فيها معني الذم، فلا بد من الايضاح في القول جرحا او تعديلا، و التنبيه الي أسباب الجرح و كذلك التعديل اذا كان قد جرح الراوي من قبل.

٤- عدم تجاوز الحدود الشرعية في المدح و الذم و الوصف بما لا يعلمه الا الله تعالي مثل الحكم بالجنة او النار لاي احد، فالمطلع علي اشد عبارات الجرح و التضعيف عند القدماء من المحدثين لا يجد فيها من يحكم حتي علي المبتدعة بكفر او نفاق الا اذا كان بسبب متفق عليه عندهم و لا يجزم بالايمان كذلك لاحد و ذلك لشدة حرصهم علي عدم الدخول في المنزلق الخطر، اي الوقوع في اعراض الناس بلا دليل و برهان او دون ضرورة شرعية من الوقوع فيها

٥- مراعاة تبدل الخصائص في الافراد: فهناك ثبات نسبي في خصائص الاشخاص لكن النفوس تتغير، و القلوب تتقلب، و الخصائص

---

١٤ -المرجع نفسه ص٥٢.

١٥ - سورة النساء آية٥٨.

تتبدل فلابد من تراجع عملية التقويم ما بين فترة زمينة و أخري وان لا يكون التقويم في مرحلة ما ضربة لازب او حتما دائما و لذلك نجد المحدثين يروون عن شخص قبل اختلاطه و يضربون علي احاديثه بعدها او يوثقون روايته و هو في بلد مع رفضهم رواياته في بلد آخر و يقبلون روايته عن شيخ ما و يتركون روايته عن غير ذاك الشيخ و هكذا

٦- الصدق المستند الي العلم في التقويم: إذ ان عملية التقويم فيها شهادة و رواية كما فيها افتاء و حكم و لذا وجب علي من يقوم بالعملية، الأخذ بشروطها و من أهم شروطها الصدق المستند الي العلم و الابتعاد عن آفة الكذب... فـــ ((يشترط في الجارح و المعدل: العلم و التقوي و الورع و الصدق و التجنب عن التعصب و معرفة أسباب الجرح و التزكية ... و من ليس كذلك لا يقبل منه الجرح و لا التزكية))[١٦]

٧- أن تكون عبارات الجرح و التعديل واضحة جدا كي لا تتباين العقول في فهمها و استيعابها او المدارك في ادراكها و كما يقول السبكي في القاعدة : ((و مما ينبغي ان يتفقد عند الجرح ايضا حال الجارح في الخبرة بمد لولات الالفاظ، فكثيرا ما رايت من يسمع لفظة فيفهمها علي غير وجهها، و الخبرة بمدلولات الالفاظ و لا سيما الالفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس و تكون في بعض الأزمنة مدحا و في بعضها ذما، امر شديد لا يدركه الا قعيد بالعلم)).[١٧]

٨- ما بين الجرح و التعديل: ان التعديل و التوثيق يقبل مجملا و دون تفصيل، اذا لم يقابله جرح بينما الجرح لا يقبل الا مفسرا و

---

١٦ – الرفع و التكميل للكنوي ص٥٢ المرجع نفسه.

١٧ – قاعدة في الجرح التعديل لتاج الدين السبكي عبدالوهاب بن علي ص٢٣و٢٤ ط الاولي ١٩٦٩م. حققه عبدالفتاح ابوغده.

خصوصا فيما يتعلق بالمقاصد التي يجرح المرء لاجلها و لاختلاف الناس في النظر الي العيوب، فقد يظن المرء بعض الامور من الذنوب و المعاصي او مما يجرح الشخص به وهي ليست كذلك بل ان مردها التأويل و الاجتهاد قال السيوطي: ((يقبل التعديل من غير ذكر سببه علي الصحيح المشهور و لا يقبل الجرح الا مبين السبب))([١٨])

هذه ضوابط و أسس جعلها الائمة للجرح و التعديل منذ بداية هذا الفرع من علوم الحديث مما جعله نبراساً لكل علماء الأمة و مثقفيها من السلف و الخلف، يتمسكون به في عملية النقد و التقويم لمصادر ثقافتها و تراثها و كذلك رواتها و حامليها و صارت ميزة ثقافية بارزة من مميزات الحضارة الاسلامية التي سبقت جميع الامم و الحضارات في تحري الصدق و السلامة لمصادرها و مبادئ دينها و ذلك بالنقد و التقويم لكل من المتون و الاسانيد الواردة بها تلك المتون سواء كان من المتون الدينية المحضة او كان من المتون و الروايات التاريخية و الادبية حتي تبقي صافية نقية من كل شائبة او انحراف.

و هذه الظاهرة في الامة الاسلامية أشبه الي النقد الذاتي عند الافراد و الجماعات و ان هي في مستوي الامة و في نطاق أوسع من مستوي ممارسته عند الفرد و الجماعة و ((النقد الذاتي هو احدي العمليات الاكثر ضرورة و الحاحا في حياة الفرد و الجماعة و يقصد به المراجعة الدائمة و التقييم المستمر الذي يجب ان يقوم به الفرد او الجماعة دون توقف ضمن مجموعة من الضوابط السليمة التي تكفل لهذه العملية ان تنمو و تتطور و تتواصل بشكل كامل و موضوعية تامة و لذا فاننا لا نعجب

---

١٨ – تدريب الرواي في شرح تقريب النواوي ج١ ص٣٠٥–٣٠٧ ط١٩٧٩م. بدرا الكتب العلمية بيروت وانظر أيضا القواعد والضوابط في التقويم الدعوي لعبد الله يوسف ص١٤–٢٨

حين نجد القرآن يقسم بتلك النفس التي تعيش دوما عملية اللوم و المعايبة و المراجعة لذاتها، او بالاحري لصاحبها، تحاسبه و تدفعه الي تصحيح أخطائه و الندم عليها و العزم علي تلافيها في المستقبل أملا في النجاة يوم الحساب الأعظم ... يوم القيامة اذ قال الله تعالي: ﴿ لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ* وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ[١٩]﴾))[٢٠]

هذا يعني أن الامة الاسلامية كانت تملك بداخلها- و لاتزال- مكانيزماً يحركها من داخلها لغربلة العيوب و الشوائب الطارئة عليها لتلفظها و تبقي خالصة في مصادرها و موارد مبادئها و لاصلاح نفسها من داخلها لتنمو و ترتقي و ليس لتقف متقوقعاً في مكانها حتي تأسن، فضلا عن أن تسير سير القهقري.

و الذي لابد من ذكره بعد سرد ميزات الأمة الاسلامية في نقد مصادرها و نقد ذاتها و انهاقد سبقت الأمم في هذا المزمار: ((ان هذا لا يعني غمط منهج النقد الغربي حقه و التعسف في الحكم عليه فلا شك انه ثمرة عقول مفكرين كبار، طوروه من خلال التجربة و الاستقراء فأضاف اللاحق منهم علي السابق حتي و صل الي ما و صل اليه من تكامل و شمول و عمق و هو يلتقي في كثير من جزئياته و قواعده و أصوله بمنهج العلماء المسلمين الذين سبقوا الغربيين في هذا الميدان بعدة قرون، مما يدل علي جذور التأثير الاسلامي في الفكر الاوربي منذان حصل التماس بين الغرب و حضارة الاسلام في العصور الوسطي الاوروبية، خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار ان منهج البحث العلمي عند

---

١٩ – سورة القيامة آية ١و ٢.

٢٠ –مجلة البيان من مقال ليوسف عمر قرش في عدد ١١٥ ص٢٥و٢٦، ربيع الاول ١٤١٨ و هي مجلة اسلامية شهرية جامعة تصدر عن المنتدي الاسلامي بلندن.

المسلمين لا يقتصر علي معطيات مدرسة المحدثين، فهناك معطيات أخري يقدمها علماء اصول الفقه في منهجهم المنطقي العقلي و تتبلور في كتب اصول الفقه و معطيات يقدمها علماء الطب و الفلك و الرياضيات المسلمون و تتمثل في منهج البحث التجريبي و هو المنهج الذي ارتبط في تاريخ الفكر الغربي باسم العالم ((روجر بيلون)) الذي عول في دراسته علي كتب العرب وحدها كما يصرح غوستاف لوبون[٢١] و هو ((منهج الذي يرجع اليه الفضل في بلوغ حضارة الغرب المادية الي مستواها التقني الرائع)).[٢٢]

---

٢١ – في حضارة العرب ص٢٦ ط: الرابعة ١٩٦٤م،بمطبعة عيسي البابي الحلبي،ترجمه:عادل زعيتر.

٢٢ – السيرة النبوية الصحيحة (محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية) لد. اكرم ضياء العمري ج١ ص١٣ ط١٩٩٢م بمكتبة العلوم و الحكم– المدينة المنورة

المبحث الثاني: النقد (الجرح والتعديل) عند سلفنا الصالح:

الجرح و التعديل هومعرفة طريقة الحكم علي راوي الحديث بأنه كاذب او صادق اوأنه مخطئ او مصيب و ذلك نتيجة للخبرة التي يكتسبها الجارح او المعدّل من خلال مجالسة الراوي و محادثته او دراسة الأحاديث التي رواها ذلك الراوي قال ابو الوليد الباجي: ((أحوال المحدثين في الجرح و التعديل مما يدرك بالإجتهاد و يعلم بضرب من النظر و وجه ذلك أن الانسان اذا جالس الرجل و تكررت محادثته له و اخباره اياه بمثل ما يخبر ناس عن المعاني التي يخبرعنها تحقق صدقه وحكم بتصديقه فان اتفق له ان يخبر في يوم من الايام او وقت من الاوقات بخلاف ما يخبر الناس عن ذلك المعني أوبخلاف ما علم منه المخبر اعتقد فيه الوهم والغلط ولم يخرجه ذلك عنده عن رتبة الصدق الذي ثبت من حاله و عهد من خبره و اذا أكثرت مجالسة آخر و كثرت محادثته فلا يكاد ان يخبرك بشئ الا و يخبرك أهل الثقة و العدالة عن ذلك المعني بخلاف ما أخبرك به، غلب علي ظنك كثرة غلطه و قلة استثباته و اضطراب أقواله و قلة صدقه ثم بعد ذلك قد يتبين لك من حاله العمد أو الغلط و بحسب ذلك تحكم في أمره، فمن كان في أحد هذين الطرفين لا يختلف في جرحه او تعديله و من كان بين الأمرين مثل ان يوجد منه الخطأ و الاصابة وقع الترجح فيه و علي حسب قلة احد الامرين منه و كثرته يكون الحكم فيه))[٢٣]

وقال السيوطي :((علم الجرح والتعديل: هوعلم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم ،بألفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ و هذا العلم

---

٢٣ – التعديل و التجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لسليمان بن خلف بن سعد ابوالوليد الباجي ج١ ص٨ ط: الاولي١٩٨٦م بدرا اللواء– رياض. حققه ابولبابة حسين.

من فروع علم رجال الحديث ولم يذكره احد من أصحاب الموضوعات مع انه فرع عظيم ،والكلام في الرجال جرحا وتعديلا ثابت عن رسول الله ثم عن كثيرمن الصحابة والتابعين فمن بعدهم))[٢٤]

و حكم الجرح و التعديل كما قال ابن الصلاح انه: ((جوز ذلك صونا للشريعة و نفيا للخطأ و الكذب عنها و كما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة و رويت عن ابي بكر بن خلاد قال: قلت ليحي بن سعيد اما تخشي ان يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصمائك عند الله يوم القيامة؟ فقال لئن يكونوا خصمائي احب الي من ان يكون خصمي رسول اللهﷺ يقول لي: لمَ لم تذب الكذب عن حديثي)) و يروي عن احمد بن حنبل انه سمي الجرح و التعديل ((نصيحة و ليس غيبة)) ثم يوصي ابن الصلاح برعاية الضوابط المشروطة في النقد و يقول: ((ثم ان علي الآخذ في ذلك أن يتقي الله تبارك و تعالي و يتثبت و يتوقي التساهل كيلا يجرح سليما و يسم بريئا بسمة سوء يبقي عليه الدهر عارا))[٢٥]

و هذا العلم أصيل بين المسلمين اصالة الرواية و النقل عن النبيﷺ و لو اشتهر بانه بدأ في زمن التابعين فانه يعني الانتشار و تبلوره كعلم جديد كما قال ابن الصلاح: ((روينا عن صالح بن محمد الحافظ جزرة قال: اول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج ثم تبعه يحيي بن سعيد القطان ثم بعده احمد بن حنبل و يحيي بن معين))

---

٢٤ – انظر كشف الظنون ج١ص٥٨٢ للمصطفي بن عبدالله الشهير لحاج خليفه ط: بدار العلوم الحديثة بيروت– لبنان نقله عن رسالة للامام السيوطي.

٢٥ – مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث لعثمان الشهرزوري ص١٩٣و١٩٤ط:١٩٨٨م بدار الفكر. و انظر التجريح و التعديل لابي الوليد الباجي ج١ ص١٠.نفسه.

و يتابع بقوله: ((و هؤلاء يعني انه اول من تصدي لذلك وعني به والا فالكلام فيه جرحا و تعديلا متقدم ثابت عن رسول اللهﷺ ثم عن كثير من الصاحبة و التابعين فمن بعدهم و جوز ذلك صونا للشريعة و نفياً للخطأ و الكذب عنها)).[٢٦]

((لقد ظهرت هذه البداية المنهجية مع بدء الرواية ثم اخذت اشكالا أخري غير طلب الشاهد علي الرواية بتتبع الروايات و الطرق، و البحث عن المتابعات و كانت هذه الطريقة المنهجية في وقتها المناسب، اذ تعلم الصحابة الكرام ﷺ من خلالها درساً جعلهم لا ينطقون و لا يروون الا ما كانوا علي يقين منه فتجنبوا الغرائب و الظنون البعيدة، و لو تأخرت هذه المنهجية- لا قدر الله- لاتسعت الروايات و دونما ضابط، ولما امكن ضبطها بعد ذلك بالمناهج، فكان فضل الله علي هذه الأمة عظيما)).[٢٧]

و قد سبق ان ذكرنا[٢٨] تشدّد عمرﷺ علي مغيرة بن شعبة- و هو صحابي- حيث لم يقبل منه حديثه الا بعد ان جاء بشاهد علي روايته و كذلك موقف عائشه رضي الله عنها في رده علي كبار الصحابة مثل عمر في روايته (الميت يعذب ببكاء أهله عليه)) و اصلح لهم روايتهم و كذلك كان ابوبكرﷺ ((اذ جاءته الجدة تسأله عن ميراثها فقال لها: مالك في كتاب الله شئ و لا علمت لك في سنة رسول اللهﷺ شيئا فقال المغيرة بن شعبة ﷺ حضرت رسول اللهﷺ اعطاها السدس فقال ابوبكر هل معك

---

٢٦ – المرجع السابق نفسه لابن الصلاح ص١٩٣.

٢٧ – الفكر المنهجي عند المحدثين لد. همام عبدالرحيم سعيد ص٥٠.

٢٨ – في المبحث الاول من هذا الفصل ص ٣١.

غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الانصاري فقال مثل ما قال المغيرة فأنفذ لها ابوبكر))[٢٩]

و فيما رواه البخاري و مسلم ((عن عروة بن الزبير قال، قالت لي عائشة: يا ابن اختي بلغني ان عبدالله بن عمرو مارّ بنا الي الحج فالقه فسائله، فانه قد حمل عن النبي علما كثيرا قال: فلقيته، فسألته عن اشياء يذكرها عن رسول الله ﷺ قال عروة فكان فيما ذكر: أن النبي ﷺ قال: ان الله لا ينزع العلم من الناس انتزاعاً و لكن يقبض العلماء فيرفع العلم معهم ويبقي في الناس رؤساء جهال يفتونهم بغير علم فيضلون و يضلون))، قال عروة: فلما حدثت عائشة بذلك اعظمت ذلك و انكرته و قالت: أحدثك انه سمع النبيﷺ يقول هذا؟! قال عروة: حتي اذا كان قابل، قالت له: ان ابن عمرو قد قدم فالقه ثم فاتحه حتي تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم قال:

فلقيته فسألته فذكره لي نحو. ماحدّثني به في مرته الأولي؛ قال عروة: فلما أخبرتها بذلك قالت: ما أحسبه الّا قد صدق، أراه لم يزد فيه شيئا و لم ينقص شيئاً و في رواية للبخاري انّها قالت: ((والله لقد حفظ عبدالله بن عمرو))[٣٠]

---

٢٩ – انظر سنن الترمذي كتاب الفرائض عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في ميراث الجدة ح٢١٠١ عن قبيصة بن ذؤ يب و السنن لابي داود كتاب الفرائض باب في الجدة ح٢٨٩٤ عنه و انظر الموطأ كتاب الفرائض باب ميراث الجدة عنه ج٢ ص٥١٣ ط: بدار احياء التراث العربي بمصر حققه محمد فؤاد عبد الباقي.

٣٠ – أخرجه البخاري كتاب العلم باب(٣٤) ح:٧١٠٠ عن عبدالله بن عمر و مسلم كتاب العلم باب(٥) رفع العلم وقبضه ح٢٦٧٣ عن عروة بن الزبير عن عائشة عن عبدالله بن عمر.

فكان النقد او الجرح و التّعديل موجوداً في كلّ مرحلة من مراحل الرواية للحديث النبوي و بكل الدقة و التحري سواء في حياة النبيﷺ او بعد حياته في زمن الصاحبة او التابعين و لكل مرحلة من هذه المراحل سماتها و خصائصها نجملها فيما يلي:

أولا: سمات ظاهرة الجرح و التعديل في عهد النبي:

اذ تعتبر التثبت في عهد النبوة أساس البناء لما جاء بعدها و هي كالآتي:

أ/ ان حالات النقد و التجريح منه ﷺ كانت قليلة و فردية و لعلها اشبه بالمشورة و استطلاع الرأي في بعض الافراد.

ب/ لم يسجل المؤرخون حالة و احدة تشكك فيها صحابي فيما نقل اليه او سمعه عن رسول اللهﷺ مع ان الصحابة كانوا ينقلون اخباره و يتناوبون سماعه و قد بوب البخاري في كتاب العلم، باب التناوب في العلم، اخرج فيه حديث عمرﷺ و قوله فيه: ((كان لي جار من الأنصار، و كنا نتناوب النزول الي رسول اللهﷺ ينزل يوما و انزل يوما فيأتيني بخبر الوحي و غيره و آتيه بمثل ذلك))[٣١]

ج/ثبت ان النبي ﷺ كان يتثبت مما يبلغه و ينقل اليه و ذلك مثل قوله((ما حديث بلغني عنكم؟))[٣٢] في قصة تقسيم النبيﷺ ما أفاء الله عليه في غزوة الطائف من أموال هوازن علي رجالٍ من قريشٍ الذي وجد فيه الأنصار في نفوسهم شيئاً، فابلغ عنهم النبي و لعل في هذا تشجيعاً للصحابة علي تيقن حقيقة ما ينقل اليهم و ما ينقلونه.

---

٣١ – صحيح البخاري كتاب العلم باب(٢٧) ح ٨٩.

٣٢ – صحيح البخاري : المغازي باب غزوة الطائف(٥) ح٢٠٠ و مسلم كتاب الزكاة باب(٤٦) اعطاء المؤلفة قلوبهم علي الإسلام ح١٠٥٩ عن أنس.

د/ رواية النبيﷺ عن احد اصحابه، من باب التشجيع و الايناس لهم و قطعه بصدقهم، من ذلك ما صح عنه- انه قال و قد صعد المنبر فضحك: ((ان تميما الداري حدثني بحديث ففرحت به فأحببت ان احدثكم))[٣٣] في قصة المسيح الدجال و ان الناس من فلسطين وجدوه في جزيرة...

ه/ كون النبيﷺ قد شدد النكير علي من يكذب عليه، ليس لان حالات من الكذب قد وقعت بل ما يمكن ان يقال انها اخبار بالغيب و نظرة مستقبلية بعين النبوة لما يمكن ان يكون.

ثانياً: سمات ظاهرة الجرح و التعديل في عصر الصحابة:

١- المبالغة في التثبت و دقة التحري في الضبط.

٢- استدراكات الصحابة و رد بعضهم اوهام بعض و قد كان لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في ذلك النصيب الأوفر.

٣- تفاوت الصحابة في الحفظ و الضبط.

٤-إمكان وقوع الخطأ و لا يقلّل ذلك من أهميتهم و لا يحط من قدرهم...

٥- ظهور بعض المصطلاحات الخاصة بالتعديل و استعمالها كما روي الذهبي و غيره في ترجمة عبدالرحمن بن عوف و قولهم له: ((فحدثنا فأنت العدل الرضا))[٣٤]

---

٣٣ - انظر صحيح مسلم في الفتن باب (٢٤) قصة الجساسة ح٢٩١ و ابوداود في السنن في الفتن باب(١٥) ح٤٣٢٥ و الترمذي في الفتن باب(٦٦) حديث ٢٢٥٣ عن فاطمة بنت قيس و احمد في المسند ج٦ ص٣٧٤ و اللفظ الترمذي.

٣٤ - سير اعلام النبلاء ج ١ ص ٧٢.

٦- تركّزت اهتمامات الصحابة خاصة بالمتن اي ((النقد الداخلي)) دون السند((النقد الخارجي)) و ذلك لعدم الضعف فيهم.

٧- وجوب تحسين الظن بالصحابة بأسرهم و عدم السؤال عن عدالتهم لان ذلك امر مقطوع به و مفروغ عنه.

ثالثاً: سمات هذه الظاهرة (الجرح و التعديل)في زمن التابعين:

سلك جيل التابعين مسلك الصحابة، و قد اشتهر منهم خلق كثير علي ان ظهور حركة الوضع و جهودهم في مقاومتها قد ضاعفت من مهمتهم،فأضيف الي أعباء التثبت من المتن ثقل التثبت من السند، و هكذا اضيف الي النقد الداخلي، النقد الخارجي، و مرة ثانية يزداد امر الاحتياط في المتن من خلال السند و تعتبر احكام العلماء هذه المادة الاساسية لكل من صنف في علم الرجال قديما و حديثا.[٣٥]

و هناك طبقات تصنف كل مجموعة من جيل التابعين من النقاد و علماء الجرح و التعديل فيها، ذكرها الامام ابن تيمية رحمه الله: ((فمن العلماء الجهابذة النقاد الذين جعلهم الله علما للاسلام و قدوة في الدين و نقاداً لناقلة الآثار من الطبقة الأولي بالحجاز مالك بن انس و سفيان بن عيينة و في العراق سفيان الثوري و شعبة بن الحجاج و حماد بن زيد و بالشام الاوزاعي.

و من الطبقة الثانية: وكيع بن الجراح بالكوفة و يحيي بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي بالبصرة و عبدالله بن المبارك بخراسان و ابو اسحاق الفزاري و ابو مسهر بالشام.

---

٣٥ – و انظر سمات المراحل الثلاث في اختلاف المحدثين و الفقهاء في الحكم علي الحديث لد. عبدالله شعبان ص٨٨-٩٧ ط١٩٩٧م بدار الحديث القاهرة.

و من الطبقة الثالثة: احمد بن حنبل و يحيي بن معين ببغداد و علي بن المديني بالبصرة و محمد بن عبدالله بن نمير بالكوفة.

و من الطبقة الرابعة: ابوزرعة الرازي و ابو حاتم الرازي بالرّي.))[٣٦]

ثم ان المحدثين في نقدهم للرجال و تناولهم اياهم بالجرح و التعديل كانوا ملتزمين بضوابط و قواعد لم يكونوا ليخرجوا منها فكان عملية النقد محفوفة بالضوابط الايمانية و الأخلاقية و بعيدا عن العشوائية او الإنتهازية و اذ ا عرفوا ذلك من احد من النقاد رفضوا حكمه و لم ينصتوا اليه و قد سمع الشافعي يوما المزني و هو يقول فلان كذاب((فقال يا ابراهيم اكس ألفاظك أحسنها لا تقل فلان كذاب و لكن قل حديثه ليس بشئ))[٣٧] و لذلك قرروا أنه: اذا أصدر الجرح من تعصب أو عداوة أو منافرة او نحو ذلك فهو جرح مردود و لا يؤمن به الا المطرود و لهذا لم يقبل قول الامام مالك في محمد بن اسحاق صاحب المغازي: أنه دجّال من الدجاجلة لما علم انه صدر من منافرة باهرة[٣٨] بل تحققوا انه حسن الحديث و احتجت به أئمة الحديث، و لم يقبل قدح النسائي في احمد ابن صالح المصري لأن النسائي كان سئ الرأي في احمد بن صالح، قال فيه ابن حجر: و أما النسائي فكان سيئ الرأي فيه ،ذكره مرة فقال: ليس بثقة و لا مأمون، أخبرني معاوية بن صالح قال: سألت يحيي بن معين عن

---

٣٦ – مجموع فتاوي ابن تيمية ج١٨ ص ٢١٩و٢٩٢و٣٢٨ و ما بعدها ط: باشراف الرئاسه العامة لشئون الحرمين الشرفين.

٣٧ – انظر فتح المغيث شرح الفية العراقي للسخاوي ج١ ص ٣٧١ ط: الاولي ١٩٨٣م بدار الكتب العلمية– بيروت.

٣٨ – انظر تفصيل القصة في كتاب الثقات لابن حبان ج٧ ص٣٨٢ ط: الاولي١٩٧٥م بدار الفكر.

احمد بن صالح فقال: كذاب يتفلسف رايته يخطئ في الجامع بمصر فاستند النسائي في تضعيفه الي ما حكاه عن يحيي بن معين و هو و هم منه حمله علي اعتقاده سوء رأيه في احمد بن صالح ثم ذكر ابن حجر سبب كراهية النسائي لاحمد بن صالح فقال: كان احمد بن صالح لا يحدث احدا حتي يسأل عنه فلما أن قدم النسائي مصر جاء اليه و قد صحب قوما من أهل الحديث لا يرضاهم احمد فأبي أن يحدثه فذهب النسائي فجمع الاحاديث التي وهم فيها احمد وشرع يشنع عليه و ما ضره ذلك شيئا و ((احمد بن صالح امام ثقة، و اما قول يحيي بن معين فيه فهو و هم و ذلك ان احمد بن صالح الذي تكلم فيه ابن معين هو رجل آخر غير بن الطبري))[٣٩]

و قدح الثوري في ابي حنيفة الكوفي و قدح ابن معين في الشافعي و قدح احمد في الحارث المحاسبي و ذلك لاختلاف المشرب بين احمد محدثا، و المحاسبي متصوفا متكلما، و قدح ابن منده في ابي نعيم الاصبهاني، و نظائره كثيرة في كتب الفن الشهيرة و من ثم قالوا: لا يقبل جرح المعاصر علي المعاصر، اي اذا كان بلا حجة[٤٠] لان المعاصرة تفضي غالبا الي المنافرة.[٤١]

و بناء علي ذلك فقد محص علماء الحديث ما يطعن به الرواة و بينوا ما يصلح أن يكون جرحا و ما يرد من تلك الطعون و لا يقبل، نذكر هنا- مجملا- مما لا يلتفت اليه في الجرح عند المحدثين و ان

---

٣٩ – انظر هدي الساري لابن حجر في ترجمته ص٥٤٥-٥٤٦.

٤٠ – انظر ميزان الاعتدال للذهبي ترجمة ابي نعيم الاصبهاني ج١ ص٥٢.

٤١ – انظر الرفع و التكميل للكنوي ص٢٥٩-٢٦٣ علق عليه عبدالفتاح ابوغده.

صدرت عن ائمة كبار لانها مبنية علي قواعد ضعيفة غير معترف و لا محتج بها و هي :

١ــ الجرح الذي سببه الإختلاف في العقائد فلا يعتد به الا بحق و قد وقع ذلك في جماعة كما سبق آنفا . فينبغي التنبه لذلك كما قال ابن حجر.

٢ــ عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في امر الدنيا أو قبلوا عملا للسلطان او دخلوا علي السلطان او قبلوا هداياه... فضعفوهم لذلك و لا اثر لذلك التضعيف كما قال ابن حجر عندما يكون صادقا ضابطا مثل احمد بن واقد الحراني تكلم فيه احمد لدخوله في عمل السلطان...

٣ــ التحامل بين الأقران، فقرر لذلك علماء الحديث أن لا يقبلوا طعن الأقران فيما بينهم الا عن بينة.

٤- و اشد من ذلك تضعيف الجارح من هو اوثق منه أو أعلي قدرا منه او اعرف بالحديث او لم يكن الطاعن من أهل النقد او كان قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه فلا يعتبر بجرحهم كما هو الحال في احمد بن عاصم البلخي جهله ابو حاتم لانه لم يخبر حاله او ابراهيم بن سويد بن حيان تكلم فيه ابن حبان بلا حجة...

٥- و من ضعف في بعض شيوخه دون بعض، فلا يقدح في جميع حديثه، مثل الربيع بن يحيي قال الدارقطني: يخطئ في حديث شعبة و الثوري و ماله في البخاري عنهما شئ و مثل موسي بن عقبة تكلم ابن معين في روايته عن نافع.

٦- من اختلط او تغير حفظه في آخر حياته او في فترة منها، فلا يرد جميع حديثه و انما الصواب التفصيل فمن روي عنه قبل الاختلاط فهو مقبول و من روي عنه بعد الاختلاط فروايته ضعيفة مثل عبدالله بن جعفر الرقي الذي ذكر فيمن تغير حفظه و كذلك عبدالملك بن عمير و

عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي ذكر فيمن اختلط و قال العقيلي لم يحدث في تلك الحالة لان أهله حجبه عند ما اختلط.

٧- كذلك من كان حافظا لكتابه ضابطا له دون حفظه او العكس فلا يصح اطلاق الضعف عليه كما هو الحال في عبدالواحد بن زياد البصري تكلم القطان في حفظه واثنوا كلهم علي كتابه، و معتمر بن سليمان التيمي تكلم فيه و اتفق علي كتابه و وثقه ابن معين و ابو حاتم و ابن سعد و العجلي و قال ابن خراش كان يخطئ اذا حدث من حفظه، و اذا حدث من كتابه فهو ثقة.[٤٢]

و قال السبكي: ((الصواب عندنا ان من ثبتت امامته و عدالته و كثر مادحوه و مزكّوه وندر جارحوه و كانت هناك قرينة دالة علي سبب جرحه من تعصب مذهبي او غيره فانّا لا نلتفت الي الجرح فيه و نعمل فيه بالعدالة و الا فلو فتحنا هذا الباب و اخذنا تقديم الجرح علي اطلاقه لما سلم لنا احد من الائمة اذما من امام الاّ و قد طعن فيه طاعنون))[٤٣] اي بالأسباب الآنفة ذكرها دون دليل مقبول.

((قال ابن مهدي سئل شعبة من الذي يترك حديثه؟ قال: من يتهم بالكذب و من يكثر الغلط، و من يخطئ في حديث يجمع عليه فلا يتهم نفسه و يقيم علي غلطه و رجل روي عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون و قال احمد بن صالح فيما رواه ابن الصلاح من جهته لا يترك حديث الرجل حتي يجتمع الجميع علي ترك حديثه يعني بخلاف

---

٤٢ – انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري ص٥٤٣-٥٤٥ و ٦٤٠-٦٤٧ و انظر مكانة الصحيحين لملا خاطر ص٢١٣-٢١٩.

٤٣ – قاعدة في الجرح و التعديل و قاعدة في المؤرخين لعبد الوهاب بن علي السبكي ص٥و٦ ط: الاولي ١٩٦٩م ذيل الرفع و التكميل للكنوي. و انظر تقريب النواوي ج١ ص٣٠١ المبطوع مع شرحه.

قولهم ضعيف، وكذا منها: مجمع علي تركه و هو علي يدي عدل او مودٍ... او فيه نظر و فلان سكتوا عنه، و كثيرا ما يعبر البخاري بهاتين الاخيرتين فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير أنهما ادني المنازل عنده و أردأها.

لانه لورعه قلّ ان يقول كذاب، او وضّاع، نعم ربما يقول كذّب فلان و رماه فلان بالكذب))[٤٤]

و لاجل التوقي و الحذر و عدم الوقوع في اتهام الناس بالباطل قال المحدثون ايضا: ((يقبل التعديل من غير ذكر سببه علي الصحيح المشهور و لا يقبل الجرح الا مبين السبب، و اما كتب الجرح و التعديل التي لا يذكر فيها سبب الجرح ففائدتها التوقف فيمن جرّحوه فان بحثنا عن حاله و انزاحت عنه الريبة و حصلت الثقة به قبلنا حديثه كجماعة في الصحيحين بهذه المثابة))[٤٥]

و أسباب الطعن في الرواي عديدة سواء ما تتعلق بعدالته او ما تتعلق بضبطه و قوة حفظه فكما ذكر ابن حجر : ((الطعن اما ان يكون:

١ــ لكذب الراوي في الحديث النبوي: بأن يروي عنهﷺ ما لم يقله متعمدا ذلك .

٢ــ او اتهم بذلك: بان لا يروي ذلك الحديث الا من جهته و يكون مخالفا للقواعد المعلومة، و كذا من عرف بالكذب في كلامه و ان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي و هذا دون الأول.

٣ــ او فحش غلطه: اي كثرته

---

٤٤ – فتح المغيث شرح الفية الحديث للعراقي لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي ج١ص٣٧٠و ٣٧١ .

٤٥ – تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي ج١ ص٣٠٥–٣٠٧

٤ــ او غفلته عن الاتقان.

٥ــ او فسقه اي بالفعل و القول مما لا يبلغ الكفر و بينه و بين الاول عموم و انما افرد الاول لكون القدح به أشد في هذا الفن، و اما الفسق بالمعتقد سيأتي بيانه.

٦ــ او وهمه: بان يروي علي سبيل التوهم.

٧ــ او مخالفته للثقات.

٨ــ او جهالته بان لا يعرف فيه تعديل و لا تجريح معين.

٩ــ او بدعته و هي اعتقاد ما احدث علي خلاف المعروف عن النبي لا بمعاندة بل بنوع شبهه.

١٠ــ او سوء حفظه و هو عبارة عمن يكون ليس غلطه اقل من اصابته))[٤٦]

هذه هي أسباب الطعن في الراوي و الذي بيّنه الائمة في هذا الفن و ضبطوه بضواط صريحة فلا يقبل الطعن و الجرح الا بها و قد سدّ الباب امام كل من يحاول الطعن دونما سبب جارح يصدر من الهوي او الجهل او التعمد في طعن علماء الامة لهدم ما بنوه من صرح علمي او روائي جليل في الاسلام.

مما سبق نخلص الي أسس و قواعد للنقد او (الجرح و التعديل) عند سلفنا الصالح نجملها فيما يلي وهي:

١- الحذر من اتهام الناس بالباطل.

٢- الدقة في نقدهم للرجال جرحا او تعديلا.

٣- التورع من استخدام الالفاظ الحادة في الجرح.

---

٤٦ – شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لاحمد بن حجر العسقلاني ص٧٤-٧٧ ط: الثانية١٩٩٠م.بمكتبة الغزالي- دمشق، حققه محمد عوض و محمد غياث الصباغ.

٤- الجرد الشامل للرواة كمعرفة من لم يرو إلا حديثا واحدا مثلا.

٥- التحري الكامل من صدق الرجال (فلا يقبل الجرح مقابل التعديل الا مفسرا))

٦- الصراحة الكاملة في نقد الرواة من اجل حفظ الحديث النبوي و عدم تضحية المباديء لحساب الاشخاص.

٧- عدم قبول الجرح او التعديل الاّ من عالم بالفن عارف به.

٨- الاحتراز عن اوهام الثقات التي هي من مصادر العلة في الحديث.

و من الجدير بالذكر انه ((لم يقف علماء الحديث عند علم الجرح و التعديل الذي يهتم باحوال الرجال من حيث الحكم عليهم بالقبول او الرد، و وصفهم باوصاف الثقات العدول او المجروين و المتروكين؛ اذان مهمة علم الجرح و التعديل الخلوص الي حكم عام علي راوي الحديث؛ بل تجاوزوا ذلك الي البحث التفصيلي في احوال الثقة و روايته لان الثقة لا يكون علي وتيرة واحدة في كل احيانه و رواياته ففي حين يفرغ علم الجرح و التعديل من الحكم علي مالك بن انس بأنه ثقة؛ فان علم العلل يبدأ من حيثما انتهي علم الجرح و التعديل فيتناول بالبحث روايات الامام مالك رواية رواية و يبحث عن كيفيات الرواية و احوالها و موافقاتها و مخالفاتها و هذا البحث التفصيلي يتفرع و يتسع فيصبح مالك في حديث ماغيره في حديث آخر.

((و قد يترك من حديث الثقة ما علم انه اخطأ فيه، فيظن من لا خبرة له ان كل ما رواه ذلك الشخص يحتج به اصحاب الصحيح و ليس الامر؛ فان معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه ائمة الفن: كيحيي بن سعيد

القطان و علي بن المديني و احمد بن حنبل، و البخاري صاحب الصحيح و الدارقطني و غيرهم))[٤٧]

و هناك امثلة تبين مدي دقة المحدثين في معرفة العلل في الاحاديث و كشفه و تبين ايضا العلة بابعادها المختلفة:

المثال الاول: ما رواه شعبة بن الحجاج عن سلمة بن كهيل عن حجر ابي العنبس عن علقمة بن وائل: ((أن النبيﷺ قرأ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ[٤٨]﴾ فقال ((آمين)) و خفض بها صوته))[٤٩]

قال الامام مسلم في التمييز: ((أخطأ شعبة في هذه الرواية، حين قال: ((و أخفي صوته،)) كذا أعل الامام البخاري و ابوزرعة الرازي و ابو عيسي الترمذي و الدارقطني وغيرهم[٥٠] و قال البخاري و غيره: ((أخطأ شعبة في مواضع من هذا الحديث، فقال: عن حجرابي العنبس، و انما هو حجر بن عنبس و يكنّي ابا السكن، و زاد فيه: عن علقمة بن وائل و ليس فيه عن علقمة و انما هو عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر و قال: ((و خفض بها صوته)) و انما هو ((و مد بها صوته))

و قد صرّح بعض الحفاظ بمجموعة من الأسباب الدالة علي خطأ شعبة و هي:

---

٤٧ – مجموع فتاوي ابن تيمية ج١٨ ص٤٢.

٤٨ – سورة الحمد آية٧.

٤٩ –اخرجه الترمذي في ابواب لاصلاة باب ما جاء في التأمين ج٢ ص٢٧–٢٩ و مسلم في التمييز ص١٣٣ ط: الثالثة ١٤١٠هـ مكتبة الكوثر – السعودية، حققه د. مصطفي الاعظمي، و الامام الدارقطني في سننه، كتاب الصلاة باب التأمين في الصلاة ج١ ص٣٣٤ حققه عبدالله هاشم ط: بدار المحاسن بالقاهرة.

٥٠ – انظر سنن الترمذي ج٢ ص٢٧–٢٩ و العلل الكبير له ج١ ص٢١٧–٢١٨ و التمييز لمسلم ص٣٣.

١- أن شعبة قد خالف اصحاب سلمة بن كهيل، و من أثبتهم سفيان بن سعيد الثوري الذي اتفق النقاد علي أنه أحفظ الناس لاحاديثه فاذا وقع خلاف بينه و بين شعبة فان قول سفيان هو الذي يترجح.

٢- كما انه قد خالف السنة العملية التي تواترت عن النبيﷺ و هي أنه كان يجهر بآمين.

٣- كذلك خالف شعبة عبدالجبار بن وائل الذي روي عن وائل ما يؤيد قو ل سفيان، اذ قال فيه: ((مدّ بها صوته))[٥١] و قد صرح بهذه النكات الامام مسلم في التمييز[٥٢]

المثال الثاني: الحديث المعلول لعلة في المتن: و مثل الحديث الذي رواه اسحاق بن عيسي حدثنا ابن لهيعة قال: كتب اليّ موسي بن عقبة يقول حدثني بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت: أن رسول اللهﷺ احتجم في المسجد، قلت لابن لهيعة ((مسجد في بيته؟)) قال: ((مسجد الرسولﷺ))[٥٣] .

يقول الامام مسلم: ((و هذه الرواية فاسدة من كل جهة فاحش خطؤها في المتن و الاسناد جميعا. و ابن لهيعة المصحف في متنه، المغفل في اسناده ، و انما الحديث: ((أن النبيﷺ احتجر في مسجد بخُصوصة او حصير يصلّي فيها... و ابن لهيعة انما وقع في الخطأ من هذه الرواية انه اخذ الحديث من كتاب موسي بن عقبة اليه فيما ذكر،

---

٥١ – اخرجه الدارقطني في السنن ج١ ص٣٣٤-٣٣٥ و صحح اسناده.

٥٢ – التمييز لمسلم ص١٣٣.

٥٣ – اخرجه الامام احمد ج٥ ص١٨٥ و مسلم في التمييزص١٣٩.

وهي الآفة التي نخشي علي من اخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدّث او عرض عليه))[٥٤]

و من الواضح ان الامام مسلما لم يحكم علي حديث ابن لهيعة بالخطأ سندا و متنا نظرا الي كونه ضعيفا، و انما لمخالفته الامر الواقع في حديث موسي بن عقبة.

اما الخطأ في الاسناد فقد قال ابن لهيعة فيه: ((عن موسي بن عقبة حدثني بسر بن سعيد)) اذ ان موسي بن عقبة لم يقل: ((حدثني بسر)) و انما قال: ((سمعت ابا النضر يحدث عن بسر بن سعيد))، و صار هذا الحديث مشهورا عن ابي النضر حتي اصبح لدي الحفاظ ان صاحب هذا الحديث هو ابو النضر لا غير، و ما من راو يقول غير ذلك الا و قد خالف الواقع، و لا يدرك ذلك الا من لديه معرفة تامة عن هذا الواقع الحديثي[٥٥]. و هكذا معرفة النقاد للاحاديث المعلّة فلا يتوقفون عند سلامة رجال السند و كونهم ائمة ثقات فهذا شعبة إمام النقاد و معروف بعدم اخذه من غير الثقات و لكن علم العلل بين أن شعبة اخطأ في بعض الاحاديث وبين وجه خطائه وهذا مما يطمئن القلب علي أن المحدثين دققوا كمال التدقيق في تمييز الاحاديث الصحيحة من السقيمة.

و نحوه الأخذ علي امثال ابن لهيعة الذين لم يكونوا ضعفاء في أنفسهم و لكن تعرضهم لبعض الظروف او الحالات جعلهم يؤخذ علي بعض احاديثهم و يرد.

---

٥٤ –التمييز ص١٤.

٥٥ – انظر نظرات جديدة في علوم الحديث لد. حمزة المليباري ص١٢٩–١٣٣ط: الثانية ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م بدار ابن حزم – بيروت.

المبحث الثالث: مناهج نقد الحديث النبوي:

علمنا مما سبق[٥٦] ضرورة النقد للحديث النبوي للتعريف علي الصحيح منه عن السقيم و عرفنا ان علم الجرح و التعديل أنشيء لهذه المهمة حرصا من سلفنا الصالح علي الحفاظ علي نقاء المصادر و سلامتها من الدخيل و الشوائب، و بقي ان نتعرف علي المنهج الذي يوصلنا الي هذا الهدف و يقينا زلّة توقعنا في نقد غير مؤسس علي الدليل و البرهان او تؤدي الي الانتقاص من قدر السنة، ثانية مصادر التشريع في الاسلام.

و وضع المنهج و تعيينه في اي دراسة نقدية هو الحجر الأساس لضمان سلامة العملية و ادائها لمهمتها اداءً علميا رصينا و ((حين نتحدث عن ((المنهج)) فاننا لا نعني مجرد ((طريقة)) يصطنعها الباحث او المفكر في دراسته، بل نحن نعني ايضا ذلك النسق العقلي الذي يسير المفكر او الباحث علي هديه في كل مراحل بحثه، و اذا كانت كلمة ((المنهج)) تنطوي علي معاني التنظيم و التخطيط و التنسيق فانها تنطوي ايضا علي معاني التحليل و التركيب و التحقيق))[٥٧]

و ليس القصد من وضع المنهج للنقد، الحد منه و عدم ترك المجال للعملية ان تؤدي دورها التمحيصي، بل المقصود هو جعل العملية منضبطة بضوابط و مقيدة بقواعد تأبي تناول الموضوع قبولا أو رفضا الا بحكم الدليل و الحجة الواضحة و تسدّ الطريق في وجه غير المختصين من ذوي المقاصد المختلفة من دخولهم في خلاف حول موضوع ليس لهم معرفة عميقة فيه و قد حصل هذا في نقد الحديث

---

٥٦ – انظر المبحثين الاول و الثاني من هذا الفصل ص ٣٣ ، ٤٤.

٥٧ – نداءات الي الشباب العربي لد: زكريا ابراهيم ص٢٢–٢٣.

النبوي اذ تدخل فيه اطراف مختلفة، منهم من هو أهل الفن وأرباب الصناعة الحديثية و منهم من هو متحامل علي السنة متجاهل للحقائق العلمية و متحايل في توجيه انتقاداته حتي لا تظهر نواياه ومنهم جاهل بالفن فاما يأخذ علي السنة انطلاقا من جهله بحقيقة الامر و اما يحاول الدفاع عن السنة و لكن يسئ اليها بجهله اكثر مما يقدمه لها.

و هذا ما يسبب ظهور خلافات في الحكم عليها من الاطراف المختلفة اذ ((يرتبط اختلاف العلماء في الحكم علي الحديث ارتباطا وثيقا بنشأة علم الجرح و التعديل و معرفة الرجال و طرق التثبت من الاخبار.

و يعد هذا الاختلاف ظاهرة و اقعية، بل من آيات الابداع قديما و حديثا فلقد انتجت هذه الاختلافات ثمارا طيبه أثرت في بناء صرح السنة و علومها و دفعت بارباب الصنعة لاتخاذ تدابير امنية لكل ما يمكن ان يطرأ علي السنة من تقولات و أباطيل، و صاحبَ هذا و ضع القواعد الأصولية التي ساعدت علي التعرف الي حال الراوي و المروي قبولا و ردا.

هذا، و لم تكن الخلافات حول الحديث النبوي في جانب دون جانب او في وقت دون آخر، او من علماء الاسلام الغيورين دون غيرهم، أبدا، فنصيب السنة من الاختلاف قائم دائم...))[٥٨]

و نظرا لتنوع الاطراف التي تناول نقد الحديث النبوي و اختلاف مشاربهم و كذلك تباين اهدافهم اختلفت المناهج التي من خلالها انتقدت الحديث النبوي و التي تجمل في منهجين:

أ- منهج النقد البناء و المؤسس علي الدليل.

ب- منهج النقد المهاجم أو المنتقص من الحديث النبوي.

---

٥٨ - ١ختلافات المحدثين و الفقهاء في الحكم علي الحديث لد. عبدالله شعبان علي ص ٨٥

اولاً: منهج النقد البناء و المؤسس علي الدليل:

هذا المنهج هو منهج المحدثين العلماء المختصين من السلف و الخلف و ((منهج المحدثين العلماء في نقد الروايات و نقد الرواة هو أعلي المناهج و ادقها، و أن الذين جاورهم من المؤرخين و كتاب السير و امثالهم لم يبلغوا شأوهم و ذلك لأن المؤلفين في الحديث ينظرون اليه علي انه دين و تشريع، فالتسأهل في روايته تسأهل في الدين، اما المؤلفون في التاريخ و الادب و اللغة فلم ينظروا اليها هذه النظرة))[٥٩]

و لو ان هذا المنهج قد وقف عن التطور و الابداع في سيره الصعودي مثل ماكان علماء السلف الصالح يعنون به و يطورونها، و لكنهم و ضعوا اصولا و أسسا يمكن ان يبني عليها كما قال الدكتور اكرم ضياء العمري انه ((قد استقر منهج المحدثين في كتب مصطلح الحديث منذ القرن الخامس للهجرة علي يد الخطيب البغدادي و لم تلحق به اضافات اساسية و ان اعيدت الصياغة و الترتيب لأغراض مدرسية علي يد ابن الصلاح و القاضي عياض و جرت اضافات دقيقة، نتيجة تطبيق الحافظ الذهبي و الحافظ بن كثير و من بعدهما الحافظ بن حجر لهذا المنهج في مؤلفاتهم و لكن المنهج لم يتعرض لتعديل الجوهري بل تعتبر اضافات مهمة تعطينا تصورا لما كان يمكن ان يصل اليه هذا المنهج في

---

٥٩ – اختلاف المحدثين و الفقها في الحكم علي الحديث المرجع السابق نفسه ص٢٨٢ و انظر الوسيط في علوم و مصطلح الحديث لابي شهبه محمد بن محمد ص٧٨–٧٩ ط: بعالم المعرفة – جدة.

الاكتمال لو استمرت الحركة الفكرية نشيطة في ((عالم الاسلام)) و لم يتوقف ابداعها ونموها في عصور التخلف الطويلة)).[٦٠]

هذا و ينقسم طريقة المحدثين في نقد الحديث النبوي الي قسمين:

١- نقد السند.

٢- نقد المتن.

و قبل ان نشرح كلا من قسمي النقد عند المحدثين نذكر مختصرا عن اهتمام العلماء بهذين الجانبين معا قال ابن حجر: ((يفرق ايضا في قبول زيادة في الإسناد او المتن بين الفقيه و المحدث فان كانت الزيادة من محدث في الاسناد قبلت او في المتن فلا، لان اعتناءه بالإسناد اكبر و ان كانت من فقيه في المتن قبلت او في الإسناد فلا، لان اعتناءه بالمتن اكبر))[٦١]

هذا النص من امام في الفقه و الحديث و شارح لأهم كتب في التراث الحديثي عند المسلمين يبين مدي اهتمام العلماء بنقد الحديث النبوي في جانبي المتن و الإسناد و لم يقبلوا أيا منهما عن كل من تصدي لهذه المهمة دون التمييز بين تخصصه و اهتمامه العلمي.

و لو أن الدكتور المليباري يشير الي مشكلة أخري و من نوع آخر في هذا الصدد و هي ظاهرة فصل الاسناد عن المتن و ذلك باستنباط بعض المتأخرين من نصوص العلماء القدماء استنباطاً خطأ الا انه لا ينفي هذه الحقيقة الدالة علي ضرورة النظر الي نقد العلماء و تعليقاتهم علي الاحاديث حسب تخصصاتهم و اهتماماتهم الخاصة بجانب معين

---

٦٠ – السيرة النبوية الصحيحة لأكرم ضياء العمري ج١ ص١٣و١٤.

٦١ –النكت علي كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني ص٢٩٠ ط: الاولي ١٩٩٤م بدار الكتب العلمية – بيروت، حققه مسعود عبدالحميد السعدني و محمد فارس.

من العلوم الشرعية مع التأكد من انتباه المحدثين الي جانبي الموضوع الحديثي (اي السند و المتن) يقول الدكتور المليباري بعد ذكر اقوال العلماء في الفصل بين السند و المتن عند الحكم علي الحديث مانصه: ((غير ان هذه النصوص ساعدت علي انتشار ظاهرة فصل الاسناد عن المتن في الحكم لدي المتأخرين، و لا سيما لدي المعاصرين، حيث كان تصحيحهم و تحسينهم و تضعيفهم مبنيا علي ظواهر الاسناد و احوال رواته، بغض النظر عن متنه، و ترسخ ذلك في عملهم، حتي اذا أعلّ النقاد في مختلف العصور ما تفرد به ثقة او صدوق بحجة تفرده به او اذا ا أعلّوا ما زاده عن الآخرين بحجة عدم وجود المتابعة له، يرفضونه بمنتهي البساطة لخروجه من حدود منهجهم الذي يعتمد علي ظواهر الاسناد و احوال رواته، كما توجه الي ذلك كتب المصطلح، و قد يصرحون بذلك احيانا بقولهم: ((كما هو مقرر في كتب المصطلح)) بل انهم ينشطون في الاحتجاج بما صححوا علي طريقة سطحية و علي نظرية فصل الاسناد عن المتن و هذا من الخطورة بمكان، حيث يؤدي ذلك الي انتشار الاحاديث الخاطئة في ألسنة الناس، و انتشار البدع و الخرافات في سلوكهم باعتقادهم أنها سنة كما يؤدي الي غياب منهج النقاد في تصحيح الاحاديث و تعليلها عن اهتمام الباحثين بشكل نهائي))[٦٢]

ثم يذكر المليباري نصين للعلماء معاصرين أحدهم من المتأثرين بالمستشرقين في نقد الحديث و الثاني من المدافعين عن الحديث النبوي كنموذج للاستنباط الخطأ عن نصوص المتقدمين في الفصل بين السند و المتن اذ يقول : و تغلغلت هذه الفكرة الخاطئة في عروق بعض ابناء هذه الامة فكتب واحد منهم فقال: ((ان المحدثين عنوا عناية فائقة بالنقد

٦٢ – نظرات جديدة في علوم الحديث لد. حمزه المليباري ث٦٣-٦٤.

الخارجي، و لم يعنوا بالنقد الداخلي فقد بلغوا العناية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحا و تعديلا فنقّدوا رواة الحديث بأنهم ثقات او غير ثقات و بيّنوا مقدار درجتهم في الثقة و بحثوا... و لكن لم يتوسعوا كثيرا في النقد الداخلي، و لم يعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق علي الواقع اول، و لم يتعرضوا كثيرا لبحث الأسباب السياسية التي قد تحمل علي الوضع فلم نرهم شكّوا كثيرا في أحاديث لانها تدعم الاموية او العباسية او العلوية... و لم يدرسوا كثيرا بيئة الراوي الشخصية و ما قد يحمله منها علي الوضع و هكذا و انهم لو اتجهوا كثيرا الي نقد المتن و أوغلوا فيه ايغالهم في النوع الاول لا نكشف احاديث كثيرة وتبين وضعها مثل كثير من احاديث الفضائل و هي احاديث رويت في مدح الاشخاص و القبائل و الأمم و الأماكن تسابق المنتسبون لها الي الوضع فيها و شغلت حيزا من كتب الحديث))[٦٣]

و اما النص الثاني فيقول: ((ان المحدثين قد اصّلوا المقاييس التي يعرف بها مدي صحة تلك الاسانيد و كان نقدهم للرجال وتتبعهم لاحوالهم عملا عظيما... لكن من يطالع كتب العلل و الرجال لا يجد فيها نقدا لمتون الاحاديث، اما كتب الموضوعات فلعل ابن الجوزي من اوائل الذين جمعوا بين الامرين، فكان ينقد الحديث اولا بالنظر الي اسناده ثم يعقبه غالبا بنقد متنه و تابعه في ذلك كثير من المحدثين، حتي جاء ابن القيم فذكر القواعد و الأمارات التي يعرف بها وضع الحديث بالنظر الي متنه و كتب في ذلك كتابه ((المنار المنيف)) و كانت مقاييس المحدثين في نقد المتون غير واضحة... و بالإطلاع علي دراسات الفقهاء و

---

٦٣ – نقل عن احمد امين في ضحي الاسلام ج٢ ص١٣٠-١٣٢ و انظر موضوع نقد المستشرقين و تلامذتهم للحديث النبوي في المبحث الثاني من الفصل الثالث، من هذه الرسالة.

الاصوليين لمتون السنة ظهر ان لهم جهدا مبذولا في هذا الجانب حيث تتضح عندهم مقاييس نقد المتون وضوحا تاما))[٦٤]

ثم يعقب المليباري علي النصين بقوله: ((و هكذا غابت المعالم الحقيقية لمنهج النقاد في نقد الاحاديث بشكل نهائي ومن هنا ارتفع نداء بضرورة محاكمة الاحاديث للقرآن او العقل حتي و لو صححها البخاري و مسلم)) و يري الدكتور السبب في الخلط بين منهج المتقدمين و المتأخرين و سوء الفهم و التصور حول منهج نقدة الحديث و فكرة فصل السند عن المتن و الحكم علي السند بغض النظر عن المتن[٦٥]

فلننظر الي طريقة المحدثين في نقد الاحاديث النبوية من حيث السند و المتن:

١- نقد السند:

((البحث في السند دعامة اساسية في علوم الحديث و في التوصل الي هدفه الاسمي و الغرض المطلوب منه، و هو تمييز الحديث المقبول من المردود قال سفيان الثوري: ((الاسناد سلاح المؤمن اذا لم يكن معه سلاح فبأي شئ يقاتل))[٦٦] و قال عبدالله بن المبارك: ((الاسناد عندي من الدين، و لولا الاسناد لقال من شاء ما شاء، فاذا قيل له: من حدثك؟بقي))[٦٧]

---

٦٤ – نقله من دكتور الفاضل مسفر الدميني في كتابه مقاييس نقد المتون .

٦٥ – انظر نظرات جديدة في علوم الحديث ص٦٤-٦٦.

٦٦ – انظر ادب الاملاء و الاستملاء لعبد الكريم السمعاني ص٨ ط الاولي ١٩٨١م بدار الكتب العلمية، بيروت و انظر تدريب الراوي ج٢ ص١٦٠ للسيوطي.

٦٧ – مقدمة صحيح مسلم ص١٥ ط: بدار احياء التراث العربي، بيروت،حققه محمد فؤاد عبد الباقي.

لذلك عني المحدثون بتحقيق الاسانيد و البحث فيها لما انه كثيرا ما يتوصل عن طريق السند الي نقد المتن، لا يمكن الوصول اليه الا عن طريق البحث في السند و قد بذل المحدثون غاية الجهد في تتبع الاسانيد و تقصيها حتي رحلوا من اجلها البلاد و جالوا في الآفاق لكي يعثروا علي سند و لكي يبحثوا في سند صعب عليهم امره)).[٦٨]

و هذا التتبع للاسانيد المختلفة و الرحلة من اجلها الي بلاد بعيدة وعدها من الدين كما قال الامام الثوري دليل واضح علي ان نقد المحدثين للسند كان نقداً استقرائيا قائما علي قواعد علمية محّددة لم يكونوا يجاوزوها و علي دلائل صريحة تجعل النقد صائبا و بناء إذ ليست رواية المحدث كرواية غيره و لم تكن رواية السنة النبوية في الاسلام كغيرها من رواية التاريخ و القصة و الأشعار لدي العرب اوغيرهم من الامم الاخري بل تميزت رواية المحدث بامور

منها: الشروط المعتبرة في الرواي وهي شروط بالغة الدلالة علي مدي الاحتياط و الحذر من ان يزداد في الحديث ما ليس منه و من هنا كان التسأهل فيها يعني التقول علي الله و رسوله بما لم يقولا و قد رأينا مدي احتياط الصحابه و غيرهم ممن جاء بعدهم– و تثبتهم وردهم للوهم– و طريق ذلك انما هو بالتفتيش في حال الرواة وبيان مراتبهم و احوالهم، علي هذا فان الرجل قد يكون عالما بالاخبار أو السير و المغازي و الانساب لا يجارَي فيه علمه هذا، بيد انه لا يثبت أمام نقد المحدثين.[٦٩] و قد دقق المحدثون في نقدهم للسند حتي يكون نقدا مصيبا و

---

٦٨ – منهج النقد في علوم الحديث لد: نور الدين عتر ص٣٤٤–٣٤٦ ط: الثالثة ١٩٨١م. بدار الفكردمشق.

٦٩ – انظر اختلاف المحدثين و الفقهاء لد. عبدالله شعبان ص٢٨١–٢٨٣ و انظر الوسيط في علوم و مصطلح الحديث لابي شهبة ص٧٨و٧٩ ط: بعالم المعرفة بجدة.

ذلك عندما قسموا الحديث النبوي علي حسب سنده صحة وضعفا وعلوا و نزولا الي اقسام متعددة فقسموا الحديث الي: صحيح و حسن وضعيف:

و الصحيح: ((هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذود و لا علة))[٧٠] و هناك اصح الاسانيد و اصح الاسانيد بالنسبة الي صحابة او بلد مخصوص او اصح الاحاديث في الباب و اختلفوا ايضا في تعيين اصح الاسانيد الموصلة الي رسول اللهﷺ تحريا للدقة و اصابة النظر في امر مهم كهذا فقالوا: اصح الاسانيد هو الزهري عن سالم عن ابيه وقيل ابن سيرين عن علي و قيل الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن ابن سعود و قيل الزهري عن علي بن الحسين عن ابيه عن علي وقيل مالك عن نافع عن ابن عمر فعلي هذا قيل: الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر[٧١]

و اما الحديث الحسن فينقسم الي قسمين:

((احدهما : لا يخلوا اسناده من مستور لم تتحقق أهليته و ليس مغفلا كثير الخطأ و لا ظهر منه سبب مفسق و يكون متن الحديث معروفا برواية مثله او نحوه من وجه آخر.

الثاني: ان يكون راويه مشهورا بالصدق و الامانة، و لم يبلغ درجة الصحيح لقصوره في الحفظ و الاتقان و هو مرتفع عن حال من يعد تفرده منكرا))[٧٢]

و اما الضعيف ((و هو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن))[٧٣] فقد قام المحدثون بتقسيمه و تجزئة أقسامه بحيث يسهل تقييمه تقييما دقيقا يبعد عن اطلاق الاحكام اطلاقا عاما أو رفض ما لم يثبت

---

٧٠ – تقريب النواوي مع شرحه للسيوطي ج١ ص٦٣.

٧١ – انظر تقريب النواوي مع تدريب الراوي للسيوطي ج١ ص٧٦–٧٨.

٧٢ – المرجع نفسه ص١٥٨.

٧٣ – انظر تقريب النواوي و تدريب الراوي للسيوطي ج١ ص١٧٩.

ضعفه او كذلك قبول ما لم يرق الي درجة الصحيح أو الحسن. فقسموا الضعيف الي: الموضوع و الشاذ و المقلوب و المعلل و المضطرب و المرسل و المنقطع و المعضل و المنكر[٧٤]

و هناك تقسيمات أخري مثل: المسند و المتصل و المرفوع و الموقوف و المقطوع و المرسل و المنقطع و المعضل و المدلس و الشاذ. و كلها من صفات السند يبين درجة السند و قيمته و ما يتوصل اليه من متن و أثر.

و كما ذكروا امثلة لأصح الاسانيد، بينوا ايضا أضعف الاسانيد فذكروا مثل: عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الاعور عن علي ﷺ و مثل: السري بن اسماعيل عن داود بن يزيد الأودي عن ابيه عن ابي هريرة و كذلك: احمدبن الحجاج بن رشدين عن ابيه عن جده عن قرة بن عبدالرحمن عن كل من روي عنه. و غيرها من الاسانيد التي وصفها المحدثون بأوهي الاسانيد، و ذلك علي حسب كل بلد او صحابي بحيث يحصر الاسانيد الضعيفة حصرا دقيقا.[٧٥]

و للنقد الحديث النبوي و أسانيده طرق متعددة سلكها السلف الصالح و التزم بها المحدثون ليأخذوا الحديث اخذا صحيحا و يؤدوها اداء سليما منها:

١- الحرص علي سماع الحديث: و لقد كان بعض الصحابة يلزم رسول اللهﷺ يأكل معه و يشرب حتي يسمع منه كل ما يحدث به و من هؤلاء ابوهريرةﷺ الذي يقول: ((ان اخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالاسواق و ان اخواننا من الانصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، و ان اباهريرة كان يلزم رسواللهﷺ بشبع بطنه و يحضر ما لا

---

٧٤ – المرجع نفسه ص١٨١.

٧٥ – انظر المرجع السابق نفسه ص١٨٠و١٨١

يحضرون و يحفظ ما لا يحفظون))[٧٦] و كذلك بعد عصر الصحابة زمن التابعين وتابعيهم في عصر الرواية و بعدها اذ جعلوا السماع أعلي درجات تحمل الحديث و وضعوا له قوانين وضوابط حتي يميز من غيره من الطرق))[٧٧]

٢- التثبت في الرواية اخذاً أو اداء: يقول البراء بن عازب: ((ما كل حديث سمعناه من رسول اللهﷺ ، كان يحدثنا اصحابنا، و كنا مشتغلين في رعاية الابل و اصحاب رسول اللهﷺ كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول اللهﷺ فيسمعونه من اقرانهم و من هو احفظ منهم و كانوا يشددون علي من يسمعون منه))[٧٨]

٣- الاقلال من الرواية: و ذلك حتي لا يتسع الناس فيها و يدخلها الشوب و يقع التدليس و الخطأ: ((و كان كثير من جلة الصحابة و اهل الخاصة برسول اللهﷺ كابي بكر و الزبير و ابي عبيدة و العباس بن عبدالمطلب يقلون الرواية عنه بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئا كسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل و هو احد العشرة المشهود لهم بالجنة))[٧٩]

---

٧٦ – شطر من حديث البخاري كتاب الاعتصام بالكتاب و السنة باب (٢٢) ح:٧٣٥٤

٧٧ – انظر صيانة صحيح مسلم لابي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري ص١٣١ ط: الثانية ١٤٠٨هـ بدار الغرب الاسلامي- بيروت و انظر مختصر علوم الحديث لابن كثير ص٣٩-٤٠ بدون رقم الطبعة و سنتها او بلدها. و انظر ايضا: تدريب الراوي للسيوطي ج١ ص٨١ و ٢٢٩.

٧٨ – معرفة علوم الحديث للحاكم ابي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري ص١٤ ط: الثانية ١٩٧٧ بالمكتبة العلمية- المدينة المنوره حققه د.معظم حسين.

٧٩ – تأويل مختلف الحديث لابن قتتيبة الدينوري ص٣٩ط: ١٩٧٢م بدار الجيل بيروت حققه محمد زهري النجار.

٤- تمحيص الرواة. ٥- اسناد الحديث.[٨٠]

و قد بدأ المحدثون بهذا التمحيص و البحث في الرواة و الاسانيد بعد ماشعروابالخطر من دخول الاغلاط و العصبيات و الانتصار للمذهب و غيرها في رواية الحديث النبوي، و الا فقد مضت المائة الاولي و كل رواة السنة اماصحابي عدل، ضابط و لم يكن يوجد فيهم ضعيف الا الواحد كالحارث الاعور[٨١] و المختار الكذاب[٨٢] و لما كانت اوائل المائة الثانية كان من اوساط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضعفوا غالبا من قبل تحملهم و ضبطهم للحديث فتراهم يرفعون الموقوف و يرسلون كثيرا و لهم غلط كأبي هرون العبدي .

و في عصر صغار التابعين بعد حدود الخمسين و مائة و عند ما ظهرت الفرق السياسية و انتشرت النحل و العصبية و زاحمت الثقافات الاعجمية المعارف الشرعية و ظهر من يتعمد الكذب ترويجا لبدعته و انتصاراً للمذهبه و نحلته، تكلم في التوثيق و التجريح طائفة من الائمة فقال ابوحنيفة((ما رأيت أكذب من جابر الجعفي))[٨٣] .

وضعف الاعمش جماعة و و ثق آخرين و نظر في الرجال شعبة و كان متثبتا لا يكاد يروي الا عن ثقة و كذا كان مالك....

---

٨٠ – انظر اصول منهج النقد عند أهل الحديث لد: عصام احمد البشير ص٤٣-٥٤ ط: الثانية ١٩٩٢ بمؤسسة الريان.

٨١ – كان يروي عن علي بن ابي طالب و عبدالله بن مسعود مات سنة١١٥هـ انظر الطبقات الكبري لابن سعد ج٦ ص١٦٨

٨٢ – المرجع نفسه ج٥ص١٦٢.و ج٦ ص٩٥.

٨٣ – الضعفاء و المتروكون لابن الجوزي عبدالرحمن بن علي ابو الفرج ج١ ص١٦٤ ط: الاولي ١٤٠٦ه بدار الكتب العلمية بيروت.

ثم تصدي في زمانهم ايضا لنقد الرجال الحافظان الحجتان يحيي ابن سعيد القطان و عبدالرحمن ابن مهدي فمن جرحاه لا يكاد يندمل جرحه و من وثقاه فهو المقبول و من اختلفتا فيه و ذلك قليل اجتهد في امره...
ثم صنفت الكتب و دونت في احوال الاسناد و في الرجال كتب التاريخ و الطبقات و اصناف المدلسين و الكذابين وفي احوال الخبر كتب العلل و الفاظ مراتب القبول و الرد و تفسير الفاظ الجرح و التعديل من المحدثين و تعددت انواع علم اصول الحديث و تصدي للجرح و التعديل ايضا ائمة مثل يحيي بن معين و من طبقته احمد بن حنبل و غيرهم ذكر اسمائهم و طبقاتهم الامام السخاوي[٨٤]

٢- نقد المتن:

لم يقصّر المحدثون جهدهم في النقد علي سند الحديث النبوي دون متنه فنقد السند و التثبت من سلامته و صدق وصوله الي النبيﷺ لاجدوي من ورائه الا اذا كانت نتيجته الاطمئنان الي صحة المتن المنقول منهﷺ فبالسند قيد الرواية و ضمان صدقها و ليس المقصود بذاته بل لغيره و هو المتن، يقول أكرم ضياء العمري عن عمل علماء المسلمين عموما في مناهجهم النقدي للروايات خاصةالتاريخية منها ورد زعم المستشرقين : ((يري العديد من الدارسين و خاصة من المستشرقين أن علماء المسلمين عنوا بنقد اسانيد الروايات و اهملوا نقد متونها، وقد يتصور البعض أن غياب العقلية النقدية هو كسبب اهمال

---

٨٤ انظر الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي ص٣٣٨ و ٣٥٣ بدار الكتب العلمية بيروت و انظرايضا مقدمة التحقيق علي تدريب الراوي، لعبدالوهاب عبداللطيف ص ٣-٥.

محاكمة المتن، و هنا يلزم الانتباه الي ان هذا الكلام ليس علي اطلاقه، فرغم توسع علماء المسلمين في نقد الاسانيد الا انهم لم يهملوا نقد المتون و محاكمتها، بل عنوا بذلك ايضا))و يستشهد في ذلك بما فعله ابن كثير و ابن حجر بقوله: ((و تبرز في مؤلفات متأخرة محاكمات دقيقة للمتون كما يتضح ذلك بجلاء لمن يطلع علي((البداية و النهاية)) لابن كثير و ((فتح الباري)) للحافظ ابن حجر في شرحه لقسم المغازي من صحيح البخاري، و لكن ذلك لا يعني أن نقد المتن تم بنفس التوسع الذي فازت به نصوص التاريخ الأوروبي في القرنين التاسع عشر و العشرين، بعدما اكتملت مناهج النقد التاريخي، ولكن هل من الانصاف أن تقوم جهود القدامي بمقاييس حديثة هي من منجزات التقدم العلمي في كل ميدان عبر عدة قرون))[٨٥] هذا في الموضوعات التاريخية التي لا تختلف في ضرورة اسنادها من الحديث النبوي من حيث العموم و خاصة أن كثيرا من كتاب التاريخ لهم صلة بكتابة الحديث و روايته او الكتابة عن رجاله جرحا و تعديلا و تعريفا ونقد المستشرقين يعم الجميع ، اما في علوم الحديث ((فلابد من التوضيح أن الجانب النظري لنقد المتن كان متبلورا الي حد كبير منذ القرون الاولي في كتب مصطلح الحديث كما في أقسام المدرج و المعلل و المضطرب و الشاذ و المنكر و الموضوع و غيرها مما يدور الكلام فيها علي نقد الاسانيد و المتون معا)).[٨٦]

و مما يؤكد ذلك عند المحدثين تقريرهم أن الحكم علي سند الحديث ليس حكما علي متنه كما ذكره الامام النووي في التقريب:((اذا رأيت حديثا باسناد ضعيف فلك ان تقول هو ضعيف بهذا الاسناد و لا تقل ضعيف

---

٨٥ –السيرة النبوية الصحيحة لاكرم ضياء العمري ج١ ص١٥–١٦.

٨٦ – المرجع نفسه ص١٧.

المتن لمجرد ضعف ذلك الاسناد الا ان يقول امام انه لم يرو من وجه صحيح أو انه حديث ضعيف مفسّرا ضعفه))[٨٧] و هذا يعني ان الحكم علي المتن صحة أو ضعفا يحتاج الي نظر مستقل و نقد بعد الانتهاء من الحكم بصحة او ضعف السند أو الاسانيد الموصلة الي ذلك المتن.

كذلك حكمهم بعلة الحديث او اضطرابه او القلب او الادراج فيه مع صحة السند مثال ذلك للمعلول و المضطرب حديث أنس الذي أخرجه مسلم قال: ((صليت خلف النبيﷺ و ابيبكر و عمر و عثمان فكانوا يستفتحون بالحمدلله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءه و لا في آخره))[٨٨] و روي مالك في الموطأ عن حميد عن انس قال: ((صليت وراء ابيبكر و عمر و عثمان فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم. و زاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك: صليت خلف رسول اللهﷺ))[٨٩]و في لفظ((صلّيت خلف النبيﷺ و خلف ابيبكر و عمر و عثمان فكانو لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم))[٩٠] و هناك الفاظ أخري كثيرة قال ابن عبدالبر((اختلف في الفاظ هذا الحديث اختلافاً كثيرا، متدافعا، مضطربا، منهم من يقول صليت خلف رسول اللهﷺ و ابيبكر و عمر، و منهم من يذكر عثمان، و منهم من يقتصر علي ابيبكر و عثمان، و منهم من لا يذكر:((فكانوا لا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم)) و منهم من قال فكانوا لايجهرون بسم الله الرحمن الرحيم، و منهم من قال: فكانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم، فكانوا

---

٨٧ – تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ج١ ص٢٩٦.

٨٨ – الحديث أخرجه مسلم كتاب الصلاة باب(١٣) حجة من قال لا يجهر بالبسمله ح٣٩٩.

٨٩ – الحديث أخرجه مالك في الموطأ ج١ص٨١ باب العمل في القراءة ح١٧٨٦.

٩٠ – اخرجه احمد في مسنده ج٣ ص١٧٩ عن انس و النسائي في سننه كتاب الافتتاح باب البداءة بفاتحة الكتاب ح٩٠٧.

يفتتحون القراءة بالحمدلله رب العالمين و منهم من قال فكانوا يقرؤن بسم الله الرحمن الرحيم قال: وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد، و مما يدل علي أن أنس لم يرد نفي البسملة، أن الذي زاد ذلك في آخر الحديث، روي بالمعني فأخطأ، ما صح عنه ((أن اباسلمة سأله، أكان رسول اللهﷺ يستفتح بالحمدلله رب العالمين او بسم الله الرحمن الرحيم؟فقال: انك سألتني عن شئ ماحفظه و ما سألني عنه احد قبلك))[٩١]

فنقد المتن كان حاضرا عند المحدثين من السلف بقوة و كان يقبل به الاحاديث و يرد منه ما لم يسلم عند نقده و عرضه علي الاصول الاخري فهناك قواعد رسمها المحدثون لمعرفة الحديث بالنظر الي متنه و ذلك انما تعرف باستقراء الاساليب و المقاييس التي استخدموها في نقد المتون و اليك هذه القواعد بالاجمال:

١- عرض الحديث علي القرآن الكريم: فلا يقبل ما خالفه من الاحاديث او بيانه من الروايات بل يحكم علي رواته بالوهم و الغلط و ذلك لانه لا يتصور امكان وقوع حديث صحيح صريح مناقض لما دل عليه القرآن بوجه لا يمكن الجمع بينهما، و قد سبق ان ذكرنا امثلة مما اخذه بعض الصحابة علي بعض لمخالفة ما رووه من الاحاديث مع صريح القرآن.[٩٢]

٢- عرض الحديث علي الحديث: فعن ابي سلمة بن عبدالرحمن قال دخلت علي عائشة فقلت يا اماه ان جابر بن عبدالله يقول: ((الماء من

---

٩١ -تدريب الراوي للسيوطي ج١ ص٢٥٤-٢٥٦. و انظر نيل الأوطار لمحمد بن علي الشوكاني ج٢ ص٢٢٢-٢٢٥ ط: بدار احياء التراث العربي- بيروت.

٩٢ - انظر المبحث الثاني من هذا الفصل ص ٤٥.

الماء))[٩٣] فقالت اخطأ، جابر أعلم مني برسول الله؟ ويقول: ((اذا جاوز الختان الختان فقد و جب الغسل)) ايوجب الرجم و لا يوجب الغسل؟))[٩٤]

٣- عرض الحديث علي القياس. روي ابوهريره مرفوعا: ((من غسل ميتا فليغتسل و من حمله فليتوضأ)) [٩٥] فبلغ ذلك عائشة فأنكرت و قالت: او نجس موتي المؤمنين؟ و ما علي رجل لو حمل عودا؟)) فأنكرت ذلك قياسا علي غير جسد الميت مما يحمل فلاينقض الوضوء))[٩٦]

ثانيا: ب- منهج النقد المهاجم أو المنتقص من الحديث النبوي:

كثير من المستشرقين و تلامذتهم من ابناء المسلمين، توسعوا في انتقادهم للأحاديث النبوية واخذهم عليها و اتهامها بتهم غير لائقة و حاولوا كثيرا جرد السنة من كونها مصدرا تشريعيا و حضاريا للمسلمين

---

٩٣ – اخرجه مسلم، كتاب الحيض، باب بيان ان الجماع كان في اول الاسلام لا يوجب الغسل عن ابي سعيد الخدري و اخرجه: ابن خزيمة في صحيحه ح٢٢٥ ج ١ص ١١٢ ط١٩٧٠م بالمكتب =الاسلامي بيروت و الترمذي كتاب الطهارة ج١ص١٨٣ ح١١٠ عن ابي بن كعب و الدارقطني ج ١ص١٢٦ باب نسخ قوله الماء من الماء عنه.

٩٤ – مسلم كتاب الحيض باب نسخ الماء من الماء و وجوب الغسل بالتقاء الختانين عن ابي موسي الاشعري عن عائشة.و ابن خزيمة في صحيحه ج١ ص١١٤ و الترمذي ج١ ص١٨١ ح١٠٨ عنها

٩٥ – اخرجه ابوداود، في كتاب الجنائز باب الغسل من غسل الميت ج١ ص٩٦ح٣٠٤٨والترمذي:في الجنائز باب ما جاء في الغسل من غسل الميت ج ٣ص٣١٨ ح٩٩٣ و قال حديث ابيهريرة حسن ج٣ص٣١٩ و ابن حبان ج٣ ص٤٣٥ باب ذكر الامر بالوضوء ح١١٦١. و ابن ماجة في سننه ج١ ص٤٧٠ باب ما جاء في غسل الميت ح١٤٦٣ عن ابيهريرة و احمد ج٢ ص٢٨٠ عنه.

٩٦ – انظر اصول منهج النقد عند أهل الحديث لد.عصام احمد البشير ص٥٣-٥٤ و انظر ايضا منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي لد.صلاح الدين الادليبي ص١٠حيث يرد علي احمد امين.

و ذلك بطرق مختلفة فباتهام رواة الحديث النبوي تارة حتي لو كان هذا الراوي صحابيا او من أشهر الصحابة مثل ابيهريرة ﷺ او كان من كبار التابعين المعروفين بالامامة و الثقة مثل الامام الزهري. و بالتقليل من مصداقية متون الاحاديث النبوية تارة اخري بحجة عدم ملائمتها مع روح العصر او انها من الغيبيات التي لا يمكن تصديقها و ما الي ذلك مثل ما اخذوا علي حديث: ((من اكل سبع عجوات من تمر المدينة كل صباح لا يضره سحر أو سم))[٩٧] و لكن لو ننظر الي انتقاداتهم بشكل عام نري أنه يغلب عليها الطابع الهجومي و اتباع اقوال الخارجين عن جمهور علماء الامة مثل المعتزلة و كذلك عدم الدقة او عدم البناء علي الدليل الصريح و ذلك مما لا يثبت عند النقاش و لا يقبل في الانتقادات العلمية، ((فان القاء الكلام علي عواهنه، و اصدار الاحكام السريعة دون تحقق او تثبت، و تعميم القضايا في غير تحفظ او تحرز انما هي جميعا امارات الفكر الطائش الذي لا عاصم له من الزلل و لا واقي له من الانحراف او الشطط... و ليس من شك في ان ما يميز ((المثقف))عن ((الرجل العامي)) انما هو- علي وجه التحديد- ذلك ((الفكر الحر)) الذي لا يقتصر علي ترديد آراء الآخرين بل يحاول دائما تعميق المسائل لحسابه الخاص...

و ليست مهمة((الفكر الحر)) ان يكون مجرد أداة للتشكيك او اشاعة القلق او اثارة الريب و انما تنحصر مهمته الحقيقية في حث الناس علي

---

٩٧ – الحديث اخرجه: مسلم في صحيحه كتاب الاشربة باب فضل تمر المدينة ح٢٠٤٧ عن سعدبن ابي وقاص و البخاري في صحيحه كتاب الاطعمه باب (٤٣) ح٥٤٤٥ عنه.

استخدام عقولهم من اجل((الفهم)) بدلا من الاقتصار علي التسليم او التصديق))[٩٨]

و من امثلة هذا النوع من النقد الهجومي و غير المنضبط علي الحديث النبوي ما قام به احدهم في نقد حديث عائشة الذي رواه البخاري و مسلم ما نصه: ((و قد جاء هذا الحديث في الصحيحين مطولا عن عائشة انها قالت: ((ان النبيﷺ قال لها: ((جاءني رجلان فقعد احدهما عند رأسي و الآخر عند رجلي فقال الذي عند رأسي للذي عند رجلي او الذي عند رجلي للذي عند رأسي: ما وجع الرجل؟قال: مطبوب، فقال فمن طبه؟قال: لبيد ابن الاعصم، قال في اي شئ؟قال في مشط مشاطة و حف طلعة ذكر، قال فأين هو؟ قال في بئر ذي روان، قالت: فأتاها رسول اللهﷺ في اناس من الصحابة، ثم قال: يا عائشة: والله لكأن ماءها نقاعة الحناء و لكأن نخلها رؤوس الشياطين قالت: يا رسول الله: افلا احرقته؟ قال:لا، اما انا فقد عافاني الله و كرهت ان اثير علي الناس شرا فأمرت بها فدفنت))[٩٩].

ثم يعقب علي الحديث بقوله ((وقد تعرض هذا الحديث للنقد قديما و حديثا و انكرته المعتزله و ردّ عليهم النووي في شرح مسلم فقال: و قد انكر بعض المبتدعة هذا الحديث فزعموا انه يحط من منصب النبوة و يشكّك بها و أن تجويزه يمنع الثقة بالشرع و هذا الذي ادعاه هؤلاء المبتدعة باطل لان الدلائل القطعية قد قامت علي صدقه و صحته و عصمته فيما

---

٩٨ –ندائات الي الشباب العربي لد.زكريا ابراهيم ص ٢٢–٢٣.

٩٩ – اخرجه البخاري ك: الطب باب: السحر(٤٧)، ح٥٧٦٣ و مسلم ك: السلام باب: السحر ح:٢١٨٩ عن عائشة.

يتعلق بالتبليغ و المعجزة شاهدة بذلك))[١٠٠] ثم يرد فوزي علي الامام النووي استدلاله و يقول: ((و هذا القول عن صحة الحديث انما يستند الي الاعتقاد بصحة الاسناد و لا يستند الي صحة المضمون فالمضمون غير مقبول بالنسبة لمقام النبوة، و لا يصح ان يقال عن النبيﷺ انه كان يخيل اليه انه يفعل الشئ و ما يفعله، و قد كان المعتزلة بنقدهم للحديث اكثر حرصا علي سمعة النبي ﷺ من البخاري و الذي اخرج هذا الحديث و وصف النبيﷺ بدخول الوهم الي نفسه و كان عليه ان لا يخرجه في كتابه لان روايته لا تخدم الاسلام في شئ و السحر في مفاهيم عصرنا لا وجود له من الناحية العلمية و هو من اوهام الاقدمين و ان و جد هذا الوهم فيفسر علي انه مرض نفسي يستوجب المعالجة وليس شيئا آخر))[١٠١].

هناك اشكاليات عدة في نقد فوزي للحديث نرد عليه باختصار:

اولا: ان الحديث ثابت سندا لا شك فيه و ان البخاري و مسلما اخرجا الحديث بعد التأكد من سنده و السند اساس النقد للحديث قبل ان ينظر الي متنه و البخاري و مسلم هما من اكبر ائمة هذا الفن.

ثانيا: ان اصابه النبيﷺ بشئ مما يصاب بها عامة الناس ليس شيئا غريبا فقد قال الله جل شأنه لنبيه﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [١٠٢]

و قد يحسب هذه الاصابة ثم شفاءهﷺ بطريقة معجزة دليلا علي حفظ الله النبيﷺ من الناس كما وعده﴿ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [١٠٣] و كذلك

---

١٠٠ – انظر شرح صحيح مسلم للامام النووي ج:١٤ ص١٧٤–١٧٥ ط: الثانية ١٣٩٢ ه بدار احياء التراث العربي – بيروت.

١٠١ – تدوين السنة لابراهيم فوزي ص٢٤٥–٢٤٦ ط: الثانية، ١٩٩٥ برياض الريس للكتب و النشر.

١٠٢ – سورة الكهف آية:١١٠.

اكرام الله جل شأنه له بان أرسل اليه ملكين يوحيان اليه بما فعل تجاهه ﷺ و كيفية علاجه و الخروج منه، هذا ما لم يلاحظه او تجأهله الكاتب بعد ماردّ قول النووي باستدلال المعتزلة

ثالثا: جعل فوزي نفسه اشفق علي السنة النبوية من الامة الاسلاميَة جمعاء حيث يري ان المعتزلة بردهم الحديث اكثر حرصا علي سمعة النبي ﷺ من البخاري و مسلم و صحيحا البخاري و مسلم قد تلقاهما الامة بالقبول[١٠٤]

هذا منهج المستشرقين في نقدهم للحديث النبوي حيث يحاولون ضرب المصادر الاصلية و الأقوي بين المصادر الشرعية للأمة حتي ينهار بعدها المراجع الاخري الحديثيه و الاقل درجة في الصحة و القبول لدي المسلمين.

رابعا: انه حاول انكار السحر من الوجود لانه لا يوائم العلم في مفاهيم عصرنا بزعمه ولكنه أقر ضمنيا بانه الموجود فعلا، و الواقع لا يرد بهذه الطريقة.

ثم تعرض لحديث آخر و قال: ((و من الاحاديث التي تعرضت للنقد و الشك بصحتها حديث رواه البخاري عن ابي بكرة قال: ((لقد نفعني((لن يفلح قوم ولّوا امرهم امرأة))[١٠٥] و الذي يؤكد ان هذا الحديث موضوع هو الظرف الذي روي فيه و كذلك الكذب في متن الحديث، فاما الظرف فقد رواه ابوبكرة في البصرة بعد انكسار جيش الامويين الذي كانت تقوده

---

١٠٣ – سورة المائدة آية : ٦٧.

١٠٤ – و انظر مجموع فتاوي بن تيمية في اجماع الامة علي قبول الصحيحين ج١٨ ص٤٩ و انظر هدي الساري لابن حجر العسقلاني ص:٦٠٣.

١٠٥ – اخرجه البخاري في ك: المغازي باب:(٨٣) ح:٤٤٢٥.

عائشة لمحاربة علي بن ابي طالب فقد اراد ابوبكرة ان يعلل سبب انكسار هذا الجيش بأن الذي كان يقوده هو امرأة، و اما الكذب في متن الحديث فهو القول بأن النبيﷺ قاله لما بلغه ان الفرس ولّوا عليهم ابنة كسري في حين انه ليس في تاريخ الفرس انهم ولّوا عليهم ابنة كسري و لا أية امرأة اخري، و لقد تعرضت لهذا الحديث السيدة فاطمة المرنيسي من المغرب... فذكرته بين جملة من الاحاديث التي جاءت في الصحيحين ضد المرأة))

ثم يقول: ((لقد كان لحديث ((لن يفلح قوم ولّوا امرهم امرأة أثر كبير في اقصاء المرأة عن المجتمع الاسلامي و انقسم لمسلمون فيه قديما و حديثا الي فريقين فالذين اعتبروه صحيحا قالوا لا يجوز تولية المرأة القضاء و لا غيره من شئون الدولة اما الذين لم يأخذوا به فقد أجازوا تولية المرأة القضاء و غير ذلك من شئون الدولة و منهم الامام الطبري و في يومنا هذا بعد ان تعلمت المرأة و برزت في شتي العلوم لا يزال الاصوليون (جماعة علم اصول الدين) يتمسكون بهذا الحديث الباطل و يحاولون اقصاء المرأة عن المجتمع))[١٠٦]

و في هذا النقد المهاجم و غير القائم علي الحجة و الدليل، مغالطات كثيرة تنبيء عن كذب الرجل علي الأشياء الثابته علميا و تاريخيا منها:

أولاٌ: أن الحديث اجمع علي صحة روايته عن رسول اللهﷺ و ذلك لرواية الإمام البخاري اياه بسند متصل غير معلق و ليس كما افتراه فوزي لانه موضوع فلم يوافقه اي احد من علماء الحديث سواء من السلف او الخلف. و العمليه النقدية لاسانيد الحديث النبوي قد بلغ درجة يقطع علي مثل هذا الادعاء كل طرق التشكيك في الأحاديث الصحيحة

---

١٠٦ – تدوين السنة لفوزي ص٢٤٧–٢٤٨

من دون دليل فهذا كذب علمي واضح، و ليس الاستدلال بالظرف الذي روي فيه الحديث الا الظن و التخمين بعين السخط علي الصحابة و علي الحديث النبوي سواء ﴿ إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [١٠٧]

ثانيا: الكذب علي الحقيقة الثابته تاريخيا فقال إنه (ليس في تاريخ الفرس انهم ولوا عليهم ابنة كسري و لا أية امرأة أخري)) و وصف هذه الرواية بانه الكذب في متن الحديث في حين ان هذه القصة معروفة في تاريخ الفرس فقد ذكر ذلك ابن قتيبة في المغازي و الطبري [١٠٨]و ذكره ايضا دهخدا في موسوعته عند ترجمة ((بوران)) و قال انها بنت خسرو برويز (يعني كسري أبرويز) بن هرمز بن انوشيروان، و ملكة فارس بعد قتل اخيه شهريار (اي شيرويه) و كان ملكها ثمانية عشر شهرا و هي الخامسة و العشرون من ملوك الساسانيه (السلسلة الملكية الحاكمة في بلاد فارس قبل دخول الإسلام اليها)

و بعدها جاءت اختها «آزرميدخت»[١٠٩] و كذلك قال ابن الأثير في الكامل في التاريخ [١١٠] و قال ابن حجر في شرح الحديث: ان المرأة التي ملكت((هي بوران بنت شيروية بن كسري أبرويز، و ذلك أن شيروية لما قتل اباه كما تقدم كان ابوه لما عرف أن ابنه قد عمل علي قتله احتال علي قتل ابنه بعد موته فعمل في بعض خزائنه المختصة به حقامسموما

---

١٠٧ – سورة يونس آية ٣٦.

١٠٨ – انظر تاريخ الطبري المجلد الأول الجزء الثاني ص ١٦٨ ط دار الاحياء التراث العربي – بيروت.

١٠٩ – انظر موسوعة لغت نامه لعلي اكبر دهخدا ج٤ صحفه٥٠٣٤ و هي بالفارسية ط: الاولي ١٣٧٣ هـــــ . ش بمؤسسه الإنتشارات – طهران .

١١٠– انظر الكامل في التاريخ لعلي بن ابي الكرم المعروف بابن الاثير ج١ ص٢٩٧–٢٩٨ ط: الرابعة١٩٨٣م. بدار الكتب العربي بيروت.

... فكان فيه هلاكه فلم يعش بعد ابيه سوي ستة أشهر فلما مات لم يخلف أخا لانه كان قتل أخوته حرصا عل الملك و لم يخلف ذكرا و كرهوا خروج الملك عن ذلك البيت فملكوا المرأة و اسمها بوران بضم الموحدة ... و ذكر الطبري ايضاً أن اختها آزرميدخت ملكت ايضا))[١١١] و قول ابن حجر هنا مطابق لما ذكره كتب التاريخ الفارسية فقد ملكت فارس اكثر من امرأة واحدة بعد قتل كسري ابرويز و ابنه شيروية و ليس كما ادعي فوزي عدم ثبوت تولية لا ابنة كسري و لا غيرها في تاريخ الفرس ثم يأتي و يبرز امام علماء الفن و علماء التاريخ امرأة غير متخصصة في الفن هي فاطمة المرنيسي ليؤكد علي ادعائه التي لا تستند الي اي دليل علمي او تاريخي، و هذا ما يؤكد عدم الصدق و عدم الامانة العلمية في النقدهؤلاء.

ثالثا: قوله عن موقف العلماء من الحديث: ((فالذين اعتبروه صحيحا قالو لا يجوز تولية المرأة القضاء و لا غيره من شؤون الدولة)) و هذا تقول غير صحيح علي العلماء فاختلاف العلماء علي تولية المرأة القضاء من عدمها ليس مردها قبول الحديث او عدم قبوله، فجمهور العلماء- كماجاء في فتح الباري- لا يرون تولية المرأة الامارة و القضاء في حين انهم مقتنعين بصحة الحديث و كذلك الطبري و مالك (في رواية عنه) حين يثبتان لها ذلك او ابوحنيفة حين يقيد و لايتها فيما تجوز فيه شهادة النساء[١١٢] فليس الموضوع كما ذكر فوزي، التشكيك في صحة حديث البخاري بل هو اختلاف علي مقصود النبيﷺ من لفظ الولاية فمنهم من حصره في الولاية العامة و بعضهم عمّمه علي جميع الولايات.

---

١١١ – فتح الباري ج٩ ص٧٦٣-٧٦٥.

١١٢ – انظر المرجع السابق نفسه ج٩ ص٧٦٥.

و ليس هذا الهجوم القاسي علي السنة النبوية و وصف صاحبهاﷺ بضدية المرأة بعيدا عن رجل لا يؤمن بصلاحية الشريعة و تطبيقها الا في اطار ضيق كالتسليم بالامر الواقع و يؤمن كذلك بنسخ الشريعة بالتقدم العلمي المعاصر فيقول: ((هذه هي الشريعة، الاسلامية بسطناها بكل حياد و تجرد في الذي يصلح منها للتطبيق فيها في عصرنا، فالتقدم العلمي و الاجتماعي اسقط كل التشريعات الاخري...))[١١٣]

بعد ان تطرقنا الي مثال لمنهج النقد المهاجم و المنتقص من السنة النبوية ينبغي ان نشير الي ان هناك خطأ آخر في تناول نقد الحديث النبوي او السنة النبوية بشكل عام و ذلك يتمثل في اعتماد العقل المجرد عند النقد بغض النظر عن نية الناقد فاصحاب هذا النوع من النقد يحاولون ليّ اعناق الاحاديث النبوية لتوافق عقلهم او الواقع المعاصر و لغة خاصة يتقنها الناقد ويري من ذاك المنظار لا غير فمن ذلك ما ذكره د. امين القضاة و رد عليه في مجلة مركز بحوث السنة و يقول: ((قال احدهم علينا ان نبطل عمل الخصوم و الاعداء، نسد عليهم طريقهم في الهجوم و الاعتداء... فكيف نتداول في كتب السيرة مثلا ان سيدنا رسول اللهﷺ مات و درعه مرهونة عند يهودي مقابل أكله و أكل عياله؟ هل يعقل ان يقدم الجندي سلاحه لعدوه، يرهنه عنده مهما كان السبب فكيف بالقائد، بل كيف بالنبي،يقدم درعه لدي عدوه، و من؟ اليهودي، و هل الي هذا الحد ضاقت بالنبي في آخر ايامه و بعد ان اتم فتوحاته... و ما كان يصل اليه من الانصبه التي حددها القرآن، هل انفقها كلّها فبسط يده كل البسط و هو الذي تلي علي الناس امر الله له و لهم بألا يبسطوا ايديهم في الانفاق كل بسط... بل و اين كان قادة الاسلام الكبار منهم، اين عثمان الذي

---

١١٣ – تدوين السنة لابراهيم فوزي ص٣٥٧

جهز جيش العسرة من ماله كاملا؟ و اين ابوبكر، و اين عبدالرحمن بن عوف، هل كان هؤلاء تركوا حبيبهم وسيدهم؟ ... لا اعتقد و لا يعقل ذلك و انما اراد الاعداء و الخصوم أن يوجهوا أهل الاسلام الي الفقر و التخلف...))

هذا النقد علي ما روي عن النبيﷺ، و نراه مبتنيا فقط علي العقل بل و علي العواطف في رد هذا الحدث التاريخي عن النبيﷺ و الذي يمكن ان يستنبط منه دروسا ايجابية و جميلة كثيرة و هذا ما نلاحظه في رد الدكتور امين القضاة عليه اذ يقول: ((نلاحظ ان الكاتب– و هو كغيره من ينهج هذا المنهج– قد اعتبر هذا الحديث من الاكاذيب المدسوسة علي الاحاديث النبوية...

هذا المنهج النقدي للاحاديث كما نلاحظ يعتمد علي المعقول، و المعقول يتفاوت بتفاوت العقول، فالذي يراه بعض الناس معقولا قد يراه آخرون غير معقول و من هنا كانت اختلاف العلماء في كثير من الامور الاجتهادية التي تبني علي الدليل العقلي، لذا فانه من المناسب أن أبين وجهة النظر الاخري لهذا الحديث:

اولا: هذا الحديث صحيح حكم عليه عدد من العلماء بالصحة حيث روي من طرق عدة عن عدة من الصحابة منهم: عائشة و عبدالله بن عباس و اسماء بنت زيد و انس بن مالك...[١١٤]

ثانيا: هناك حِكم كثيرة و فوائد جمة يمكن معرفتها من هذا الفعل للنبي ﷺو من اهمها:

---

١١٤ – انظر هذا الحديث في البخاري كتاب: الجهاد و السير باب(٨٩) ح:٢٩١٦عن عائشة و احمد ج٦ ص٢٣٧ عنها و عن اسماء بنت يزيد و أنس و عن ابن عباس، و البيهقي في السنن الكبري ج٦ ص٣٦ عن ابن عباس.

أ- انه اراد ان يبين مشروعية الرهن و كذلك التعامل مع الذميين.

ب- في الحديث دلالة علي ما امر الاسلام من الزهد و التقلل من الدنيا و كانﷺ المثل الاعلي لاصحابه في هذا المجال.

ج- الحكمة في عدول النبي عن معاملة مياسير الصحابة الي معاملة اليهود لانه يمكن ان لا يكون عندهم طعام اذ ذاك فاضل عن حاجتهم او خشي انهم لا يأخذون منه ثمنا و لا عوضا...

د- ان التساؤل عن اموال الرسولﷺ و اين انفقها يدل علي عدم معرفة سيرته... .

و الخلاصه: فان هذا الحديث يعتبر منهجا من مناهج الرسولﷺ في التربية و التشريع و غير ذلك))[١١٥]

من هذه الامثلة للمنهج النقدي المهاجم و المنتقص من الحديث النبوي و قبله من عرض لمنهج المحدثين في نقدهم للحديث و بنائه علي الحجة و البرهان و مما فيه من محاولة للنقد البنّاء و كذلك التمحيص و التمييز بين الصحيح منه عن السقيم نخلص الي ان المنهج المقبول علميا هو منهج المحدثين و ان المنهج الثاني مرفوض لعدم اعتماده علي سند علمي او شرعي و كذلك ان النقد الصحيح للحديث النبوي لا يتأتي بالاعتماد علي العقل المجرد دون الالتفات الي الغيبات و المعجزات النبوية او حتي الالتفات الي اختلاف العقول و الاستنباطات من الاقولاو الافعال النبوية.

١١٥ – من بحث لد. امين القضاة في مجلة مركز بحوث السنة و السيره العدد الرابع ١٤٠٩ ه ص٣١٣–٣١٨ الصادرة من جامعة قطر، و الذي نقل عنه الحكم علي الحديث و نقده بالعقل هو عبدالرزاق نوفل في مجلة الشريعة عدد٢٢٨سنة١٤٠٥هـ ص٦.

المبحث الرابع : السبب في نقد الصحيحين؟

لقد وصف الصحيحان بأنهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم و ان الامة قد تلقتهما بالقبول و ان التهوين من امرهما يعتبر اتباع غير سبيل المؤمنين فقد تمتع الصحيحان بالاجلال و الاكبار من قبل الامة الاسلامية و علمائها و فيما يلي مجمل لمواقف عدد من الائمة في وصفهما:

قال السيوطي:

و أول الجامع باقتصار علي الصحيح فقط البخاري

و مسلم من بعده و الاوّل علي الصواب في الصحيح أفضل

و من يفضّل مسلما فانّما ترتيبه و و ضعه قد أحكما

و انتقدوا عليهما يسيرا فكم نري نحوهما نصيرا

و ليس في الكتب أصح منهما بعد القران و لهذا قدّما

مرويّ ذين فالبخاري فما لمسلم، فما حوي شرطهما[١١٦]

و قال ابن الصلاح: ((اول من صنف الصحيح، البخاري ابوعبدالله محمد بن اسماعيل الجعفي مولاهم، و تلاه ابوالحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري- من انفسهم- و مسلم مع انه اخذ عن البخاري و

١١٦- ألفية الحديث للسيوطي. ص٥-٦.

استفاد منه، يشاركه في اكثر شيوخه، و كتابا هما اصح الكتب بعد كتاب الله العزيز))[١١٧]

و قال النسائي: ((و اتفق العلماء علي ان اصح الكتب المصنفة صحيحاً: البخاري و مسلم،... و اجمعت الامة علي صحة هذين الكتابين و وجوب العمل باحاديثهما))[١١٨]

و قال النووي: ((اول مصنف في الصحيح المجرد، صحيح البخاري ثم مسلم و هما اصح الكتب بعد القرآن، و البخاري اصحهما و اكثرهما فوائد))[١١٩]

و قال بن حجر العسقلاني بعد ذكر تصانيف الأئمة في الحديث قبل صحيح البخاري: ((فلما رأي البخاريﷺ هذه التصانيف و رواها و انتشق رياها و استجلي محياها وجدها بحسب الوضع جامعة، بين ما يدخل تحت التصحيح و التحسين و الكثير منها يشمله التضعيف، فلا يقال لغثه سمين، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه امين، و قوّي عزمه علي ذلك ما سمعه من استاذه امير المؤمنين في الحديث و الفقه اسحاق بن ابراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه و ذلك فيما اخبرنا ابوالعباس احمد بن عمر اللؤلؤي... قال ابو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري: كنا عند اسحاق بن راهوية فقال لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول اللهﷺ ،قال: فوقع في قلبي، فاخذت في جمع الجامع الصحيح.

---

١١٧ – علوم الحديث لابن الصلاح ص١٣و١٤.

١١٨ – تهذيب الاسماء و اللغات ج١ ص٧٣و٧٤.

١١٩ – تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ح١ ص٨٨.

و قال ابوذر الهروي قال البخاري: ما كتبت في كتاب الصحيح حديثا الا اغتسلت قبل ذلك و صليت ركعتين. و قال ابوعلي الغساني روي عنه انه قال: خرجت الصحيح عن ستمائة الف حديث و قال ابوجعفر محمود بن عمرو العقيلي لما الف البخاري كتاب الصحيح عرضه علي احمد بن حنبل و يحيي بن معين و علي بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة الا في اربعة احاديث، قال العقيلي: و القول فيها قول البخاري و هي صحيحة))[١٢٠]

هنا يطرح السؤال الأساسي في هذا المبحث:

((لماذا النقد للصحيحين؟)) اذا كان كل ما في الصحيحين صحيحا و انها اصح الكتب بعد القرآن الكريم علي الاطلاق و أن الامة قد تلقتهما بالقبول، فلم النقد اذاً؟ و هل كل من ينتقد الصحيحين يعتبر منتقصا منهما ومن ثم يعتبر مبتدعاً؟ و اذا كان كذلك فماذا يقال في ائمة مثل الدارقطني و ابي مسعود الدمشقي و غيرهما من الأئمة

و للجواب علي هذه الاسئلة نورد ما قاله الامام ابن حجر رحمه الله اذ قال في مستهلّ ايراد الانتقادات علي بعض ما ورد في صحيح البخاري ما نصه: ((ما ادعاه الامام ابو عمرو بن الصلاح و غيره من الاجماع علي تلقي هذا الكتاب بالقبول و التسليم لصحة جميع ما فيه، فان هذه المواضع متنازع في صحتها، فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب و قد تعرض لذلك بن الصلاح في قوله: الا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني و غيره و قال في((مقدمة شرح مسلم)) له: ما أخذ عليهما يعني علي البخاري و مسلم و قدح فيه معتمد من الحفاظ فهو

---

١٢٠ –هدي الساري مقدمة فتح الباري في شرح البخاري لابن حجر ص٦و٧ و لم يذكر العقيلي الاحاديث الاربعة التي لم يستحسنها الائمة المذكورة.

مستثني مما ذكرناه لعدم الاجماع علي تلقيه بالقبول انتهي)) ثم يستطرد بن حجر بقوله ((و هو احتراز حسن))[١٢١]

و في موضع آخر يرد الامام بن حجر علي الامام النووي اطلاقه الضعف علي ما ابتني عليه قول المنتقدين من القواعد الحديثية و يقول: ((اختلف كلام الشيخ محيي الدين في هذه المواضع فقال في مقدمة شرح مسلم ما نصه: ((فصل قد استدرك جماعة علي البخاري و مسلم احاديث أخلا فيها بشرطهما و نزلت عن درجة ما التزماه و قد الف الدارقطني في ذلك و لابي مسعود الدمشقي ايضا عليهما استدراك و لابي علي الغساني في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما، و قد اجيب عن ذلك أو اكثره)) اهـ و قال في مقدمة شرح البخاري: ((فصل: قد استدرك الدارقطني علي البخاري و مسلم فطعن في بعضها، و ذلك الطعن مبني علي قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه و الاصول و غيرهم، فلا تغترّ بذلك))[١٢٢] ثم يعقب ابن حجر علي قول النووي و يصححه قائلاً: ((و سيظهر من سياقها و البحث فيها علي التفصيل انها ليست كلها كذلك و قوله في شرح مسلم: ((و قد اجيب عن ذلك او اكثره)) هو الصواب فان منها ما الجواب عنه غير منتهض، كما سيأتي و لو لم يكن في ذلك الا الاحاديث المعلقة التي لم تتصل في كتاب البخاري من وجه آخر و لا سيما و ان كان في بعض الرجال الذين ابرزهم فيه من فيه مقال الا ان الجواب عما يتعلق بالمعلق سهل؛ لان موضوع الكتابين انما هو للمسندات و المعلق ليس بمسند، و لهذا لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه علي الصحيحين الي الاحاديث المعلقة التي

---

١٢١ – المرجع نفسه ص٥٥٣.

١٢٢ – انظر المرجع السابق نفسه ص٥٠١.

لم توصل في موضع آخر؛ لعلمه بانها ليست من موضوع الكتاب... فانتفي ايراد المعلقات، و بقي الكلام فيما علل من الاحاديث المسندات))[١٢٣]

بناء علي كلام بن حجر فان اجماع الأمة علي تلقي هذين الكتابين بالقبول انما هو بحكم الاكثرية و غالب ما فيهما، لأن الشيخين قد تحريا الصدق و الصحة في مصنفيهما بشكل فريد لم يجاريهما فيه أحد و انتقيا احاديثهما من مجموع مئات الآلاف من الاحاديث، حرصا علي الانتقاء الدقيق و البعد كل البعد من الاحاديث التي لا تبلغ الدرجة العالية من الصحة، فضلا عن الاحاديث الضعيفة و المعلولة، و ذلك بعد مكانة الشيخين انفسهما بين المحدثين و بلوغهما اعلي دجات العدل و الثقة الامامة.

و الذي ينبغي التنبيه اليه هو انه اذا انتقد في هذين المصنفين احاديث، فليس معناه ورود الخلل بأصل الكتابين او الاقلال من وصفهما بأصح الكتب، بل يدل علي وجود استثناءات عن هذه الدرجة العالية، و الاستثناء دائما تقوي الأصل و تؤكده، و لذلك نري ابن حجر قد فصل في ذكر الانتقادات عليهما و الجواب عنها.

و لكن النقد يجب أن يكون منصفا و صادرا عن معرفة بالفن و بمداخله و مخارجه وان يكون مستندا الي دليل واضح و صريح و مبنيا علي قواعد النقد الصحيحة و كما سبق[١٢٤] أن ذكرنا اختلاف مناهج النقد للحديث النبوي بين نقد بناء مؤسس علي الدليل من جهة و نقد مهاجم

---

١٢٣ – هدي الساري ص٥٠١و٥٠٢.

١٢٤ – في المبحث السابق ص ٦٧ و ٧٨، و كما سيأتي ان شاء الله في المبحث الثاني من الفصل الثالث.

منتقص من السنة من جهة أخري، فكذلك الحال بالنسبة لصحيحي البخاري و مسلم باعتبارهما أصح المراجع الدينيه الاسلامية بعد القرآن الكريم.فقد ((تعرضت احاديث الصحيحين لحملة من الانتقادات، و قد صدرت عن فريقين من الناس:

القسم الاول صدرت منه عن حسن نية لكن باسلوب غير علمي و بطريقة غير منهجية حيث حكّم كل شخص فيهم عقله في فهم الاحاديث دون ان يرجع الي فهم العلماء السابقين، و دون النظر في المنهج الصارم للنقاد في الحكم علي الاحاديث بالنظر الي السند و المتن معا،

اما القسم الثاني فهم تلاميذ المستشرقين الذين اخذوا علي عاتقهم ترديد شبهات المستشرقين، اضافة الي تكرارهم شبهات المعتزلة القائمة علي النظرة العقلية المجردة المقيدة بالقواعد الاعتزالية)) و يذكر الدكتور ياسر الشمالي أسبابا لهذه الظاهرة في نقد أحاديث الصحيحين عند المستشرقين بايجاز كما يلي:

١- الجهل بعلوم الحديث و قواعد الجرح و التعديل ثم مناهج النقاد في بيان الصحيح من السقيم، اضافة الي الجهل بالشروط الشديده التي وضعها العلماء لانتفاء الاحاديث و تصحيحها، و عدم الاطلاع الكافي علي كلام علمائنا و شرحهم لهذه الاحاديث و توجيهها بما يرفع اللبس او سوء الفهم...

٢- عدم وجود منهجية منضبطة عند كثير ممن يتعرضون لنقد الاحاديث:

فبينما يردون احاديث في الصحيحين تجدهم يحتجون باحاديث ضعيفه بل موضوعة احيانا، و ليس ذلك الا لان تلك لم توافق نظرتهم للأمور و هذه وافقت فأصبح الميزان و المقياس هو نظرتهم للأمور و قناعتهم و ليست

الادلة، لهذا تجد كثيرا من هؤلاء مرة يفتي وفق الحديث و مرة وفق المذهب الفلاني و مرة وفق المذهب الظاهري و مرة وفق مذهب الجمهور، و مرة يخرج عن كل هذه الامور و يفتي و فق ما يراه، فلامنهج و لا ضابط

٣- ضغط الواقع: فكثير ممن يسلك هذا المسلك يدفعه لنقد بعض الاحاديث و ردها انه يريد ان يظهر الاسلام بمظهر التمشي مع روح العصر و عدم وجود ما ينافي العلم الحديث، او ما ينافي متطلبات شعارات جمعيات حقوق الانسان او حقوق المرأة و غير ذلك.

٤- التأثر بمنهج المعتزلة الذين اعطوا العقل مجالا فوق حدوده و جعلوه مقدما علي النص))[١٢٥].

و هناك امثلة للاحاديث المنتقدة في الصحيحين علي هذا النمط، و سيأتي ذكرها في الفصل القادم عند الكلام علي النقد للصحيحين عند المستشرقين اذ تناول الباحث بعض ما انتقده المستشرقون او تلامذتهم من ابناء المسلمين من احاديث الصحيحين دون التقيد بقواعد علمية منهجية.

و هناك من انتقد الصحيحين بغية التحري من الحق و خدمته و عدم التقليد الاعمي في تلقي السنة النبوية الذي ينبني عليها امر الامة، و لذلك لم يخف في الله لومة لائم و انتقد ما رأي فيه ما يتطلب النقد، و سار نقده سببا لخدمة الحديث الشريف اذ اتسحث العلماء و المحدثين لسبر الاغوار و بذل الجهد المضني لاثبات أحقية ما في الصحيحين و كتبوا فيها مصنفات(كتغليق التعليق)) لابن حجر و غيره من المصنفات

---

١٢٥ - انظر الواضح في مناهج المحدثين للدكتور ياسر الشمالي ص١٠٩-١١٢ ط: الثانية٢٠٠٣م بدار و مكتبة الحامد،عمان.

و في ارجحية راي البخاري و مسلم علي غيرهما يقول ابن حجر في سياق توضيح الانتقادات الواردة عليهما: ((و الجواب عنه علي سبيل الاجمال ان نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم علي أهل عصرهما و من بعده من ائمه هذا الفن في معرفة الصحيح و المعلل، فانهم لا يختلفون في ان علي بن المديني كان اعلم اقرانه بعلل الحديث و عنه اخذ البخاري ذلك حتي كان يقول: ما استصغرت نفسي عند احد الا عند علي بن المديني، و مع ذلك فكان علي بن المديني اذ بلغه ذلك عن البخاري يقول: دعوا قوله فانه ما رأ ي مثل نفسه... فاذا عرف ذلك و تقرر انهما لا يخرجان من الحديث الا مالا علة له او له علة الا انها غير مؤثره عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما و لا ريب في تقديمهما في ذلك علي غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة))[١٢٦] و من هؤلاء الذين شاركوا في النقد المنهجي الصحيح علي الصحيحين و سببوا في اثراء البحوث القيمة فيهما، الامام الدارقطني رحمه الله الذي قال فيه ابن حجر بانه ((الامام المقدم في هذا الفن))[١٢٧] و انه ((حافظ عصره))[١٢٨]

هناك طائفة اخري انتقدت احاديث البخاري و مسلم (و بالاحري هجمت علي الاحاديث الواردة فيهما) و لم ترض الا ان تجئ الاسلام من مصادره الاصلية و أقوي حصونه لتهدمها، فنري انهم قد اخذوا علي الصحيحين ما لا يستند الي اي دليل مقبول و تقولوا عليهما ما ليس فيهما و ذلك في لفائف من حريه الرأي و كلمة الحق و ذلك مثل ما

---

١٢٦ – هدي الساري، ص٥٠٢.

١٢٧ – المرجع نفسه ص٦٠٣.

١٢٨ – المرجع نفسه ص٥٠١.

سبق[١٢٩] من كلام ابراهيم فوزي من النقد اللازع و غير المنضبط و الهجوم غير المنصف عليهما.

وقد ((خفي علي بعض من لم يمعن النظر فاعترض عليه اعتراض شاب غرّ علي شيخ مجرب مكتهل و او ردها ايراد سعدو سعد مشتمل ((ما هكذا تورد ياسعد الابل))[١٣٠] و نلاحظ هذا التصنيف للناقدين عليهما الي صنفين ايضا في قول بن حجر اذ يقول: ((هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الاسانيد، المطلعون عل خفايا الطرق و ليست كلها من افراد البخاري، بل شاركه مسلم في كثير منها... و ليست كلها قادحة بل اكثرها الجواب عنه ظاهر و القدح فيه مندفع و بعضها الجواب عنه محتمل، و اليسير منه في الجواب عنه تعسف كما شرحته مجملا في الاول الفصل و اوضحته مبينا اثر كل حديث منها فاذا تامل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه و جلّ تصنيفه في عينه و عذر الائمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول و التسليم و تقديمهم له علي كل مصنف في الحديث و القديم)) و هنا يقول: الامام بن حجر مفرقاً بين مختلف النقاد حسب توجههم النقدي و ما يؤسسون عليه نقدهم بقوله: ((و ليسا سواء من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوي العصبية، و من يدفع بيد الانصاف علي القواعد المرضيه و الضوابط المرعية))[١٣١]

خلاصة القول ان النقد كي يكون صحيحا لا اشكال فيه بذاته، فلابد ان يكون منهجيا مبتنيا علي الدلائل العلمية الصحيحة، و هذا من السنن الحسنة التي سنها لنا السلف الصالح من العلماء الجهابذة الاجلاء، و لكن

---

١٢٩ – انظر المبحث السابق.

١٣٠ – هدي الساري ص١٧.

١٣١ – هدي الساري ص٦٠٢و٦٠٣.

اذا كان النقد مبنيا علي الهوي او قاصد ا الانتقاص من قدر الحديث الشريف اوائمته– و علي رأسهم البخاري و مسلم و صحيحيهما– فهو نقد مردود علي صاحبه، و متربص له علماء محققون علي نهج سلفهم من قبل.

و في الفصل التالي شرح و تفصيل اكثر لما تعرض له البخاري و مسلم في صحيحيهما من النقد و الاستدراك و الجواب عنها و الرد عليها.

الفصل الثالث: مكانة الصحيحين و النقد و الاستدراك عليهما:

وفيه مبحثان :

المبحث الاول: بين تلقي الامة لهما بالقبول و النقد والاستدراك عليهما.

المبحث الثاني: نقد الصحيحين عامة.

المبحث الاول : بين تلقي الامة لهمـــا بـــالقول و النقـــد والاســـتدراك عليهما:

لاقي صحيحا البخاري و مسلم قبولا عاما من علماء الامة الاسلامية ومحدثيها و ذلك لعدة عوامل.

منها: منزلة الشيخين بين المحدثين حتي اقروا بامامتهما في الحفظ و الاتقان و معرفة الرجال معرفة تامّة، فقال الامام الترمذي:((لم أر أحداً بالعراق و لا بخراسان في معني العلل و التاريخ و معرفه الأسانيد اعلم من محمد بن اسماعيل))[1] و قال محمد بن اسحاق بن خزيمة: ((ما رأيت تحت اديم هذه السماء أعلم بالحديث و لا احفظ له من محمد بن اسماعيل))[2]

و اما مسلم فقال فيه الامام النووي: ((و أجمعوا علي جلالته و امامته و ورعه و حذقه في هذه الصنعة و تقدمه فيها و تضلعه منها، و من اكبر الدلائل علي جلالته و امامته و ورعه و حذقه و قعوده في علوم الحديث و اضطلاعه منها و تفننه فيها، كتابه الصحيح الذي لم يوجد في كتاب قبله و لا بعده من حسن الترتيب و تلخيص طرق الحديث بغير زيادة و لا نقصان...))[3]

و منها: مزية الصحيحين علي غيرهما من كتب الحديث، قال ابن الصلاح: ((اول من صنف الصحيح، البخاري ابو عبدالله محمد بن اسماعيل الجعفي مولاهم و تلاه ابو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري

---

١ – علل الترمذي لمحمد بن عيسي بن سورة ابوعيسي الترمذي ص٧٣٨ ط: ١٩٣٨م بدار احياء التراث العربي–بيروت.

٢ – التقييد لمحمد بن عبدالغني البغدادي ابوبكر ص٣٢ ط: الاولي ١٤٠٨ بدار الكتب العلمية –بيروت.

٣ – تهذيب الاسماء و اللغات للنووي ج٢ ص ٩٠ط: بدار الكتب العلمية– بيروت .

القشيري من انفسهم ، و مسلم مع أنه أخذ عن البخاري و استفاد منه يشاركه في اكثر شيوخه، وكتاباهما اصح الكتب بعد كتاب الله العزيز))[٤] لأن الكتابين قد روعي فيهما و التزم من الشروط ما لم يشترط في غيرهما ((فاعلم ان شرط البخاري و مسلم، أن يخرجا الحديث المتفق علي ثقة نقلته الي الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الاثبات، و يكون اسناده متصلا غير مقطوع، فان كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن، و ان لم بكن له الا راو واحد اذا صح الطريق الي ذلك الراوي اخرجاه))[٥]

و هناك موازنة بين البخاري و مسلم و تقديم احد منهما علي الآخر قد ذكرها بعض العلماء، لا داعي لنا للخوض فيها بالتفصيل و الاطالة لانها ليست من صلب موضوعنا و لا يضيف شيئا لازما فيه و لكن لا ضير من ذكر مختصر منها اتباعا لما فعله بعض العلماء القدماء، و من اجمل ما قيل في هذه الموازنة قول الامام النووي رحمه الله في مقدمته علي شرح صحيح مسلم حيث قال: ((اتفق العلماء رحمهم الله علي أن اصح الكتب بعد القرآن العزيز، الصحيحان البخاري و مسلم و تلقتهما الأمة بالقبول، و كتاب البخاري اصحهما و اكثرهما فوائد و معارف ظاهرة و غامضة و قد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري و يعترف بانه ليس له نظير في علم الحديث، و هذا اللذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير و أهل الاتقان و الحذق و الغوص علي أسرار الحديث))

---

٤ – نقل عنه ابن حجر في تغليق التعليق الجزء٥ ص٤٢٤ ط: الاولي ١٤٠٥ه بدار المكتب الاسلامي– بيروت.

٥ –المرجع السابق نفسه ص٤٢٣ نقل عن ابوالفضل محمد بن طاهر.

و يكفي كل باحث و متتبع قول هذا الجمهور بتلك الصفات البـــارزة التي ذكرها الامام النووي، و يبقي استثناء بعض الائمة و الشيوخ خلاف الجمهور و لن يكون الشخص اوبعض الاشخاص أقوي قولا ودليلا مـــن الجمهور ولايكون قولهم في الطراز نفسه من الاحاطة علي الموضـــوع كما ذكر الامام النووي هنا استثناء بعضهم في ترجيح صحيح مسلم حيث ((قال ابو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ شـــيخ الحـــاكم ابـــي عبدالله بن الربيع: كتاب مسلم أصح و وافقه بعض شـــيوخ المغـــرب، و الصحيح الاول، وقد قرر الامام الحافظ الفقيه النظار ابوبكر الاسماعيلي –رحمه الله– في كتابه المدخل: ترجيح كتاب البخاري، و روينـــا عـــن الامام ابي عبدالرحمن النسائي –رحمه الله– انه قال: ما في هذه الكتـــب كلها اجود من كتاب البخاري، قلت: ومن أخصر ما تـــرجح بـــه اتفـــاق العلماء علي ان البخاري اجل من مسلم و اعلم بصناعة الحديث منـــه، و قد انتخب علمه و لخص ما ارتضاه في هذا الكتاب و بقي في تهذيبـــه و انتقائه لست عشره سنة و جمعه من ألوف مؤلفة من الاحاديث الصحيحة، و قد ذكرت دلائل هذا كله في الاول شرح صحيح البخاري))

ثم يذكر الامام النووي السبب الرئيسي في ترجيح صحيح البخاري علي صحيح مسلم بقوله: ((و مما ترجح به كتاب البخاري أن مسلما– رحمه الله– كان مذهبه، بل نقل الاجماع في اول صحيح البخاري ان الاسناد المعنعن له حكم الموصول بسمعت بمجرد كون المعنعِن و المعنعَن عنه كانا في عصر واحد و ان لم يثبت اجتماعهما و البخاري لا يحمله علي الاتصال حتي يثبت اجتماعهما، و هذا المذهب يرجح كتاب البخاري، و ان كنا لانحكم علي مسلم بعمله في صحيحه بهذا المذهب

لكونه يجمع طرقا كثيرة يتعذر معها وجود هذا الحكم الذي جوزه و الله اعلم.

لكن مسلما ايضا قد امتاز بميزة جعل بعض العلماء يجعلونه في المرتبة الاولي و لعلها السبب في حكم ابي علي النيسابوري الحافظ بترجيح صحيح مسلم و ان ضدها في صحيح البخاري صار ميزة أخري فنّية للامام البخاري في كتابه و هذا من اللطائف أن ((قد انفرد مسلم بفائدة حسنة و هي كونه اسهل تناولا من حيث انه جعل لكل حديث موضعا و احدا يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها و اختار ذكرها و اورد فيه اسانيده المتعددة و الفاظه المختلفة.

فيسهل علي الطالب النظر في وجوهه واستثمارها، ويحصل له الثقة بجميع ما اورده مسلم من طرقه، بخلاف البخاري، فانه يذكر تلك الوجوه المختلفة في ابواب متفرقة متباعدة، و كثير منها يذكره في غير بابه الذي يسبق الي الفهم أنه اولي به، و ذلك لدقيقه يفهمها البخاري منه، فيصعب علي الطالب جمع طرقه و حصول الثقة بجميع ما ذكرالبخاري من طرق هذا الحديث، و قد رأيت جماعة من الحفاظ المتأخرين غلطوا فيمثل هذا فنفوا رواية البخاري أحاديث هي موجودة في صحيحه في غير مظانها السابقة الي الفهم، و الله اعلم))[٦]

قال ابن حجر في تعليل عمل البخاري تقطيعه الاحاديث: ((ان البخاري استنبط فقه كتابه من احاديثه فاحتاج ان يقطع المتن الواحد اذا اشتمل علي عدة احكام ليورد كل قطعة منه في الباب الذي يستدل به علي

---

٦ – مقدمة الامام النووي علي شرح صحيح مسلم ص٣٠–٣١ ط: الاولي بدار ابي حيان بدبي– حققه عصام الصبابطي و آخرون.

ذلك الحكم الذي استنبطه منه لانه لو ساقه في المواضع كلها برمته لطال الكتاب))[٧]

لاجل هذا التلقي بالصحة لصحيحي البخاري و مسلم جعل الائمة احاديثهما في اعلي درجات الاحاديث الصحيحة المقبولة و فوق كل ما صحح من قبل الائمة الآخرين.

قال ابن الصلاح: ((و اعلاها- أي أقسام الحديث الصحيح – الاول و هو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرا: صحيح متفق عليه. يطلقون ذلك و يعنون به اتفاق البخاري و مسلم لا اتفاق الامة عليه لكن اتفاق الامة عليه لازم من ذلك، و حاصل معه، تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، و هذا القسم جميعه مقطوع بصحته...))[٨]

و قال الامام السيوطي: ((الصحيح أقسام متفاوتة، بحسب تمكنه من شروط الصحة و عدمه، اعلاها: ما اتفق عليه البخاري و مسلم، ثم ما انفرد به البخاري- و وجه تأخره عما اتفقا عليه: اختلاف العلماء أيهما أرجح- ثم ما انفرد به مسلم، ثم صحيح علي شرطهما و لم يخرجه واحد منهما- و وجه تأخره عما اخرجه احدهما: تلقي الأمة بالقبول له- ثم صحيح علي شرط البخاري، ثم صحيح علي شرط مسلم، ثم صحيح عند غيرهما مستوفي فيه الشروط السابقة))[٩] و لاجل ذلك ايضا عملوا عليهما مستخرجات فقد حصل للصحيحين من المستخرجات ما لم يحصل

---

٧ – النكت علي كتاب ابن الصلاح ص٦٢.

٨ – علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح ص١٠ ط: الاولي ١٩٨٤م بمكتبة الفارابي.

٩ – تدريب الراوي . ص ٦٠و٦١ للامام جلال الدين السيوطي ط: الاولي١٩٩٦م بدار الكتب العلمية- بيروت.

لغيرهما و هذا ان دل علي شئ فانما يدل علي العناية الفائقة التي اولاها اهل العلم بهما.

و اننا نري بعض الائمة من استخرج علي كل منهما في كتاب مستقل و منه من استخرج عليهما في كتاب واحد، كما اننا نري كثيرا من الائمة استخرج علي احدهما فقط، و اذا عرفنا ان صحيح مسلم قد زادت عدد المستخرجات عليه علي عشرين مستخرجا و لكبار الائمة، بينما لم يحظ بعض كتب السنة الاربعة بمستخرج واحد... و قل مثل ذلك بالنسبة لصحيح البخاري[١٠] فهذا يدل علي مدي العناية و القبول لهذين الكتابين))[١١]

و قد انتقد علي البخاري و مسلم بعض الاحاديث الموجودة في صحيحيهما عبر عنها الامام ابن الصلاح بأنها ((أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني و غيره و هي معروفة عند أهل هذا الشأن))[١٢]

و اما الحافظ العراقي عندما رد علي ابن الصلاح فقال: ((ان ما استثناه من المواضع اليسيرة قد احاب العلماء عنها باجوبة و مع ذلك فليست

---

١٠ – مثل مستخرجات: ١– لأحمد بن ابراهيم الاسماعيلي ٢– للغطريفي محمد بن ابي حامد٣– لابن ابي ذهل٤– لابن مردويه الاصبهاني٥– لابي عوانة٦– للحافظ ابي جعفر بن سنان٧– لابيبكر الاسفرائيني٨– لمحمد بن عبدالله الجوزقي ٩– لابي حامد الشاركي١٠– مستخرج ابي نعيم الاصفهاني علي كل منهما في كتابين منفصلين و غيرها كثيرة

١١ – مكانة الصحيحين لخليل ملاخاطرص٨٣.

١٢ – مقدمة ابن الصلاح ص١٠.

بيسيرة، بل هي مواضع كثيرة، و قد جمعتها في تصنيف مع الجواب عنها))[١٣]

فقد ردّ عليه فقال الشيخ زكريا الانصاري: ((ما رد به علي ابن الصلاح من أنها كثيرة يرد به عليه- فالأوجه: ان يقال ان كثرتها انما هي كثرتها في نفسها فلا ينافي كونها يسيرة بالنظر الي ما لم يضعّف في الصحيحين))[١٤] و هذا ما أشار اليه الحافظ اين حجر في كتاب النكت[١٥] و قال النووي: ((قد استدرك جماعة علي البخاري و مسلم احاديث أخلافيها بشرطهما و نزلت عن درجة ما التزماه، و قد الف الدارقطني في ذلك و لابي مسعود الدمشقي عليهما استدراك و لابي علي الغساني في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما و قد اجيب عن ذلك او اكثره))[١٦]

فهل ينافي هذه الانتقادات مع تلقي الامة لهما بالقبول او هل تخلّ باتفاق الأمه علي صحتهما؟ و اذا كان الجواب بالنفي، فكيف يجمع بين اجماع الامة علي قبولهما من جهة و انتقاد بعض الأئمة عليهما من جهة أخري؟، أجاب علي هذه الاسئلة أئمة خبراء بهذا الشأن و علماء بفنونه و دواخله:

---

١٣ – انظر التقييد و الايضاح لزين الدين العراقي ص٤١. ط: الاولي ١٩٧٠م بدار الفكر- بيروت، حققه عبدالرحمن محمد عثمان- و قال ابن حجر ان التصنيف المذكور للعراقي (لم يقدر له اين يري النور فلم ينتشر)انظر النكت ص١١٧.

١٤ – انظر مكانة الصحيحين لخليل ابراهيم ملا خطر ص٣٠٧ و قد نقله من كتاب فتح الباقي ج١ ص٧١.

١٥ – انظر النكت علي كتاب ابن الصلاح ص١١٧.

١٦ – انظر مقدمة الامام النووي علي شرح صحيح مسلم ص٤٩.

قال الحافظ ابن حجر في الفصل الثامن في سياق الاحاديث التي انتقدها عليه- أي علي البخاري- حافظ عصره ابوالحسن الدارقطني وغيره من النقاد...))

ثم قال: ((و قبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف ان يعلم ان هذه الاحاديث و ان كان اكثرها لا يقدح في اصل موضوع الكتاب فان جميعها وارد من جهة اخري وهي ما ادعاه الامام ابو عمرو بن الصلاح و غيره من الاجماع علي تلقي هذا الكتاب- اي صحيح البخاري- بالقبول و التسليم لصحة جميع ما فيه فان هذه المواضع متنازع في صحتها فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب و قد تعرض لذلك ابن الصلاح في قوله الا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره.

و قال في مقدمة شرح مسلم له: ما أخذ عليهما يعني علي البخاري و مسلم و قدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثني مما ذكرناه لعدم الاجماع علي تلقيه بالقبول.انتهي و هو احتراز حسن.))[١٧]

و قال ابن الصلاح في معرض حديثه عن حكم المعلق في صحيحي البخاري و مسلم و انه ليس من شرط الكتابين خاصة ما لم يكن بصيغة الجزم أنه ((مع ذلك فايراده له في اثناء الصحيح مشعر بصحة اصله إشعار يؤنس به و يركن اليه والله اعلم

ثم ان ما يتقاعد من ذلك عن شرط الصحيح قليل يوجد في كتاب البخاري في مواضع من تراجم الابواب دون مقاصد الكتاب و موضوعه يشعر به

---

١٧ – هدي الساري مقدمة فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقالني ص٥٠١-٥٠٢ ط: الاولي ١٤١٠هـ ١٩٨٩م بدار الكتب العلمية بيروت، حققه عبدالعزيز بن باز.

اسمه الذي سماه به و هو: ((الجامع المسند الصحيح المختصر من امور رسول اللهﷺ وسننه و ايامه))

ثم يقول: ((و الي الخصوص الذي بيناه يرجع مطلق قوله: ((ما أدخلت في كتاب الجامع الا ما صح و كذلك مطلق قول الحافظ ابي نصر الوايلي السجزي: ((اجمع أهل العلم الفقهاء و غيرهم علي أن رجلا لو حلف بالطلاق: أن جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن النبيﷺ قد صح عنه و رسول اللهﷺ قاله، لا شك في انه لا يحنث و المرأة بحالها في حبالته، و كذلك ماذكره ابوعبدالله الحميدي في كتابه(الجمع بين الصحيحين) من قوله: لم نجد من الأئمة الماضينﷺ أجمعين من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة الا هذين الامامين.

((فانما المراد بكل ذلك: مقاصد الكتاب و موضوعه و متون الابواب دون التراجم و نحوها لأن في بعضها ما ليس من ذلك قطعا مثل قول البخاري: ((باب مايذكر في الفخذ و يروي عن ابن عباس و جرهد و محمد بن حجش عن النبيﷺ: ((الفخذ عورة))[١٨] و قوله في اول باب من ابواب الغسل: (و قال بهز بن حكيم عن ابيه عن جده عن النبيﷺ: ((الله احق أن يستحيي منه))[١٩] فهذا قطعا ليس من شرطه و لذلك لم يورده ((الحميدي)) في جمعه بين الصحيحين فاعلم ذلك فانه مهم خاف والله اعلم))[٢٠]

فالجامع بين اجماع الأمة علي قبول الصحيحين و بين انتقاد بعض الائمة عليهما كما يقول الائمة الخبراء في هذا الشأن: أن المتلقي بالقبول

---

١٨ – انظر صحيح البخاري كتاب الصلاة باب(١١) في الترجمة.

١٩ – نفسه كتاب الغسل، باب (٢٠) في الترجمة.

٢٠ – مقدمة ابن الصلاح ص١٥–١٧.

من قبل الأمة و المجمع عليه هو الاحاديث الموصولة السند وفق شرط الشيخين و السليمة من النقد و تنازع العلماء، التي تشغل معظم الكتابين، و اما الجزء الذي نازعهما بعض الائمة و العلماء فيه فمستثني من هذا التلقي بالاجماع و هي مواضع يسيرة لا يقدح في اصل الكتابين و الاستثناء من القاعدة لا ينقضها بل يقويها كما يقول أهل الاصول.

و سيأتي مناقشة هذه الانتقادات في المبحث التالي عند الكلام علي نقد الصحيحين من قبل المحدثين و كذلك المستشرقين و من شا كلهم انتقادات عامة و اما في الفصل الرابع فيأتي هذه الانتقادات و الجواب عنها مركزة علي انواع الاحاديث المنتقدة عليهما ان شاء الله تعالي.

المبحث الثاني: نقد الصحيحين عامة :

وفيه مطلبان :

المطلب الاول: نقد الصحيحين عند المحدثين.

المطلب الثاني: نقد الصحيحين عند

المطلب الاول: نقد الصحيحين عند المحدثين

انتقد الصحيحان للبخاري و مسلم قديما و حديثا من قبل المحدثين من أهل التحقيق و غيرهم وألزموا الشيخين اخراج احاديث رأوا انها علي شرطهما و لم يخرجاه و دافع عن البخاري و مسلم أئمة آخرون من المحدثين و اجابوا عما ألزما بها بغير دليل أو ما انتقد منها بغير برهان مع اذعان بعض هؤلاء الائمة بان بعض ما انتقد عليهما صحيح و ان الجواب عنه غير منتهض اعترافا بأن الصحيحين هما جهد بشري لا يعصم من النقد و الاستدراك.

فكتب الحافظ الدارقطني عليهما ((الالزامات و التتبع)) و كتب الحاكم النيسابوري ابوعبدالله ((المستدرك علي الصحيحين)) و كتب آخرون في اجزاء، او بصور متفرقة بعض ما انتقدوه من الصحيحين مثل ابي علي الغساني و ابي مسعود الدمشقي و كذلك ابن حزم الظاهري.

و اجاب عليها الامام زين الدين العراقي و ابن الصلاح و الامام النووي و الحافظ ابن حجر العسقلاني و الامام السيوطي في كتبهم فخص لها العراقي تصنيفا لم يصل الينا و لم ينشر بل وصل الينا كلامه من خلال كتبه الأخري، و ابن الصلاح في مقدمته و مقدمة شرح صحيح البخاري له والامام النووي في مقدمته علي شرح صحيح مسلم و علي صحيح البخاري و كتب الامام ابن حجر علي شرح صحيح البخاري مقدمة مصنفا في مجلد كامل تكلم بالتفصيل علي ما اخذ عليهما و خاصة علي صحيح البخاري و اجاب علي الانتقادات الواردة جوابا تفصيليا شافيا و كذلك في كتبه الاخري و في مناسبات موضوعية مختلفة، و الامام السيوطي في الفيته المنظومة و كذلك أئمة و علماء آخرون من

المتقدمين و المتأخرين صنفوا تصانيف كثيرة في هذا المجال يوافي مكانة الصحيحين عند الامة الاسلامية و علمائها.

و الذي يميز نقد المحدثين علي الصحيحين من نقد غيرهم ممن تعرض لذلك أنهم التزموا في نقدهم- مصيبا كان او خاطئا- المنهجية و تتبع الدليل و الاستدلال و ابتعدوا كثيرا عن التعصب و الانتقاص من الصحيحين و صاحبيهما، و لم ينحصر نقدهم في بحث الاسانيد بل توسع حتي شمل بعض المتون.

و كذلك الحال بالنسبة الي المدافعين عن الصحيحين فانهم ايضا التزموا اتباع الدليل و البرهان فيما ردّوا علي المنتقدين و اعترفوا ايضا باصابتهم عند ما حصل ذلك في بعض المواقع مثل ما نري ذلك في ردّ الحافظ ابن حجر علي انتقادات الحافظ الدارقطنيرحمهما الله.

و لكن هذا لا يعني انهم حكموا بالضعف عليهما بل بحثوا لكل مأخذ عليهما عن مخرج و عملوا مستخرجات علي الصحيحين يثبت صحة و قوة طرق البخاري و مسلم في ما اعتبروه اصلا من الاحاديث الواردة فيهما دون المعلقات و المتابعات التي لها احكام أخري سنذكرها ان شاء الله تعالي.

و لكي يسهل تناول الموضوع بالبحث و المناقشه نجمل اوّلا ما أخذ عليهما و ما رآه بعض المحدثين مأخذا و كذلك الجواب عن هذه المآخذ.

اما قبل ذكر الانتقادات و جوابها نذكر قول الامام بن حجر في مقدمته علي شرح الصحيح عن هذه الأحاديث المنتقدة و مناقشة قول الامام النووي فقال:

((ينبغي لكل منصف ان يعلم ان هذه الاحاديث و ان كان اكثرها لا يقدح في اصل موضوع الكتاب، فان جميعها وارد من جهة اخري وهي

ما ادعاه الامام ابو عمرو بن الصلاح و غيره من الاجماع علي تلقي هذا الكتاب بالقبول و التسليم لصحة جميع ما فيه فان هذه المواضع متنازع في صحتها فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب...

و اختلف كلام الشيخ محيي الدين في هذه المواضع، فقال في مقدمة شرح مسلم ما نصه: فصل قد استدرك جماعة علي البخاري و مسلم احاديث اخلا فيها بشرطهما و نزلت عن درجة ما التزماه و قد الف الدارقطني في ذلك و لابي مسعود الدمشقي ايضا عليهما استدراك و لابي علي الغساني في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما و قد اجيب عن ذلك أو اكثره، ... و قال في مقدمة شرح البخاري: فصل قد استدرك الدارقطني علي البخاري و مسلم احاديث، فطعن في بعضها و ذلك الطعن مبني علي قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدا مخالفه لما عليه الجمهور من أهل الفقه و الاصول وغيرهم فلا تغتر بذلك)) .

هنا يعلق ابن حجر علي قول النووي عند ما يطلق اتهامه للمنتقدين باعتمادهم علي قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدا و مخالفة لمذهب الجمهور فيقول ابن حجر: ((و سيظهر من سياقها و البحث فيها علي التفصيل انها ليست كلها كذلك و قوله في شرح مسلم: ((و قد اجيب عن ذلك او اكثره)) هو الصواب، فان منها ما الجواب عنه غير منتهض...))[٢١]

و قال ابو الوليد الباجي في معرض كلامه علي ما انتقد علي الصحيحين و ما يدل علي تقديره للبحث و التحقيق و اتباع الدليل و البعد عن التقليد الاعمي و احترام أهل الاجتهاد ما نصه: ((فمن كان من أهل الاجتهاد و العلم بهذا الشأن لزمه ان ينظر في صحة الحديث و سقمه

---

٢١ – هدي الساري ص٥٠١.

بمثل ما نظرا و من لم يكن تلك حاله لزمه تقليدهما في ما ادعيا صحته و التوقف فيما لم يخرجاه في الصحيح و قد اخرج البخاري أحاديث اعتقد صحتها تركها مسلم لما اعتقد فيها غير ذلك و اخرج مسلم احاديث اعتقد صحتها تركها البخاري لما اعتقد فيها غير معتقده و هو يدل علي أن الامر طريقه الاجتهاد لمن كان من أهل العلم بهذا الشأن و قليل ماهم.))[٢٢]

اما الانتقادات فيجملها النقات الآتية:

١- عدم استيعابهما الاحاديث الصحيحة.

٢- تقطيع الاحاديث و ايراده بالمعني(عند البخاري)

٣- و جود المعلقات.

٤- اخراج احاديث في سندها بعض من اتهم اوضعف.

٥- اخراج احاديث معلولة في متنها.

اولا: عدم استيعابهما الاحاديث الصحيحة:

قال الامام النووي: ((ألزم الامام الحافظ ابو الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله. و غيره البخاريّ و مسلما رضي الله عنهما- اخراج احاديث تركا اخراجهما مع أن اسانيدها أسانيد قد أخرجا لرواتها في صحيحهما بها، و ذكر الدارقطني وغيره أن جماعة من الصحابةﷺ رووا عن رسول اللهﷺ و رويت احاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في ناقليها و لم يخرجا من احاديثهم شيئا فيلزمهما إخراجها علي مذهبهما و ذكر البيهقي أنهما اتفقا علي احاديث من صحيفة همام بن منبه و ان كل

---

٢٢ -التعديل و التجريح لسليمان الباجي ج١ ص٣٨.ط الاولي ١٤٠٦هـ بدار اللواء – الرياض ،حققه ابو لبابة حسين.

واحد منهما انفرد عن الآخر باحاديث منها مع ان الاسناد واحد، وصنف الدارقطني و ابوذر الهروي في هذا النوع الذي ألزموهما.

ثم يجيب عليهم بقوله: ((و هذا الالزام ليس بلازم في الحقيقه فانهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما بانهما لم يستوعباه و انما قصدا جمع جمل من الصحيح كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله لا انه يحصر جميع مسائله، لكنهما اذا كان الحديث الذي تركاه او تركه احدهما مع صحة اسناده في الظاهر اصلا في بابه و لم يخرجا له نظيرا و لا ما يقوم مقامه؛ فالظاهر من حالهما انهما اطلعا فيه علي علة ان كانا روياه و يحتمل انهما تركاه نسيانا او ايثاراً لترك الاطالة او رأيا ان غيره مما ذكراه يسد مسده او لغير ذلك والله اعلم))[٢٣]

فالشيخان لم يريدا استيعاب الصحيح و جمعه في كتابيهما المختصرين و هذا بين من عنوان البخاري لكتابه((الجامع المسند الصحيح المختصر من امور رسول الله و سننه و أيامه))[٢٤]

و صرّحا بذلك كما ذكره الامام النووي و كما يفهم من قولهما انهما انتقيا احاديث كتابيهما من آلاف مؤلفة من الاحاديث الصحيحة و المسموعة[٢٥] فلم يتركا هذا الباب مسكوتا حتي يؤخذ عليهما ما تركاه من الصحيح، بل بينا سبب عملهما.

و هذا ما قاله أئمة من أهل الحديث و غيره، أنقل اقوال بعضهم حتي نكون علي بينة مما تعهّد به كل من الشيخين البخاري و مسلم:

---

٢٣ – مقدمة شرح صحيح مسلم للنووي ص٤٥.

٢٤ – تهذيب الاسماء و اللغات ليحيي بن شرف النووي. ج١ ص٧٣.

٢٥ – انظر مقدمة النووي علي شرح صحيح مسلم ص٣١

قال الحاكم: ((فمن هؤلاء الائمة ابو عبدالله محمد بن اسماعيل الجعفي و ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رضي الله عنهما، صنفا في صحيح الاخبار كتابين مهذبين انتشر ذكّرهما في الاقطار و لم يحكما و لا و احد منها انه لم يصح من الحديث غير ما اخرجه))[٢٦]

و قال ابو عمرو بن الصلاح: ((لم يستوعبا الصحيح في صحيحيهما و لا التزما ذلك، فقد روينا عن البخاري انه قال: ما ادخلت في كتابي ((الجامع)) الا ما صح و تركت من الصحاح لحال الطول. و روينا عن مسلم انه قال: ليس كل شئ عندي صحيح و ضعته ههنا- يعني في كتابه الصحيح- انما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه.))[٢٧]

و قال الحافظ ابوبكر الحازمي: ((أما البخاري فلم يلتزم ان يخرج كل ما صح من الحديث حتي يتوجه عليه الاعتراض، وكما انه لم يخرج عن كل من صح حديثه و لم ينسب الي شئ من جهات الجرح، و هم خلق كثير، يبلغ عددهم نيفا و ثلاثين الفا، لان تاريخه يشتمل علي نحو من اربعين الفا و زيادة و كتابه في الضعفاء دون سبعمائة نفس و من خرجهم في جامعه دون الفين، و كذا لم يخرج كل ما صح من الحديث...))[٢٨]

و قال الامام النووي: ((ولم يستوعبا الصحيح و لا التزماه، قيل: و لم يفتهما الا القليل و انكر هذا، و الصواب انه لم يفت الاصول الخمسة الا اليسير اعني: الصحيحين و سنن ابي داود و الترمذي و النسائي))[٢٩]

---

٢٦ – المستدرك عل الصحيحين للحاكم النيسابوري ج١ ص٢.

٢٧ – مقدمة ابن الصلاح ص١٠.

٢٨ – شروط الائمة الخمسه لابي بكر الحازمي ص٤٧ – ٥١ .

٢٩ – تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي لابي بكر السيوطي ج١ ص٩٩ ط: بمكتبة الرياض الحديثة، حققه عبدالوهاب عبدالطيف.

و قال الامام ابن كثير: ثم ان البخاري و مسلما لم يلتزما اخراج جميع ما يحكم بصحته من الاحاديث، فانهما قد صححا احاديث ليست في كتابيهما، كما ينقل الترمذي و غيره عن البخاري تصحيح احاديث ليست عنده بل في السنن و غيرها[٣٠]

و قال زين الدين العراقي:

و لم يعماه و لكن قل مـــا عنـــد ابن الأخرم منه قد فاتـــهما

و رد، لكن قال يحيي البر لـــم يفـــت الخمـــســـة الاّ النـــــزر

و فيه ما فيه لقول الجعفي احـــفـــظ منـــه عـــشر الـــف الـــف

ثم قال شارحا تلك الابيات من الالفية: ((اي لم يتم البخاري و مسلم الصحيح، يريد لم يستوعبا في كتابيهما و لم يلتزما ذلك و الزام الدارقطني و غيره اياهما باحاديث ليس بلازم...))[٣١]

و اشهر من استدرك علي البخاري و مسلم هو ابوعبدالله الحاكم النيسابوري في كتابه ((المستدرك)) و قد هجم عليه الائمة لكتابته هذا المستدرك و انتقدوه انتقادا لازعا، قال ابن حجر في النكت نقلا عن بعض من انتقد الحاكم: اقول : حكي الحافظ ابو عبدالله الذهبي عن ابي سعد الماليني انه قال: ((طالعت المستدرك علي الشيخين الذي صنفه الحاكم من اوله الي آخره فلم أر فيه حديثا علي شرطهما، و قرأت بخط بعض الأئمة أنه رأي بخط عبدالله بن زيدان المسكي قال: أملي علي الحافظ ابو محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور المقدسي سنة خمس و تسعين و خمسمائة قال: ((نظرت الي وقت املائي عليك

---

٣٠ – مختصر علوم الحديث لابن كثير ص٥.

٣١ – فتح المغيث شرح الفية الحديث للسخاوي ج١ ص٢٦ ط: الاولي ١٤٠٣ بدار الكتب العلمية .

هذا الكلام فلم اجد حديثا علي شرط البخاري و مسلم لم يخرجاه الا ثلاثة احاديث منها الحديثان الآتيان:

- حديث أنس ((يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة))[٣٢]
- و حديث علي رضي الله عنه ((لا يؤمن العبد حتي يؤمن بأربع))[٣٣]

و تعقب الذهبي قول الماليني فقال: هذا غلو و اسراف و الا ففي المستدرك جملة وافرة علي شرطهما و جملة كثيرة علي شرط احدهما و هو قدر النصف. فيه نحو الربع مما صح سنده او حسن. و فيه بعض العلل و باقيه مناكير و واهيات و في بعضها موضوعات قد أفردتها في جزء انتهي كلامه و هو كلام مجمل يحتاج الي ايضاح و تبيين))

ثم يبدأ الحافظ ابن حجر بتوضيح كلام الذهبي بذكر الاقسام المختلفة التي او ردها الحاكم في كتابه المستدرك فيقول:

((ينقسم المستدرك أقساما كل قسم منها يمكن تقسيمه:

الاول: ان يكون اسناد الحديث الذي يخرجه محتجا برواته في الصحيحين أو احدهما علي صورة الاجتماع سالما من العلل و احترزنا بقولنا علي صورة الاجتماع عما احتجا برواته علي صورة الانفراد كسفيان بن حسين عن الزهري فانهما احتجا بكل منهما علي الانفراد و لم يحتجا بروايه سفيان بن حسين عن الزهري، لان سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه.

---

٣٢ - اخرجه الحاكم في المستدرك دون لفظ((رجل))ج٣ص٧٦ عن ابن مسعود ح٤٤٤٣ و اخرجه الترمذي بلفظ آخر عنه كتاب المناقب باب (١٨) ح٣٦٩٤ و قال حديث غريب من ابن مسعود و اخرجه النسائي في السنن الكبري عن أنس ح١٠٦٩٩ و احمد عنه ج٣ ص١٦٦ .

٣٣ - اخرجه الحاكم في المستدرك ج١ ص٨٧ عنه ح٩٠ و اخرجه ابن حبان في صحيحه باب ذكر اطلاق الايمان علي من أتي بجزء ح١٧٨ عن علي و الترمذي كتاب القدر باب (١٠) ح٢١٤٥ و ابن ماجة باب (١٠) في القدر ح٨١ عنه و احمد ج١ ص٩٧ عنه.

فاذا و جد حديث من روايته عن الزهري لا يقال علي شرط الشيخين لانهما احتجا لكل منهما، بل لا يكون علي شرطهما الا اذا احتجا بكل منهما علي صورة الاجتماع، و كذا اذا كان الاسناد قد احتج كل منهما برجل منه و لم يحتج بآخر منه كالحديث الذي يروي عن طريق شعبة مثلا عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباسﷺ فان مسلما احتج بحديث سماك اذا كان من رواية الثقات عنه و لم يحتج بعكرمة و احتج البخاري بعكرمة دون سماك فلا يكون الاسناد و الحالة هذه علي شرطهما حتي يجتمع فيه صورة الاجتماع و قد صحّ بذلك الامام ابو الفتح القشيري وغيره))

ثم يوضح ابن حجر ان الشيخين لم يخرجا من المدلسين بالعنعنة الا اذا تحققا سماعهم من بعض و كذا اخرا حديث المختلطين الا ما تحققا انه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط و قال: ((فاذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه او شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه- بانه علي شرطهما و ان كانا قد اخرجا ذلك الاسناد بعينه، الا اذا اصرح المدلس من جهة أخري بالسماع و صح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه فهذا القسم يوصف بكونه علي شرطهما او علي شرط احدهما و لا يوجد في المستدرك حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيرا او اصلا الا القليل كما قدمناه.))

و يستدرك ابن حجر بقوله: ((نعم و فيه جملة مستكثرة بهذه الشروط لكنها مما أخرجها الشيخان او احدهما- استدركها الحاكم واهما في ذلك ظانا أنهما لم يخرجاها.)) ثم يذكر ابن حجر نوعا آخر مما استدركه الحاكم علي الصحيحين و هو ان يكون سند الحديث مخرجا له عندهما لكل رجاله و لكن ليس علي سبيل الإحتجاج و الاصالة في الباب بل

في الشواهد و المتابعات و التعاليق او مقرونا بغيره و يلتحق بذلك ما اذا اخرجا لرجل و تجنبا ما تفرد به او ما خالف فيه كما اخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبدالرحمن عن ابيه عن ابي هريرة ما لم يتفرد به فلا يحسن أن نقول: ان باقي النسخة علي شرط مسلم فما كان بهذه المثابة لا يلتحق افراده بشرطهما.

و استغرب ابن حجر من عمل الحاكم في مستدركه اذ ((عقد الحاكم في كتاب المدخل بابا مستقلا ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات و عددما اخرجا من ذلك ثم انه مع هذا الاطلاع يخرج احاديث هؤلاء في المستدرك زاعما انها علي شرطهما، فانما يناقش الحاكم في دعواه ان احاديث هؤلاء علي شرط الشيخين او احدهما و لو ان احاديثهم نازل عن درجة الصحيح بل ربما كان فيها الشاذ و الضعيف و ان كان اكثرها لا ينزل عن درجة الحسن. و هذا القسم هو عمدة كتاب الحاكم ((المستدرك)).

اما القسم الثالث الذي ذكره ابن حجر من كتاب الحاكم فهو الاسانيد الذي لم يخرجها الشيخان لا في الاصول و لا في المتابعات فيخرج احاديث خلق ليسوا في الكتابين و يصححها و ربما ادعي انها علي شرط احدهما علي سبيل الوهم.

و يعلق القول بالصحته في كثير منها عل يسلامتها من بعض رواتها كحديث الحسن بن علي الذي اخرجه من طريق الليث عن اسحاق بن بزرج ((في التزين للعيد))[٣٤] فقال: لولا جهالة اسحق لحكمت بصاحبته. و لكن في كثير منها لا يتعرض للكلام عليه اصلاً و دخلت من هنا الآفة كثيرا فيما صححه و يوكد ابن حجر انه: ((قل ان تجد في هذا القسم

---

٣٤ – الحديث احرجه الحاكم في المستدرك ح٤ ص٢٥٦.

حديثا يلتحق بدرجة الصحيح فضلا عن ان يرتفع الي درجة الشيخين.))
و يعقب علي قول ابن الصلاح ((ان قول المؤلف انه- يصفو له منه صحيح كثير-غير جيد بل هو قليل بالنسبة الي احاديث الكتابين لان المكرر يقرب من ستة آلاف. و الذي يسلم من المستدرك علي شرطيهما او شرط احدهما مع الاعتبار الذي حررناه دون الالف فهو قليل بالنسبة الي ما في الكتابين والله أعلم))[٣٥]

و اذا كان هذا حال اشهر مستدرك علي الصحيحين فما بالك بغيره من المستدركات و لشهرته و شهرة صاحبه، تناوله الائمة بالنقد و التمحيص و تبيين ما فيه مما لا يمس الصحيحين باي حال، مع و جود قليل مما يتصل بموضوع الكتابين فلابد من فهم العوامل التي حدت بالامامين البخاري و مسلم رحمهما الله تعالي علي الاقتصار علي ما أخرجاه في صحيحيهما و لم يستوعبا جميع ما صح وهي ما تؤخذ من اقوال الائمة التي سبقت ذكرها في توضيح هذا الموقف من الشيخين نجمل هذه العوامل فيما يلي:

أ/كان قصدهما تأليف مختصر من الاحاديث الصحيحة.

ب/كون الحديث ليس علي شرطهما، و لو كان صحيحاً.

ج/كون الحديث نازلا اسناده و لو كان صحيحا.

د/ضعف رواة الحديث عندهما. و لو لم يكونوا كذلك عندغيرهما.

ه/لعلة في بعض الاحاديث اطلعا عليه فلم يخرجاه.

و/رأيا أن غيره من الاحاديث ينوب عنه.

ز/نسيا اخراجه و لو كان صحيحا علي شرطهما، فانها بشر مثل بقية البشر.

---

٣٥ – انظر النكت علي كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني ص٨١-٨٥.

ح/لم يخرجاه خوفا للاطالة او التطويل علي القرّاء.

او غير ذلك من الأسباب العلمية او الطبيعية[٣٦]

ثانيا: تقطيع الأحاديث و ايراده بالمعني:

اخذ بعضهم علي البخاري تقطيعه للحديث و توزيعه علي الابواب المختلفة و ايراده مختصرة و غير تامة، فهذا تفنن من الامام البخاري رحمه الله في كتابه الجامع يريد منه جمع معان و فوائد حديثية وفقهية و فنية و اسنادية يغفل عنها الكثير او يتعنت البعض تجاهه دون دليل و هذا ما حدي بالحافظ ابي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ان سمّي الجزء الذي كتبه في الرد علي هؤلاء بجزء ((جواب المتعنت)) قال فيه:

((إعلم ان البخاري رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع و يستدل به في كل باب بإسناد آخر و يستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معني يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، و قلما يورد حديثا في موضعين باسناد واحد و لفظ واحد و انما يورده من طريق أخري لمعان نذكرها و الله أعلم بمراده منها))

ثم يذكر الفوائد التي يريدها البخاري ايصالها من اعادة الحديث في اماكن مثل تكثير طرق الحديث بتعدد الصحابي او اخراج الحديث من أهل الطبقات المختلفة حتي يصل الي شيوخه و يقول: ((فيعتقد من يري ذلك من غير أهل الصنعه انه تكرار و ليس كذلك لاشتماله علي فائدة زائدة)) و كذلك يرويها من الرواة المختلفين كما يروونه تاما أو مختصرا ليزيل الشبهة عن ناقليها او لتعدد الفاظ الحديث وغيرها من الفوائد التي يريدها البخاري و لا يعلمه الا الجهابذة و يذكر فوائد تقطيعه للحديث و مقاصده، و منها: ((ان كان المتن مشتملا علي جمل متعدده لا تعلق

---

٣٦ – و انظر تفصيل ذلك في مكانة الصحيحين لخليل ابراهيم ملاخاطر ص:١٨٧–١٩٠.

لاحداها بالأخري فانه يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل و ربما نشط فساقه بتمامه وقد حكي بعض شراح البخاري انه وقع في أثناء الحج في بعض النسخ بعد باب قصر الخطبه بعرفة باب تعجيل الوقوف[٣٧] قال ابوعبدالله: يزاد في هذا الباب حديث ملك عن ابن شهاب و لكني لاأريد ان ادخل فيه معاداً انتهي و هو يقتضي انه لا يتعمد ان يخرج في كتابه حديثا معاداً بجميع اسناده و متنه و ان كان قد وقع له من ذلك شئ فعن غيره قصد و هو قليل جدا

و في ايراد البخاري لجزء من النص دون ذكر بقيته حتي في موضع آخر يقول الحافظ المقدسي: انه ربما يكون المحذوف موقوفا علي الصحابي و ان البخاري يقتصر علي الجزء الذي يحكم عليه بالرفع مثل حديث هزيل بن شر حبيل عن عبدالله بن مسعودﷺ قال: ((ان أهل الاسلام لا يسيبون و ان أهل الجأهلية كانوا يسيبون))[٣٨] و هو مختصر من حديث موقوف و اقتصر البخاري علي الجزء المرفوع منه حكما لانه يستدعي بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم و اختصر الباقي لانه ليس من موضوع كتابه[٣٩]

فاذا دققنا النظر نري بأن هذا العمل من الامام البخاري في كتابه ليس مأخذا عليه بل هو ميزة و ظاهرة فريدة تستحق الإعجاب و اكثار النظر والدقة فيه فقد ((اتضح انه لا يعيد الا لفائدة حتي لو لم تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد و لا من جهة المتن لكان ذلك لإعادته لاجل مغايرة الحكم التي تشتمل عليه الترجمة الثانية موجبا لئلا يعد

---

٣٧ – انظر في صحيح البخاري كتاب الحج باب بدون رقم بعد باب(٩٠) و قبل (٩١).

٣٨ – الحديث اخرجه البخاري موقوفا علي ابن مسعود في كتاب الفرائض باب(٢٠).

٣٩ – انظر هدي الساري لابن حجر العسقلاني ص١٦–١٧.

مكررا بلا فائدة كيف و هو لا يخليه مع ذلك من فائدة اسنادية وهي اخراجه للاسناد عن الشيخ غير الشيخ الماضي اوغير ذلك علي ماسبق تفصيله، و هذا بين لمن استقرأ كتابه و أنصف من نفسه، و الله الموفق، لا اله غيره))[٤٠]

ثالثا: وجود المعلقات في الصحيحين:

المعلق: هو الحديث الذي حذف من مبتدأ اسناده واحد او اكثر و لو الي آخر الاسناد و اغلب ما وقع ذلك في كتاب البخاري و هو في كتاب مسلم قليل جدا...[٤١]

و هو في صحيح البخاري إما مرفوع و اما موقوف قال ابن حجر: ((فأما المعلق من المرفوعات فعلي قسمين أحدهما: ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا- يعني من الجامع الصحيح- موصولا و ثانيهما: ما لا يوجد فيه الا معلقا.

فالاول: انه يورده معلقا حيث يضيق مخرج الحديث اذ من قاعدته انه لا يكرر الا لفائدة، فمتي ضاق المخرج و اشتمل المتن علي احكام، فاحتاج الي تكريره فانه يتصرف في الاسناد بالاختصار خشية التطويل.

و الثاني: هو ما لا يوجد فيه الا معلقا، فانه علي صورتين اما ان يورده بصيغة الجزم و اما ان يورده بصيغة التمريض.))[٤٢]

و الاحاديث المعلقة ليست من موضوع الكتابين و لذلك لم تتعرض للنقد في ذاتها و لو ان الشيخين انتقدا بسبب ايرادهما الاحاديث المعلقة و لذلك

---

٤٠ – انظر هدي الساري لابن حجر العسقلاني ص١٦-١٧.

٤١ – انظر علوم الحديث (المقدمة) لابن الصلاح ص١٥ و انظر هدي الساري ص١٨.

٤٢ –المرجع السابق لابن حجر نفسه ص١٨.

نريدفاع الائمةعن الإنتقادات منصبا علي تعليل ايرادهماالاحاديث المعلقه و ليس الدفاع عنها مثل ما فعلوا في الاحاديث المسندة الصحيحة.

قال ابن حجر في الاحاديث المنتقدة من الصحيحين: ((الا ان الجواب عما يتعلق بالمعلق سهل لان موضوع الكتابين انما هو للمسندات و المعلق ليس بمسند و لهذا لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه علي الصحيحين الي الاحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب وانما ذكرت استئناسا و استشهادا و الله اعلم)) [٤٣]

و قال في السبب الذي حمل البخاري علي تخريج المعلقات: ((ان مراده بذلك ان يكون الكتاب جامعا لاكثر الاحاديث التي يحتج بها الا ان منها ما هو علي شرطه فساقه سياق اصل الكتاب و منها ما هو علي غير شرطه فغاير السياق في ايراده ليمتاز فانتفي ايراد المعلقات و بقي الكلام فيما علل من الاحاديث المسندات))[٤٤]

و اما حكم المعلق في الصحيحين فهو مبتن علي الصيغة التي ورد بها الحديث المعلق من الجزم او التمريض فان حكمهما يختلف، فما ورد منها بصيغة الجزم مثل ((قال)) أو ((ذكر)) أو ((روي)) أو ((حدّث)) فيحكم بصحته الي من علق عنه ((لكن يبقي النظر فيمن ابرز من رجال ذلك الحديث فمنه ما يلتحق بشرطه و منه ما لا يلتحق))[٤٥] و هناك علة و سبب وجيه حمل الامام البخاري ان يورد هذه الاحاديث معلقة و ان كان رجاله يلتحقون بشرطه في الجامع فربما يشير تساؤلا اذا كان رجال

---

٤٣ –هدي الساري ص٥٠١ و ٥٠٢ .

٤٤ –المرجع نفسه ص٥٠٢.

٤٥ هدي الساري ص ٥٠٢.

السند علي شرطه و يورده بصيغة الجزم فلم لم يورده مسند ا متصلا يريح بال القارئ، و السبب في هذه الطريقة ما قاله ابن حجر: ((فالسبب في كونه لم يوصل اسناده اما لكونه اخرج ما يقوم مقامه فاستغني عن ايراد هذا مستوفي السياق و لم يهمله بل اورده بصيغة التعليق طلبا للاختصار، و اما لكونه لم يحصل عنده مسموعا اوسمعه و شك في سماعه له من شيخه او سمعه من شيخه مذاكرة فما رأي انه يسوقه مساق الاصل)) ثم ذكر ابن حجران((غالب هذا فيما اورده عن مشايخه فمن ذلك انه قال في كتاب الوكالة قال عثمان بن الهيثم حدثنا عوف حدثنا محمد بن سيرين من ابيهريرةﷺ قال و كلني رسول اللهﷺ بزكاة رمضان)) الحديث بطوله و اورده في مواضع اخري منها في فضائل القرآن و في ذكر ابليس[٤٦]ولم يقل في موضع منها حدثنا عثمان فالظاهر انه لم يسمعه وقد استعمل المصنف هذه الصيغه فيما لو لم يسمعه من مشايخه في عدة احاديث فيوردها عنهم بصيغة ((قال فلان، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه و بينهم... لكن ليس ذلك مطردا في كل ما اورده بهذه الصيغة))

و اما حكم الاسانيد المعلقة التي ليس رجالها علي شرطه في الصحيح فذلك يختلف حكمه صحة وضعفا بناء علي الانقطاع الذي يسير في اسناده و ليس بسبب قدح في رجاله ((قال الاسماعيلي: قد يصنع البخاري ذلك اما لانه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه و هو معروف مشهور عن ذلك الشيخ اولانه سمعه ممن ليس من شرط الكتاب فنبه علي ذلك الحديث بتسمية من حدث به لا علي جهة التحديث به

---

٤٦ – انظر صحيح البخاري كتاب الوكالة باب(١٠) ح٢٣١١ و كتاب بدء الخلق باب (١١) ح٣٢٧٥ و كتاب فضائل القرآن باب(١٠) ح٥٠١٠ .

عنه)) قال ابن حجر معقبا علي قول الاسماعيلي: ((قلت: و السبب فيه انه أرادان لا يسوقه مساق الاصل))[٤٧]

ثم جاء ابن حجر بامثلة مختلفة الاحكام للحديث المعلق في صحيح البخاري:

((فمثال ما هو صحيح علي شرط غيره قوله في الطهارة: ((و قالت عائشة: كان النبيﷺ يذكر الله علي كل أحيانه))[٤٨] و هو حديث صحيح علي شرط مسلم و قد اخرجه في صحيحه[٤٩]...

و مثال ما هو حسن صالح للحجة قوله فيه: ((و قال بهز بن حكيم عن ابيه عن جده: ((الله احق ان يستحيا منه من الناس)) و هو حديث حسن مشهور عن بهز اخرجه اصحاب السنن...[٥٠] و مثال ما هو ضعيف بسبب الانقطاع لكنه منجبر بامر آخر قوله في كتاب الزكاة: ((و قال طاووس قال معاذ بن جبل لأهل اليمن ائتوني بعرض ثياب خميص او لبيس في الصدقه مكان الشعير و الذرة اهون علكيم و خير لاصحاب محمدﷺ فاسناده الي طاووس صحيح الا ان طاووساً لم يسمع من معاذ...))[٥١]

اما ان روي الحديث المعلق بصيغة التمريض فانها لا تستفاد منها الصحة الي من علق عنه فليس في الجامع ما هو علي شرطه و لا يستعملها

---

٤٧ – هدي الساري ص١٩و٢٠.

٤٨ – انظر صحيح البخاري: كتاب الحيض باب(٧).

٤٩ – انظر صحيح مسلم كتاب الحيض باب ذكرالله تعالي في حال الجنابة ح٣٧٣ عنها.

٥٠ - انظرصحيح البخاري في الترجمة باب(٢٠) من كتاب الغسل و اخرجه الترمذي كتاب الادب باب(٢٢)ح٢٧٦٩عنه و النسائي في السنن الكبري ابواب الملاعبه باب ملاعبة الرجل زوجته ح٨٩٧٢ و ابوداود في سننه كتاب الحمام باب التعري ح٤٠١٧ عنه.

٥١ – اخرجه البخاري في صحيحه كتاب الزكاة باب(٣٢) في الترجمة

البخاري في صحيحه الا اذا اراد ان يورد ذلك الحديث بالمعني كقوله في الطب: ((و يذكر عن ابن عباس عن النبيﷺ في الرقي بفاتحة الكتاب))[٥٢] فاسنده في موضع آخر من طريق عبيدالله بن الاخنس عن ابن ابي مليكة: ((عن ابن عباسرضي الله عنه ان نفرا من اصحاب النبي مرّوا بحي فيهم لديغ))[٥٣] و من هذه المعلقات بصيغة التمريض ما لم يورده في موضع آخر فمنه ما هو صحيح الا انه ليس علي شرطه و منه ما هو حسن و منه ما هو ضعيف فرد الا ان العمل علي موافقته و منهما ما هو ضعيف فرد لا جابر له.

و ذكر ابن حجر مثالا للضعيف الفرد الذي لا جابر له بعد ان ذكر انه في الكتاب قليل جدا و حيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله الذي منجبر ضعفه بموافقة العمل له، قال: ((فمن امثلته قوله في كتاب الصلاة: ((و يذكر عن ابيهريرة رفعه لا يتطوع الامام في مكانه)) و لم يصح[٥٤]

ثم قال: ((و هو حديث اخرجه ابوداود من طريق ليث بن ابي سليم عن الحجاج بن عبيد عن ابراهيم بن اسماعيل عن ابيهريرة و ليث بن ابي سليم ضعيف و شيخ شيخه لا يعرف و قد اختلف عليه فيه))[٥٥] و لكنه لابد من التذكر بأن المعلق ليس من موضوع الكتابين و ليس تعهدهما

---

٥٢ – انظر صحيح البخاري كتاب الطب باب(٣٣) في الترجمة.

٥٣ – نفسه: كتاب الطب باب (٣٤) ح٥٧٣٧ عن ابن عباس.

٥٤ – نفسه: كتاب صفة الصلاة باب (٧٣) ح٨٤٨.

٥٥ – اخرجه ابوداود في سننه كتاب الصلاة باب (٧٣) ح٦١٦ عن المغيرة بن شعبة ثم قال ابوداود عطاء الخراساني لم يدرك المغيرة بن شعبة و انظر موضوع المعلق و احكامه بالتفصيل في هدي الساري ص١٨–٢١ و مقدمة ابن الصلاح ص١٥–١٧.

بالصحة يشملها و كذلك اجماع الامة علي تلقي الكتابين بالقبول لا يقصدها.

و قد عني العلماء بمعلقات البخاري و بحثوا فيها كثيرا و لعل اوفي بحث فيها هو بحث الحافظ ابن حجر في الكتاب الذي افرده لهذا الجانب المثير للجدل من الصحيحين و الذي سماه ((تغليق التعليق)) و كذلك قد بحث المعلقات في صحيح مسلم و تحقق صحتها و اوردها الحافظ ابوعلي الغساني و بلغ بها اربعة عشر حديثا: ثم تبعه في ذكرها ابن الصلاح في مطلع شرحه لصحيح مسلم و حقق انها اثنا عشر حديثا فقط ثم قال ابن الصلاح: ((و لا شئ من هذا و الحمدلله مخرج لما وجد ذلك فيه من حيز الصحيح، و هي موصولة من جهات صحيحة، لا سيما ما كان منها مذكورا علي وجه المتابعة، ففي نفس الكتاب وصلها، فاكتفي بكون ذلك معروفا عند اهل الحديث))[٥٦] و هكذا اجاب العلماء و الائمة علي ما يثير الاسئلة في وجود المعلقات في الصحيحين و لله الحمد[٥٧]

٥٦ – قول ابن الصلاح نقله النووي بنصه في شرح مسلم ج ١ ص١٦–١٨.

٥٧ – انظر منهج النقد علي علوم الحديث لد.نور الدين عتر ص٣٧٧و ٣٧٨.

رابعا: اخراج احاديث في سندها بعض من اتهم او ضعّف:

و هذا ايضا من المآخذ الذي انقد بها البخاري و مسلم في صحيحيهما قال ابن الصلاح: ((و اما قول مسلم رحمه الله في صحيحه في باب صفة صلاة رسول اللهﷺ: ((ليس كل شئ صحيح عندي وضعته ههنا))يعني في كتابه هذا الصحيح... و انما وضعت ههنا ما اجمعوا عليه، فمشكل، فقد وضع فيه احاديث كثيرة مختلفا في صحتها لكونهامن حديث من ذكرناه)) و هو يشير بقوله هذا، الي مثل: ابي الزبير المكي و سهيل بن ابي صالح و العلاء بن عبدالرحمن و حماد بن سلمة))[٥٨]

و نقل ابوبكر الحازمي عن بعضهم قوله: ((ان كان الامر علي ما مهدت و ان الشيخين لم يلتزما استيعاب جميع ما صح بل لم يودعا كتابيهما الا ما صح، فما بالهما خرجا حديث جماعة تكلم فيهم[٥٩] نحو فليح بن سليمان و عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار و اسماعيل بن ابي اويس عند البخاري و محمد بن اسحق بن يسار و ذويه عند مسلم؟))[٦٠]

و هذا النقد يعارض ما ادعاه الشيخان البخاري و مسلم من انتقاء الاحاديث و عرضها علي الائمة النقاد ثم الحكم بصحتها بعد بذل الجهد المضني في تحري الصحة و اخذ آراء من يعتمد من الائمة من أهل الحديث حولها.

---

٥٨ – انظر مقدمة النووي علي شرح صحيح مسلم ص١٦.

٥٩ – سيأتي احاديث هؤلاء في المطلب الرابع من المبحث الثالث في الفصل الرابع.

٦٠ – انظر ترجمتهم في هدي الساري الفصل التاسع في اسماء من طعن فيهم من رجال البخاري و انظر تهذيب التهذيب ج٢ص٢٦٤ لابن حجر العسقلاني ط: الثانية ١٩٩٣ بدار احياء التراث العربي– بيروت وانظر في شروط الائمة الخمسة ص٥٦ و مكانة الصحيحين ص٢٠٨و٢٠٩.

.

فقد قال البخاري: ((ما أدخلت في الصحيح حديثا الا بعد ان استخرت الله تعالي و تيقنت صحته)) و قال مسلم بن الحجاج: ((عرضت كتابي هذا علي ابي زرعة الرازي فكل ما اشار ان له علة تركته))[٦١]

و ربما نشأ النقد من عدم المعرفة بهؤلاء الرجال عند من انتقدهم فقد يكون مجهولا عنده، معروفا عند غيره و ربما يكون ناشئا من اختلاف النظر و الرؤية في الاشخاص فقد يري الناقد أسبابا قادحا في عدالتهم و لا يراه الشيخان كذلك و غيرهما[٦٢]

و هذا حاصل في نقد كثير من الرجال من قبل النقاد فقد جاء في ترجمة محمد بن عمرو بن علقمة قال عنه ابوحاتم: شيخ لشعبة مجهول لا يسمي، فقال ابن حجر: انما قال ذلك ابوحاتم في الراوي عن طاووس، و أما الراوي عن ابي سلمة فقال النسائي بعد اخراجه حديثه عن طريق شعبة عنه في الاعتكاف روي هذا الحديث محمد بن عمرو عن ابي سلمة و محمد بن عمرو ، كنيته ابو الحسن[٦٣] فليس مجهولا عند النسائي في حال حكم ابوحاتم بانه مجهول و لكنه يقصد محمد بن عمر و آخر غير من روي عنه شعبة

فمثل هذا الاختلاف في الحكم علي الرجال ينبئ بوجود اخطاء و كذلك التباين في آراء النقاد في الرجال.

كما ان جهات الضعف متباينة و أهل العلم مختلفون في أسباب الجرح، فمدارك الجرح عند الفقهاء هي غيرها عند المحدثين كما ان ائمة الحديث يختلفون و تتباين احوالهم، فرب راو هو موثوق به عند ابن

---

٦١ – هدي الساري ٥٠٢.

٦٢ – انظر فتح المغيث ج١ص٤١ .

٦٣ – انظر تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ج٦ ص٣٣٧ رقم لاترجمة ٩٤٣٧ .

مهدي مجروح عند يحيي بن سعيد و بالعكس، كما ان الجرح قد يكون احيانا مبهما غير مفسر و لا مبين السبب كما قد يكون ممن هو دون المجروح و قد يكون الجارح من المتشددين الذي يجرح بالغلطة و الغلطتين.

فلابد من اخذ كل هذه العوامل في الاعتبار.[٦٤]

و لا يصح ان لا يعتبر بكلام الشيخين في نقد الرجال و هما من فرسان هذا الميدان و ائمة الشأن فاذا اخرجا لرجل في صحيحيهما فيدل علي أنه في هذه الرواية و الحديث و في النقل عن ذلك الشيخ و في تلك الطريق معدل عندهما و هما مجتهدان في هذا العلم و ليسا مقلدين و كذلك جرح النقاد لرجال الصحيحين يقابل تعديلهما فلابد من تفسير ذلك الجرح حتي يعتبر به و يناقش.

فكما قال الحازمي: اما ايداع البخاري و مسلم كتابيهما حديث نفر ممن نسبوا الي نوع من الضعف فظاهر، غير انه لم يبلغ ضعفهم درجة يرد بها حديثهم، مع انا لا نقر با ان البخاري و كان يري تخريج حديث من ينسب الي نوع من انواع الضعف، و لو كان ضعف هؤلاء ثبت عنده لما يخرج حديثهم فالبخاري وحيد دهره و قريع عصره اتقانا و انتقادا و بحثا و سبرا، وبعد إحاطة العلم بمكانته من هذا الشأن، لا سبيل الي الاعتراض عليه في هذا الباب.[٦٥]

و اما مسلم فقد صرح بهذا عند ذكر تقسيم كتابه الصحيح الي ثلاثة أقسام حيث قال: ((فاما القسم الاول فانا نتوخي ان نقدم الاخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقي من ان يكون ناقلوها أهل استقامة في

---

٦٤ – انظر شروط الائمة الخمسة لابي بكر الحازمي ص٥٧،

٦٥ – المرجع السابق نفسه ص٥٦–٥٩.

الحديث و اتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد و لا تخليط فاحش كما قد عثر فيه علي كثير من المحدثين و بان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس (٢- أتبعناها أخبارا يقع في اسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ و الاتقان كالصنف المقدم قبلهم علي انهم و ان كانوا فيما وصفنا دونهم فان اسم الستر و الصدق و تعاطي العلم يشملهم كعطاء بن سائب و يزيد بن ابي زياد و ليث بن ابي سليم و اضرابهم من حمال الآثار و نقال الاخبار، فهم و ان كانوا بما وصفنا من العلم و الستر عند أهل العلم معروفين فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الاتقان و الاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال و المرتبة، لان هذا عند أهل العلم درجة رفيعة و خصلة سنية.

٣- فاما ما كان منها عن قوم عند أهل الحديث متهمون او عند الاكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم كعبدالله بن مسور ابي جعفر المدائني و عمرو بن خالد، و عبدالقدوس الشامي و محمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن ابراهيم و سليمان بن عمرو ابي داود النخعي[٦٦] و اشباههم ممن اتهم بوضع الاحاديث و توليد الاخبار، و كذلك من الغالب علي حديثه المنكر او الغلط، امسكنا ايضا عن حديثهم))[٦٧]

فاذا عرفنا ذلك فلابد من الاقرار بان تخريج صاحب الصحيح لاي راو كان مقتضيا لعدالته عنده و صحة ضبطه و عدم غفلته اذا كان قد اخرج له في الاصول، غير المتابعات و الشواهد و التعاليق لانه يتفاوت درجات

---

٦٦ – قال الامام النووي في شرحه علي مقدمة مسلم علي صحيحه: هؤلاء الجماعة المذكورن كلهم متهمون متروكون لا يتشاغل باحد منهم لشدة ضعفهم و شهرتهم بوضع الاحاديث .

٦٧- مقدمة مسلم علي صحيحه ص٧٥-٧٦ .

من اخرج له منهم في الضبط و غيره مع حصول اتسم الصدق لهم، فاذا طعن احدهم من غيره فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الامام فلا يقبل الا مبين السبب[٦٨]

و قال ابن حجر: ((فلا يقبل الطعن في احد منهم الا بقادح واضح لان أسباب الجرح مختلفة و مدارها علي خمسة اشياء:

١- البدعة

٢- المخالفة

٣- الغلط

٤- الجهالة

٥- دعوي الانقطاع في السند بان يدعي في الراوي انه كان يدلس او يرسل.

ثم يرد كل هذه الأسباب الجارحة عن الصحيحين و يقول: ((فاما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من اخرج لهم في الصحيح، لان شرط الصحيح ان يكون راويه معروفا بالعدالة، فمن زعم ان احدا منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه انه معروف، و لا شك ان المدعي لمعرفته مقدم علي من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم و مع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح احدا ممن يسوغ اطلاق اسم الجهالة عليه اصلا...

و اما الغلط: فتارة يكثر في الراوي و تارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما اخرج له ان وجد مرويا عنده اوعند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم ان المعتمد اصل الحديث، لا خصوص هذا الطريق، و ان لم يوجد الا من طريقه فهذا قادح يوجب

---

٦٨ – انظر هدي الساري ص٦٠٤.

التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله و ليس في الصحيح بحمدالله من ذلك شئ.

و حيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيئ الحفظ، له أوهام، اوله مناكير و غير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، الا ان الرواية عن هؤلاء في المتابعات اكثر منها عند المصنف من الرواية عن اولئك.

و اما المخالفة: و ينشأ عنها الشذوذ و النكارة، فاذا روي الضابط و الصدوق شيئا فرواه من هو احفظ منه او اكثر عددا بخلاف ما روي بحيث يتعذر الجمع علي قواعد المحدثين فهذا شاذ و قد تشتد المخالفة او يضعف الحفظ فيحكم علي ما يخالف فيه بكونه منكرا و هذا ليس في الصحيح منه الا نزر يسير.

و اما دعوي الانقطاع فمدفوعة عمن اخرج لهم البخاري لما علم من شرطه و مع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس او ارسال ان تسبر احاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة فان وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض و الا فلا[٦٩]

و اما البدعة فالموصوف بها اما ان يكون ممن يكفر بها او يفسق فالمكفر بها لابدان يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الائمة كما في غلاة الروافض من دعوي بعضهم حلول الاهية في علي او غيره او الايمان برجوعه الي الدنيا قبل يوم القيامة او غير ذلك. و ليس في الصحيح من حديث هؤلاء شئ البتة.

---

٦٩ – سيأتي الرد علي من اتهم كلا من الشيخين بالنقل عمن دلس او ارسل في الفصل الرابع عند الكلام علي أقسام الاحديث التي انتقدها الدارقطني عندهما.

و المفسق بها كبدع الخوارج و الروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو... فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله اذا كان معروفا بالتحرز من الكذب مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة موصوفا بالديانة و العبادة فقيل يقبل مطلقا و قيل يرد مطلقا و الثالث التفصيل بين ان يكون داعية او غير داعية فيقبل غير الداعية و يرد حديث الداعية، و هذا المذهب هو الاعدل و صارت اليه طوائف من الائمة و دعا ابن حبان اجماع اهل النقل عليه و لكن في دعوي نظر ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعدهم اطلق ذلك و بعضهم زاده تفصيلا، فقال ان اشتملت رواية غير الداعية علي ما يشيد بدعته و يزينه و يحسنه ظاهرا فلا تقبل و ان لم تشتمل فتقبل و طرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية، قال ان اشتملت روايته علي ما يرد بدعته قبل و الا فلا و علي هذا اذا اشتملت رواية المبتدعة سواء كان داعية ام لم يكن علي ما لا تعلق له ببدعته اصلا هل ترد مطلقا او تقبل مطلقا؟ مال ابوالفتح القشيري الي تفصيل آخر فيه فقال ان وافقه غيره فلا يلتفت اليه هو، اخماد لبدعته و اطفاء لناره و ان لم يوافقه احد و لم يوجد ذلك الحديث الاعنده مع ما و صفنا من صدقه و تحرزه عن الكذب و اشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغي ان تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث و نشر تلك السنة علي مصلحة اهانته و اطفاء بدعته والله أعلم.[٧٠]

بناءً علي هذا فلا يقال ان الجرح مقدم علي التعديل لأن مع المعدل زيادة ليس مع الجارح فرجال الصحيحين او الرجال المخرج لهم في الصحيحين لهم عاضد من تعديل امامين مجتهدين في الجرح و التعديل

---

٧٠ – انظر هدي الساري ص٥٤٣–٥٤٥.

متقنين لهما و مشهودلهما بذلك الاتقان و الدقة فلا ريب في تقديمهما علي غيرهما و تقبل من رويا عنهم في الصحيح و عدم التعرض لهم الا ببينة ليس موجودة عند المجرحين كما تبين من رد الائمة عليهم مثل ابن حجر و ابن الصلاح و الحازمي و كثير غيرهم ممن لم نذكرهم خشية الاطالة.

خامسا: اخراج احاديث معلولة في متونها:

لم ينتقد الشيخان في احاديث الصحيحين علي متونها مثل ما انتقدا في أسانيدها فهي الاكثر حظاً من ابداء الائمة آرائهم فيها فالانتقادات علي الصحيحين هي عامة انتقادات فنية علي الاسانيد و كيفية ترتيبهما لكتابيهما و ما الي ذلك، اما النقد علي المتون احاديثهما و القول بوجود العلة فيهما فقليل جدا يكاد لا يذكر و هو ايضا مع قلته قد اجيب عنه و رد علي القائل به.

و سيجئ الكلام عن القسم الذي انتقد فيه الصحيحان من قبل المتن في الفصل القادم عند الكلام علي الاقسام الحديثية التي انتقد عليها الامام الدارقطني ان شاءالله تعالي

اما هنا فنتطرق الي الحديثين الذين ادعي ابن حزم ان مخرج لهما من صحيح البخاري و مسلم فقد قال ابن حزم: ((و ما وجدنا للبخاري و مسلم في كتابيهما شيئا لا يحتمل مخرجا الا حديثين لكل واحد منهما حديث))[٧١] و وجد في مخطوطة ضمن الحديثين لابن حزم نقله خليل ابراهيم ملا خاطر حسب قوله في مكانة الصحيحين،اذ قال: ((عثرت علي مخطوطة تحوي هذين الحديثين حققها ابوعبدالرحمن بن عقيل الظاهري و نشرت في مجلة عالم الكتب...))

---

٧١ – انظر فتح الباري ج١٣ ص٥٩٢.

فمنه انه قال ابن حزم: ((لكل واحد منهما حديث ثم غلبه في تخريجه الوهم مع اتقانهما و صحة معرفتهما فاما الذي في كتاب مسلم فاخرجه عن عباس بن عبدالعظيم العنبري و احمد بن جعفر المعقري عن النضر بن محمد بن اليمامي عن عكرمة بن عمار عن ابي زميل، سماك الحنفي عن ابن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون الي ابي سفيان و لا يقاعدونه، فقال للنبيﷺ يا نبي الله ثلاث اعطنيهن، قال نعم، قال عندي أحسن العرب و اجمله، ام حبيبة بنت ابي سفيان ازوجكها، قال نعم، قال: و معاوية تجعله كاتبا بين يديك، قال نعم.

قال: و تؤمرني حتي أقاتل الكفار كما كنت اقاتل المسلمون، قال نعم.

قال ابو زميل: و لولا انه طلب ذلك من النبي ﷺ ما اعطاه ذلك، لانه لم يسأل شيئا الا قال نعم))[٧٢].

فعقب ابن حزم علي الحديث الذي اخرجه مسلم و قال: ((و هذا حديث موضوع لا شك في وضعه و الآفة فيه من عكرمة بن عمار، و لا يختلف اثنان من أهل المعرفة بالاخبار في ان النبيﷺ لم يتزوج ام حبيبة الا قبل الفتح بدهر و هي بارض الحبشة و ابوه ابوسفيان كافر، هذا ما لا شك فيه.

((... و علي كل فلم يوافق ابن حزم رحمه الله احد من أهل العلم في دعواه بالوضع و اشتد انكار بعضهم عليه))[٧٣] و قد ((اتهم ابن حزم عكرمة ابن عمار بوضع هذا الحديث، و ابن حزم وان كان هو اول و آخر من يتهم عكرمة بن عمار بالوضع، لكنه مردود عليه و خالف

---

٧٢ – مكانة الصحيحين لخليل ملا خاطر ص٣٩٢-٣٩٥.

٧٣ – انظر ترجمة عكرمة ابن عمار و توثيق العلماء له في تهذيب التهذيب لابن حجر ج٤ ص١٦٥-١٦٧.

اجماع أهل الرواية و الجرح و التعديل في اصدار هذا الحكم علي عكرمة، و ابن حزم رحمه الله ليس هو من علماء الجرح و التعديل المعتمد علي نقده، و كما انه قد طعن بعكرمة فقد طعن بمن هو اشهر من عكرمة كالامام الترمذي و ابي القاسم البغوي و ابي العباس الاصم وغيرهم رحمهم الله تعالي))[٧٤]

و قد رد الائمة هذا الدعوي علي ابن حزم و بينوا صحة الحديث:

فقال النووي: ((و انكر الشيخ ابو عمرو ابن الصلاح هذا علي ابن حزم و بالغ في الشناعة عليه، قال: و هذا القول من جسارته فانه كان هجوما علي تخطئة الأئمة الكبار، و اطلاق اللسان فيهم قال: و لا نعلم احدامن ائمة الحديث نسب عكرمة ابن عمار الي وضع الحديث، و قد وثقه وكيع و يحيي بن معين و غيرهم و كان مستجاب الدعوة، قال: و ما توهمه ابن حزم من منافاة هذا الحديث لتقدم زواجها غلط منه و غفلة لانه يحتمل انه سأل تجديد عقد النكاح تطييبا لقلبه، لانه كان ربما يري عليها غضاضة من رياسته و نسبه أن تزوج بنته بغير رضاه او انه ظن ان اسلام الأب في مثل هذا يقتضي تجديد العقد و قد خفي اوضح من هذا علي اكبر مرتبة من ابي سفيان ممن كثر علمه و طالت صحبته))[٧٥]

و عقب الامام النووي علي قول ابن الصلاح و قال: ((ليس في الحديث ان النبيﷺ جدد العقد و لا قال لابي سفيان انه يحتاج الي تجديده

---

٧٤ – انظر مكانة الصحيحين لملا خاطر ص٣٩٢ و انظر فتح المغيث للسخاوي ج٣ ص٣٥٩.

٧٥ – كأنه يريد بنت ابي سفيان ام المؤمنين ام حبيبة اذ طلبت نكاح اختها من رسول الله ﷺ.

فلعلهﷺ اراد بقوله «نعم» ان مقصودك يحصل و ان لم يكن بحقيقة العقد والله اعلم.))[٧٦]

قال خليل ملا خاطر بعد ان اورد اجوبة كثيرة لعلماء و تأويلات لم يقبلها، معقبا ان: ((قالت طائفة و هو الذي جزم به ابن كثير و ابن القيم و غيرهما : قولهم ان الحديث صحيح، لكن الغلط وقع من احد الرواة في تسمية ام حبيبة و انما سأل ان يزوجه اختها «عزة» و خفاء التحريم عليه غير مستبعد، فقد خفي علي ابنته ام حبيبة ام المؤمنين رضي الله عنها و هي افقه منه و اعلم.))

((قلت (اي ملا خاطر): و الذي اميل اليه و أراه الصواب ان شاءالله تعالي القول الاخير، لكن مع اختلاف فيما قاله من تخطئة الراوي...)) ثم قال: ((ان ابا سفيان و ام حبيبة رضي الله عنهما رغبا ان يتزوج النبيﷺ عزة بنت ابي سفيان و عرض كل من ابي سفيان و ام حبيبة ذلك علي النبي و قد ثبت حديث ام حبيبة في الصحيحين و غيرهما و لفظه كالآتي:

((عن ام حبيبة بنت ابي سفيان قالت يا رسول اللهﷺ انكح اختي بنت ابي سفيان)) و عند مسلم «عزة» ((فقال او تحبين ذلك؟ فقلت نعم لست لك بمخلية و احب من شاركني في خير اختي، فقال النبيﷺ : ان ذلك لا يحل لي، قلت فانا نحدث انك تريد ان تنكح بنت ابي سلمة)) و في رواية عندهما ((درة بنت ابي سلمة؟ قال بنت ام سلمة؟ قلت نعم فقال لو انها لم تكن ببيتي في حجري ما حلت لي انها لابن اخي من الرضاعة، ارضعتني و ابا سلمة ثويبة، فلا تعرضن عليّ بناتكن و لا اخواتكن)) و

---

٧٦ – انظر شرح صحيح مسلم للامام النووي جزء١٦ ص٦٤

في لفظ عن ام حبيبة ايضا قالت: ((قلت: يا رسول الله هل لك في بنت ابي سفيان، قال فافعل ماذا؟ قلت: تنكح، قال اتحبين؟...))[٧٧]

لذا قال ابن كثير رحمه الله: و الأحسن في هذا انه اراد ان يزوجه ابنته الاخري «عزة» لما رأي في ذلك من الشرف له، و استعان باختها ام حبيبة كما في الصحيحين و انما وهم الراوي في تسميته ام حبيبة[٧٨]

ثم قال معقبا: ((و مقتضي كلامهم رحمهم الله: ان الحديث صحيح لكن وقع خطأ في تعيين الاسم فبدلا من ان يقول الراوي «عزة بنت ابي سفيان» قال ((رملة، ام حبيبة بنت ابي سفيان))

قلت: لكن يوجد ما يدفع هذا التوهم، و ان الراوي لم يخطئ في تعيين الاسم اذا عرفنا ان كنية «عزة» ام حبيبة ايضا و ذلك ما ورد في بعض المراجع من ان كنية «عزة» ام حبيبة ايضا و بهذا يزول كل اشكال في لفظ الحديث الاول))[٧٩]

فبالبحث في خبايا الحديث و فحص كل ملابساته نري ان مسلما في صحيحه اكثر دقة و ادق نظرا من الذين انتقدوه علي صحيحه فعلم العلل و معرفة ما يعل الحديث و ما يتوهم علة امر دقيق يصعب علي غير الائمة الجامعين للاحاديث النبوية و الباحثين في ظرائفها التبين منه و الفرق بين ما هو علة و ما يشبهها، لان نقد الحديث يستدعي لاصابته ان يكون الناقد جامعا لمعارف كثيرة من علم التاريخ و الفقه و غيرهما مما يتعلق بمواضيع الاحاديث و لا يكفي فيه الالمام ببعض الجوانب دون الاخري، فان مرتبة النقد و خاصة نقد المتون مرتبة رفيعة لا يدركها الا

---

٧٧ – الحديث اخرجه مسلم كتاب الرضاع باب تحريم الربيبة و اخت المرأة ح١٤٤٩ عنها.

٧٨ – انظر البداية و النهاية ج٤ ص١٤٤ و ١٤٥ ط: بمكتبة المعارف– بيروت.

٧٩ – انظر مكانة الصحيحين لخليل ابراهيم ملا خاطر ص٣٨٧–٤١١

الجهابذة من العلماء المستقرئين لاطراف الاحاديث و ما يتعلق بها من العلوم او من سار مسارهم و تتبع نفس الطريقة الجامعة لمعارفهم.

اما الحديث الثاني الذي لم يجد له ابن حزم مخرجا:

((قال ابن حزم رحمه الله: و اما الذي في كتاب البخاري – و قد تابعه مسلم عليه– فهو قبل تمام الكتاب باوراق في باب ترجمة ((و كلم الله موسي تكليما))[٨٠] ذكره عن عبدالعزيز بن عبدالله عن سليمان بن بلال عن شريك بن عبدالله بن ابي نمر، قال: سمعت انس بن مالك يقول: ليلة اسري برسول اللهﷺ من مسجد الكعبة «انه جاءه ثلاثة نفر قبل ان يوحي اليه» الحديث و فيه «حتي جاء سترة المنتهي و دنا الجبار، رب العزة فتدلي حتي كان منه قاب قوسين او ادني، فاوحي الله فيما اوحي اليه خمسين صلاة»

قال ابو محمد بن حزم: فهذه الفاظ معجمة منكرة و الآفة من شريك في ذلك اولها قوله«قبل ان يوحي اليه و انه حينئذ فرضت عليه الخمسون صلاة، و هذا بلا خلاف من احد من أهل العلم انما كان قبل الهجرة بسنة بعد ان اوحي اليه بنحو اثنتي عشرة سنة، فكيف يكون ذلك قبل ان يوحي اليه، فنسأل الله العصمة و التوفيق. اهـــ قول ابن حزم))

فمجمل النكات التي انتقدها ابن حزم علي الحديث هو كالآتي:

–كون الاسراء و المعراج قبل البعثة، استنادا الي قوله:«قبل ان يوحي اليه.»

–اتهام شريك بن ابي نمر بانه الآفة في هذه الأغلاط لانه تفرد به.

–دعواه ان الاسراء انما كان قبل الهجرة بسنة.

–استنكاره قوله «ثم دنا الجبار».

---

٨٠ – صحيح البخاري كتاب التوحيد باب(٣٧). و مسلم في الصحيح كتاب الايمان، باب الاسراء برسول الله ﷺ الي السموات و فرض الصلوات ح١٦٢.

–استنادا الي ما ورد «قبل ان يوحي اليه» فالصلوات الخمسون فرضت قبل البعثة.

و قبل الجواب علي هذه الاعتراضات لابن حزم علي الحديث نذكر لفظ الحديث و هو: كما قال الامام البخاري: «حدثنا عبدالعزيز بن عبدالله حدثني سليمان عن شريك بن عبدالله انه قال سمعت ابن مالك يقول: ليلة اسري برسول اللهﷺ من مسجد الكعبة انه جاءه ثلاثة نفر قبل ان يوحي اليه و هو نائم في المسجد الحرام فقال اولهم: ايهم هو؟ فقال اوسطهم: هو خيرهم، فقال احدهم: خذوا خيرهم، فكانت تلك الليلة، فلم يرهم حتي اتوه ليلة اخري فيما يري قلبه و تنام عينه و لا ينام قلبه – و كذلك الانبياء تنام اعينهم و لا تنام قلوبهم– فلم يكلموه حتي احتملوه، فوضعوه، عند بئر زمزم فتولاه منهم جبريل، فشق جبريل ما بين نحره الي لبته حتي فرغ من صدره و جوفه فغسله من ماء زمزم بيده حتي أنقي جوفه ثم اتي بطست من ذهب فيه تور[٨١] من ذهب محشوا ايمانا و حكمة فحشي به صدره و لغاديده[٨٢] ثم أطبقه، ثم عرج به الي السماء الدنيا فضرب بابا من ابوابها فناداه أهل السماء من هذا؟ فقال: جبريل...))الخ الحديث[٨٣]

---

٨١ – هو اناء من حجارة او غيرها مثل القدركما قال ابن حجر في هدي الساري الفصل الخامس في سياق الالفاظ الغريبة و شرحها.

٨٢ – يعني عروق حلقه (المرجع نفسه)

٨٣ – اخرجه البخاري في صحيحه الكتاب السابق نفسه.

و اما الجواب علي ما اعترضه ابن حزم:

اولا: ما زعمه ابن حزم (ان الاسراء كان قبل الهجرة بسنة و انه لا خلاف في هذا بين أهل العلم) فهو مردود، اذ يوجد خلاف كبير في تاريخ الاسراء و المعراج،

قال الامام النووي: و كان الاسراء سنة خمس او ست من النبوة، و قيل سنة اثنتي عشرة منها، و قيل بعد سنة و ثلاثة اشهر، و قيل غير ذلك و كانت ليلة السابع و العشرين من شهر ربيع الاول. و كان الاسراء به مرتين، مرة في المنام و مرة في اليقظة، و رأيﷺ ربه سبحانه و تعالي ليلة الاسرء بعين رأسه هذا هو الصحيح الذي قاله ابن عباس و اكثر الصحابة و العلماءرضي الله عنهم[٨٤]

لهذا قال الحافظ ابن حجر: و بالغ ابن حزم فنقل الاجماع فيه و هو مردود فان في ذلك اختلافا كثيرا يزيد علي عشرة اقوال ثم ذكر نحوا من احد عشر قولا ((منها ما حكاه ابن الجوزي انه كان قبلها بثمانية اشهر و قيل بستة و حكي هذا الثاني ابو الربيع بن سالم و حكي بن حزم مقتضي الذي قبله لانه قال كان في رجب سنة اثنتي عشرة من النبوة، و قيل بأحد عشر شهرا جزم به ابراهيم الحربي حيث قال كان في ربيع الآخر قبل الهجرة بسنة و رجحه ابن المنير في شرحه السيرة لابن عبد البر و قيل قبلها بسنة و ثلاثة اشهر حكاه ابن فارس و قيل بسنة و خمسة اشهر قاله السدي و اخرجه من طريقه الطبري و البيهقي، فعلي هذا كان في شوال او في رمضان علي الالغاء الكسرين منه و من ربيع الاول و به جزم الواقدي و علي ظاهره ينطبق ما ذكره ابن قتيبة و حكي ابن عبد البر انه كان قبلها بثمانية شهرا و عند ابن سعد عن ابن ابي سبرة انه كان في

---

٨٤ – انظر الفتاواي للامام النووي ص١٧و١٨ ط: القاهرة و رتبه علاء الدين ابن العطار.

رمضان قبل الهجرة بثمانية عشر شهرا و قيل كان في رجب حكاه ابن عبد البر و جزم به النووي في الروضة و قيل قبل الهجرة بثلاث سنين حكاه ابن الاثير...))[٨٥].

ثانيا: دعوي ابن حزم رحمه الله اتهام شريك و انه هو الآفة في هذا الحديث لتفرده به فمردود ايضا؛ قال ابو الفضل بن طاهر: تعليل الحديث بتفرد شريك و دعوي ابن حزم ان الآفة منه شئ لم يسبق اليه فان شريكا وثقه ائمة الجرح و التعديل و رووا عنه و ادخلوا حديثه في تصانيفهم و احتجوا به و روي عبدالله بن احمد الدورقي و عثمان الدارمي و عباس الدوري عن يحيي بن معين: «لا بأس به»[٨٦]

و قال ابن عدي((مشهور من أهل المدينة حدث عنه مالك و غيره من الثقات و حديثه اذا روي عنه ثقة لا بأس به الا ان يروي عنه ضعيف. قال ابن طاهر: و حديثه هذا رواه عنه ثقة و هو سليمان بن بلال. قال: وعلي تقدير تسليم تفرده « قبل ان يوحي اليه » لا يقتضي طرح حديثه، فوهم الثقة في موضع من الحديث لا يسقط جميع الحديث و لا سيما اذا كان الوهم لا يستلزم ارتكاب محذور، و لو ترك حديث من وهم في تاريخ لترك حديث جماعة من ائمة المسلمين، و لعله اراد ان يقول بعد ان اوحي اليه فقال قبل ان يوحي اليه))[٨٧]

---

٨٥ – انظر فتح الباري ج٧ ص٢٥٧

٨٦ – انظر المرجع نفسه ج١٣ ص٥٩٢ و ٥٩٣.

٨٧ – المرجع نفسه .

و قال الحافظ ابن حجر في مكان آخر: ((في دعوي التفرد نظر فقد وافقه كثير بن خنيس بمعجمة و نون مصغر عن انس كما اخرجه سعيد بن يحيي بن سعيد الاموي في كتاب المغازي من طريقه))[٨٨]

ثالثا: زعم ابن حزم رحمه الله ان هذا الحديث يدل علي ان الاسراء و المعراج كنا قبل البعثة و ان الصلوات الخمس فرضت قبل البعثة ايضا فمردود، فمنه ما يرد عليه لفظ الحديث اذ يصرح ببعثته، و منه ما يجاب به عليه جمعا بين النصوص، اذ في متن الحديث: «قالوا: و من معك؟ قال معي محمد قالوا و قد بعث؟ قال نعم» عند كل سماء[٨٩] فهذا يدل علي ان المعراج و من ثم فرض الصلوات انما كان بعد البعثة، لا قبلها، فسقط التشنيع.

قال: و اما قوله «قبل ان يوحي اليه» فانه يتعارض مع قوله و قد بعث؟ قال نعم» فاما ان يحمل النصان علي الظاهر و هذا ما مال اليه بعض الائمة من ادعائهم ان المعراج المنامي كان قبل البعثة لكن هذا مخالف لما عليه عامة أهل العلم من المحدثين و الفقهاء و المتكلمين، واما لابد من تأويل احد الفظين بحيث يجمع بين النصوص و لا يصح حجر احد النصين بدون دليل قاطع.

فنقول هنا ان الملائكة الثلاثة اتوا النبي في وقت الارهاصات و قبل بدء نزول وحي اليه ثم ذهبوا، ثم اتوه مرة بعد البعثة و حصل بعد المجئ الثاني المعراج، و هذا الجمع اولي من طرح رواية من اعتمده علماء الجرح و التعديل، و ادخلوا رواياته في مصنفاتهم علما بان هذا الجمع لا تعسف فيه و يشهد لذلك قول عائشة رضي الله عنها: «اول ما بدئ به

---

٨٨ – المرجع السابق نفسه ص٥٨٧.

٨٩ – الحديث سبق تخريجه في ص ١٤٤.

رسول الله من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يري رؤيا الا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب اليه الخلاء.».[٩٠]

قال الحافظ ابن حجر في قوله: «فلم يرهم»: ((اي بعد ذلك حتي اتوه لليلة اخري و لم يعين المدة اللتي بين المجئين فيحمل علي ان المجئ الثاني كان بعد ان اوحي اليه و حينئذ وقع الاسرء و المعراج و قد سبق بيان الاختلاف...

ثم قال: ((و اذا كان بين المجيئين مدة فلا فرق في ذلك بين ان تكون تلك المدة ليلة واحدة او ليالي كثيرة او عدة سنين، و بهذا يرتفع الاشكال عن رواية شريك و يحصل به الوفاق ان الاسراء في اليقظة بعد البعثة و قبل الهجرة، و يسقط تشنيع الخطابي و ابن حزم و غيرهما بأن شريكا خالف الاجماع في دعواه ان المعراج كان قبل البعثة والله اعلم.

و اقوي ما يستدل به ان المعراج بعد البعثة قوله في هذا الحديث نفسه ان جبريل قال لبواب السماء اذ قال له أبعث؟ قال نعم فانه ظاهر في ان المعراج كان بعد البعثة فيتعين ما ذكرته من التأويل))[٩١]

---

٩٠ – انظر ذلك بالتفصيل في مكانة الصحيحين لخليل ابراهيم ملا خاطر ص٤١٢–٤٦٨ .

٩١ – فتح الباري ج١٣ ص٥٨٧ و ٥٨٧

المطلب الثاني: نقد الصحيحين عند المستشرقين:

لم يبد المستشرقون عنهم ابتكارا في نقدهم للصحيحين و لا غيرهما من مصادر الحديث، بل تتبعوا الانتقادات التي صدرت من المحدثين القدامي و آراءهم لعلمية و النقدية للاحايث فتمسكوا بها كمنطلق لهجماتهم علي مصادر السنة و خاصة الصحيحين.

و لم ينتبهوا الي ما بني الائمة انتقاداتهم عليه من الاصول و القواعد العلمية المنضبطة او الي المسار الذي سلكوه في الانتقاد و كذلك لم يروا النتائج التي توصلوا اليه بعد نقدهم للاحاديث النبوية، لانهم لم يريدوا النقد العلمي لها، اي النقد الذي لا يتعين نتيجته قبل اتمامه بل النتيجة يمكن ان يكون وفق مراد الناقد او يكون خلاف مراده، لذلك ركزوا علي ذات النقد من قبل الائمة و حمّلوها ما ارادوا من النتائج.

فكما انتقد الائمة الصحيحين من ناجية الاسانيد هم كذلك انتقدوهما او من ناحية الرجال فهم كذلك اخذوا علي رجالهما او اذا انتقدهما الائمة في عدم استيعاب الصحيح هم ايضا ذكروا ذلك، وهلم جرّا، و لكن بروح آخر غير روح النقد العلمي البناء الذي يتحقق و يبحث عن الحقيقة العلمية، و التي اتصف بها نقاد الحديث من الائمة و العلماء.

و لذلك نري الائمة كما سبق[٩٢]، يصلون الي نتائج مختلفة في نقدهم فمع اخذهم علي مصنف ما، يعترفون ايضا بما أصاب في كثير من المواضع الاخري او يعترفون بان الحديث الذي انتقد عنده، قد ورد من طرق أخري و قد صحح، اوله عاضد يجبر ضعفه، او ان الرجل اذا وهم في حديث لا يحكم عليه بالوهم دائما و في كل رواياته، او اذا

---

٩٢ – انظر المطلب السابق ص ١١١ –١١٣.

ضعّف او اختلط يميزون بين ما هو فيه ضعيف او مختلط و بين ما هو اوثق الناس فيه مثلا.

و لكن المستشرقين لا يري منهم رغم ادعائهم المنهج العلمي و الالتزام بالقواعد العلمية غير نتيجة واحدة تنتهي بضرب الاحاديث من أصولها و تضعيف رجالها تضعيفا باتّا، لا سيما و أنهم يضعفون أحاديث و رجالا قد صرح الائمة بصحتها و توثيقها، و ذلك لم ينتج الا عن امرين أساسيين هما:

١- عدم التخصص او عدم العلم بالاحاديث و بعلوم الحديث.

٢- سوء النية و القصد في نقدهم للاحاديث النبوية.

قال الامام مسلم رحمه الله: ((و اعلم رحمك الله ان صناعة الحديث و معرفة أسبابه من الصحيح و السقيم انما هي لأهل الحديث خاصة لانهم الحفاظ لروايات الناس، العارفون بها دون غيرهم... و أهل الحديث هم الذين يعرفونهم و يميزونهم حتي ينزلوهم منازلهم في التعديل و التجريح))[٩٣]

فالمستشرقون و تلاميذهم غير مؤهلين للتعرض لنقد الاحاديث اصلا لانهم ليسوا من العارفين بعلوم الحديث و علله و ليسوا من العارفين ايضا بعلم الرجال و الجرح و التعديل و ذلك بين من انتقاداتهم و هجومهم الغير المنضبط علي الاحاديث فنري اكثر انتقاداتهم ((موجهة الي متون الاحاديث بغض النظر عن صحة السند و قوته، و لهذا لا تجد ضابطا لهذه الطعون حيث ان استشكال الاحاديث مسألة نسبية، سببها تفاوت العقول في مداركها و لو ترك الامر لعقول الناس لاصبحت الامر فوضي، و لاصبحت السنة النبوية في مهب الريح، حيث تجد شخصا

---

٩٣ – التمييز للامام مسلم بن الحجاج ص٢١٨ .

يثبت حديثا لانه يوافق عقله و هواه و ذاك يرده؛ و كل واحد يدعي ان عقله هو العقل السليم و ان ذهنه هو الذهن المتوقد البصير، و تجد ان من ينقد هذه الاحاديث يري تعارض المعقول حسب فهمه او تنافي ظاهره القرآن في نظره، او تتناقض مع احاديث اخري وفق اجتهاده))[٩٤]

و الذي يدل علي سوء نيتهم و قصدهم في نقد الاحاديث ما يلي:

الف- تتبع الاوهام و الاخطاء التي وقع فيه بعض المحدثين دون اشارة الي مايصلحها او يجبرها، و كذلك ذكر انتقادات بعض الائمة علي بعض الاحاديث دون اي اشارة الي اقوالهم الاخري المبينة لمغزي تلك الانتقادات.

ب- كون غالبيتهم من اليهود و النصاري و هم من قال الله جل شأنه فيهم: ﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ[٩٥]﴾ و قال: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [٩٦].

ج- نوعية كثير من الاحاديث التي ينتقدونها فكما نقل خليل ابراهيم عن بعضهم في سياق رده علي ما يدعو اليه المستشرقون، قال: ((و ان يظهر شقي آخر يطالب بتطهير البخاري مما فيه من الاسرائيليات، و العجب من هذا الشقي الطالح انه ذكر عشرات الاحاديث و اذا كلها تدل علي رفعة مكانة النبيﷺ و سمو منزلته عند ربه عزوجل كالمعراج و شق الصدر و نبع الماء من بين اصابعهﷺ [٩٧] بل ينفي اغلب المعجزات حتي المتواتر منها.

---

٩٤ – مناهج المحدثين لد. ياسر الشمالي ص١٠٩و١١٠ ط: الثانية ٢٠٠٣ م بدار الحامد- عمان

٩٥ – سورة البقرة آية١٢٠

٩٦ – سورة آل عمران آية١١٨

٩٧ – انظر المطلب السابق عند نقد بعض الاحاديث علي الصحيحين في متونها ص ١٣٨.

((فما عسي ان يقال لامثال هؤلاء؟انهم لم يعرفوا اسلوب أهل الحديث، و ليسوا من أهل الاختصاص، لهذا يشك الانسان في نواياهم و مقاصدهم و خاصة في هذا الزمان الذي تقمص كثير من اليهود و النصاري لباس المسلمين))[٩٨]

و لهذين السببين الاساسيين عند المستشرقين و تلاميذهم ظهرت اختلال منهجي في نقدهم للاحاديث النبوية، من وجوه كثيرة نجملها في عشرة مآخذ عليهم تبين طريقتهم في النقد و كذلك نواياهم فيه:

١- وضع النصوص في غير موضعها و تحميلها ما لا تطيقه الفاظها و لا يستمد من معانيها: كما اخذ بعضهم علي ابي هريرة رواية حديث رؤية الله يوم القيامة[٩٩] و اسكاتها[١٠٠].

فقال معقبا علي حديثين: ((قسما بالله اليس هذا الكلمات كلمات كفرية ان يجسم الله نفسه و يريها للبشر؟

ثم يقول: و اكبردليل علي صحة مدعانا ان مسلم بن الحجاج جعل في صحيحه بابا في اثبات رؤية الله تعالي و اورد فيه احاديث مجعولة وضعها ابوهريرة و زيد بن اسلم و سويد بن سعيد و آخرون...[١٠١]

---

٩٨ – مكانة الصحيحين لملاخاطر ص١٩٨ و١٩٩.

٩٩ – الحديث اخرجه البخاري في الصحيح كتاب التوحيد باب(٢٤) ح٧٤٣٤- ٧٤٣٩. عن جرير بن عبدالله و عن ابي هريرة و ابي سعيد الخدري و آخرين و مسلم في صحيحه كتاب الايمان باب اثبات رؤية المؤمنين ربهم ح١٨٠ عن قيس و ١٨٢ عن ابي هريرة

١٠٠ – الحديث اخرجه البخاري كتاب التفسير باب (٥٠) ح٤٨٤٨ عن ابي هريرة و٤٩و٥٠ عنه و عن انس و مسلم في صحيحه كتاب الجنة و صفة نعيمها، باب: النار يدخلها الجبارون ح٢٨٤٨عنه و ٨٤٦ عن ابي هريرة.

١٠١ – انظر ليالي بيشاور في الدفاع عن حريم التشيع لسلطان الواعظين الشيرازي ص١٩٤-٢٠٣ ط: بدار الكتب الاسلامية طهران و ذلك باللغة الفارسية. و انظر المناظرة

٢- اعتمادهم علي نصوص مفردة مقتطعة عما ورد في موضوعها مما يوضح المراد منها و يبينه و ذلك كثير في ابحاثهم، و منه استدلال «جولدتسيهر» المستشرق المجري اليهودي علي ان تصنيف الحديث تأخر الي القرن الثالث بما ورد عن الامام أحمد انه قال في سعيد بن ابي عروبة: «هو اول من صنف الابواب بالبصرة... لم يكن له كتاب انما كان يحفظ»[١٠٢] فاستدل بقوله لم يكن له كتاب»علي: انه لم يؤلف كتابا))[١٠٣] مع ان المحدثين يستعملون هذا في الدلالة علي ان المحدث حافظ متين الحفظ لا يعتمد علي الكتاب في روايته للحديث، و لا يدل علي ان المحدث لم يصنف كتابا من محفوظاته، و هو يصرح في اول كلمته بانه صنف و الشواهد علي ذلك كثيرة في ترجمة سعيد من كتب الرجال.[١٠٤]

٣- انهم يعولون علي مصادر ليست في مستوي البحث العلمي مثل كتاب الاغاني لابي الفرج الاصبهاني و هو ليس كتابا علميا و لا كتاب حديث انما يعتمد عليه في االادب و الفكاهات، ثم هو صاحب بدعة تحمله علي الطعن في ائمة الاسلام و مع ذلك فلم يبال ناقد منهج المحدثين ان يستشهد به في الحط من قدر امام جليل كالامام مالك بن انس[١٠٥].

العلمية لمحمد صادق نجمي في جواب القاضي الخضري ص١٦٢-١٧٢ ط: ١٩٩٦م بقم بالفارسية ايضا.

١٠٢ - تهذيب التهذيب ج٤ ص٥٧ و انظر تذكرة الحفاظ ج٢ ص٧٧٤.

١٠٣ - تاريخ التراث العربي ج١ص٢٢٦

١٠٤ - انظر تذكرة الحفاظ لمحمد بن طاهر القيسراني ج٢ ص٧٧٤ و الرواة الثقات للذهبي ص٩٧.

١٠٥ - انظر كتاب جولد تسيهر بالانجليزية نقل عنه فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي ج١ ص ٢٢٦.

٤- انهم يوردون مقدمات جزئية ضعيفة ثم يبنون عليها نتائج ضخمة فضفاضة لا تناسب تلك المقدمات.

و نتخذ هنا حديث الهروي المختلق في ذم الشافعي و مدح ابي حنيفة مثالا لذلك: فهذا الحديث زعم الناقد[١٠٦] انه درج في الناس و غفل المحدثون عنه، بينما هو من اشهر الاحاديث الموضوعة حتي عند عوام الناس فضلا عن العلماء.

يقول الدكتور نور الدين عتر: ((و لو فرضنا ان باحثا وجد حديثا ضعيفا جاز علي بعض المحدثين فهل يدل ذلك علي فشل منهج النقد من اساسه؟ كلا فان القانون كثيرا ما يكون سليما ثم تأتي الآفة من تفرد بعض العاملين به او من ذهوله، فهذا لو تحقق انما يكون سهوا من المحدث الذي جاز عليه الحديث.

و أي علم في الدنيا لم يتعرض عالم من علمائه للنقد في بعض بحثه ثم لم يكن ذلك مسقطا لذلك العلم و لا لذلك العالم الا اذا كثر منه ذلك، فانه تكون اخطاؤه محسوبة عليه، تضعف الثقة و يبقي بنيان العلم شامخا))[١٠٧]

٥- اغفال الحقائق التي تخالف استنتاجاتهم و تبطلها و من ذلك ان «جولد تسيهر» حكم بالوضع علي الرواية الصحيحة: «ان عمر بن عبدالعزيز كتب الي ابن حزم ان يدون حديث رسول اللهﷺ»[١٠٨]

---

١٠٦ - هو جولد تسيهر.

١٠٧ - منهج النقد في علوم الحديث ص٤٨٠ و ٤٨١.

١٠٨ - انظر الاثر في التمهيد لابن عبد البر عن طريق ابن وهب عن مالك ج١ ص٨٠و٨١ ط: ١٣٨٣هـ بوزارة الاوقاف- المغرب، حققه مصطفي بن احمد العلوي و آخرون و اخرجه ابوبكر البيهقي بسنده عن عبدالله بن دينارفي المدخل الي السنن الكبري ج١ ص٣٢٣ ط: ١٤٠٤ه بدار الخلفاء للكتاب الاسلامي - الكويت

قال تسهير: ((ان هذا الخبر بعينه فيه نظر، فلم يرو عن مالك الا في رواية واحد من روايات الموطأ هي رواية الشيباني و قد تلقف هذا الخبر الواحد علماء الحديث المتأخرون فكان منطلقا لهم و روجوا له، و هذا الخبر ليس الا تعبيرا عن الرأي الحسن الساعد حول الخليفة الورع و حبه للسنة.))[١٠٩]

فعقب عليه الفؤاد سزكين بقوله ((و لكن لا يجوز لنا ان نبادر فنزعم ان هذا الخبر الذي ورد في الموطأ برواية الشيباني تلميذ مالك لا يعكس الاّ حسن رأي المتأخرين فليست كل روايات الموطأ بين ايدينا فنحكم بعدم ورود هذا الخبر الاّ في رواية واحدة، و فوق هذا فجولد تسيهر يعلم ان هذا الخبر وارد كذلك في سنن الدارمي، هذا و قد ذكره كل من ابن سعد و البخاري))[١١٠]، فلا ينفعه هذا الإدعاء اذلم ينفرد مالك بتخريج هذا الاثر بل ورد في أصح وأثبت المراجع الحديثية كما رأينا.

علي أنه لو سلّم لتسيهر دعواه ان التفرد بشئ يبطله فانه يؤدي الي بطلان امور كثيرة اتي بها في كتبه و ابحاثه هي لباب مقاصده فيها، فهل يقبل ان يسحب حكمه هذا عليه؟

٦- يقول فؤاد سزكين: ((هذا و نري لزاما علينا ان ننبه الي ان جولد تسيهر لم يدرس كتب علم اصول الحديث دراسة شاملةرغم انه عرف قسما منها كان ما يزال مخطوطا في ذلك الوقت))[١١١] و هذا داء

---

١٠٩ – انظر تاريخ التراث العربي ج١ ص٢٢٦.

١١٠ – انظر صحيح البخاري كتاب العلم باب(٣٤) و سنن الدارمي ج١ ص١٣٧ كتاب العلم باب(٤٣) و طبقات ابن سعد ج٢ ص٣٨٧.

١١١ – تاريخ التراث العربي ح١ ص٢٢٦

الادواء أن يحكم الرجل علي الاحاديث النبوية بدون علم و يعارض ائمة الفن و علماءه.

٧- نقل اقوال العلماء و المحدثين مقتطعا و منحصرا فيما يدعم مذهبهم بحيث لو نقل كلامهم كاملا لنفي ادعائهم او علي اقل التقدير لعدّله.

قال محمود ابو رية في اثبات ادعائه بان البخاري يروي الاحاديث بالمعني و من ثم يستنتج ان احاديثه المروية في الجامع الصحيح ليس دقيقة و صحيحة لدرجة عالية، ان الخطيب البغدادي نقل عن والي بخاري ان محمد بن اسماعيل قال: ((رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام و رب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر، قال فقلت له يا اباعبدالله بكماله؟ فسكت))[١١٢]

و تغافل عن ان هذا الكلام قيل في سياق بيان حفظ الامام البخاري و قدرته و اتقانه، فلو نظر الي قبيل هذا الكلام للخطيب لرأي ان البخاري قال(اخرجت هذا الكتاب يعني الصحيح من زهاء ستمائة الف حديث) و قال: ((ما وضعت في كتاب الصحيح حديثا الا اغتسلت قبل ذلك و صليت ركعتين))[١١٣]

و لو نظر الي بُعيد هذا الكلام الذي نقله لرأي ايضا ما يدل علي حفظه الفريد فقال الخطيب البغدادي: ((اخبرني ابو الوليد قال أنبأنا محمد بن احمد... سمعنا ابا سعيد بكر بن منير يقول سمعت محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيره الجعفي يقول: كنت عند ابي حفص احمد بن حفص

---

١١٢ – انظر اضواء علي السنة المحمدية ص٢٧٣ ط: السادسة بدار المعارف – القاهرة و انظر قول الخطيب في تاريخ بغداد ج١٢ ص١١

١١٣ – المرجع السابق نفسه للخطيب ص٩.

اسمع كتاب الجامع، جامع سفيان في كتاب والدي فمر ابو حفص علي حرف و لم يكن عندي ما ذكر، فراجعته فقال: كذلك، فراجعته الثانية فقال: كذلك، فراجعته الثالثة فسكت سويعة ثم قال من هذا؟ قالوا هذا بن اسماعيل بن ابراهيم بن بردزبه، فقال ابو حفص: هو كما قال، و احفظوا فان هذا يوما يصير رجلا))[١١٤]

و ادعي ابورية ان البخاري ترك كتابه مسودة قبل ان يتم تبييض كتابه و استدل بقول ابن حجر في هدي الساري[١١٥] و استنتج منه اعاءه و ترك قول ابن حجر في كتابه صراحة انه قد ((حول البخاري تراجم جامعه- يعني بيضها- بين قبر النبي و منبره و كان يصلي لكل ترجمة ركعتين))[١١٦]

و لم ينتبه الي انه قد اتهم ابن حجر من اعتقد عدم تبييض البخاري كتابه بالغفلة و قال عند بيان انواع التراجم في صحيح البخاري و ضوابطه و مقاصده فيها و كيفية التوفيق بينها و بين الاحاديث تحتها: ((و للغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر انه ترك الكتاب بلا تبييض و من تأمل ظفر و من جد وجد و قد جمع العلامة ناصر الدين احمد بن منير خطيب الاسكندرية من ذلك اربعمائة ترجمة و تكلم عليها و لخصها القاضي بدر الدين ابن جماعة و زاد عليها اشياء...))[١١٧]

---

١١٤ - المرجع نفسه ص١١.

١١٥ - هدي الساري ص٨و٩.

١١٦ - المرجع نفسه ص ١٤

١١٧ - هدي الساري ص١٧و ١٨.

٨- الانهزام النفسي (فيما يخص تلاميذ المستشرقين من ابناء المسلمين) امام هجمات الكفار و ذلك لعدم معرفتهم بتاريخ الامة و تراثها العلمي و الحضاري، لذلك فسرعان ما يستسلموا تجاه كل منتقد لمصادر الدين و يحسبونه كاشفا لحقائق عصرية جديدة تنفي كثيرا من الحقائق الدينية، خاصة الغيبية منها و كذلك ما يتعلق بالمعجزات النبوية[١١٨].

قال الدكتور فؤاد سزكين: ((بعض الناس ممن لم يتمعن منهج المحدثين و اعمالهم العلمية القيمة تصور هذا المنهج النقدي تصورا شائها يقلب حقيقته و يغير الواقع تغييرا يدعو للنقد و الاعتراض، و هو فيما يبدو ما وقع فيه كثير من المستشرقين الذين كتبوا عن هذا العلم، و اذا بهم ينتقدون عمل المحدثين و يطعنون فيه بمطاعن شاعت بينهم.

و ان كان قد حمل رايتها احد كبرائهم مثل «جولد تسيهر» المستشرق المجري اليهودي الذي فاق غيره حتي يعتبر الدارسون – اي من المستشرقين و اتباعهم- ما توصل اليهم في هذا الصدد الي نتائج حاسمة علي وجه العموم، و كان حسبهم عند التعرض للقضايا الاساسية و التفصيلات الجزئية ان يحيلوا علي نتائج جولد تسيهر))[١١٩]

٩- الخلط بين كلام الائمة من علماء الاسلام البارزين و بين كلامهم انفسهم في توجيه النقد لحديث ما، بحيث لا يفرق بين كلام ذلك الامام من كلامهم حتي يصادروا كلامه و يجعلونه داعما لما يريدون،

---

١١٨ – انظر كتاب تدوين السنة لابراهيم فوزي حيث يترك اقوال الائمة و حتي الصحابة في موضوع ما و يستدل بقول معاصرية من المستشرقين او اساتذته ص٢٤٥-٢٤٨.

١١٩ – تاريخ التراث العربي ج١ ص٢٢٥ بحث كتابة الحديث.

فهم لا ينقلون كلام العلماء كاملا دون تقطيع مثل ما سبق في بند السابع من هذه المآخذ.[١٢٠]

١٠- عدم التحرز من الكذب حتي علي الثوابت التاريخية و العلمية في الانتصار لمذهبهم[١٢١]، و هذا دليل قوي علي ان هؤلاء لا يريدون نقدا علميا بل هدفهم هو هدم السنة و مصادرها و الانتقاص من صاحبها عليه الصلاة و السلام، لا غير.

كما كذب ابو رية علي الصحابي الجليل ابي هريرةﷺ فقال انه لم يصحب النبي محبة او من اجل الهداية، بل صحبه «علي ملئ بطنه» فهذا كلام قاله ابو هريرة نفسه لكن في سياق يغير هذا المعني تماما و ليس كما افتري هذا الرجل بانه كان أكولا، نهما، صحب النبي لذلك و اتهمه ايضا بانه كذاب و الاّ فلمَ لم يرو مثله اصحاب آخرون.[١٢٢]

اجاب علي هذا الافتراء ابو هريرة نفسه حيث قال فيما اخرجه البخاري عنه انه ((قال: ان الناس يقولون اكثر ابو هريرة و لولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثا، ثم يتلو: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ* إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ.[١٢٣]﴾ ان اخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق

---

١٢٠ – انظر للتأكد من مدعانا كتاب محمود ابو رية (اضواء علي السنة المحمدية) ص٢٥٨-٢٦١.

١٢١ – انظر كتاب ليالي بيشاور في الدفاع عن حريم التشيع لسلطان الواعظين الشيرازي ص١٩٤-٢٠٣ وانظر ايضا ما سبق في المبحث الثالث من الفصل الثاني عند الكلام عن النقد المهاجم للسنة النبوية.

١٢٢ – انظر اضواء علي السنة المحمدية ص١٧٠

١٢٣ – سورة البقرة آية ١٥٩-١٦٠

بالاسواق و ان اخواننا من الانصار كان يشغلهم العمل في اموالهم، و ان ابا هريرة كان يلزم رسولﷺ بشبع بطنه، و يحضر ما لا يحضرون و يحفظ ما لا يحفظون))[١٢٤]

هذا القول من ابي هريرة ﷺ مبين و مفسر لعمله، بحيث لا يحتاج الي اي تعليق او توضيح لمن يستسلم للحق او ينصف من نفسه.

فنري ان الجهل قد ساق هؤلاء المستشرقين و تلاميذهم الي ابداء العداء للسنة النبوية باشكال مختلفة و بطرق مشروعة و غير مشروعة مثل الكذب و التلفيق بين الحقائق و الاكاذيب سواء و مصادرة اقوال الآخرين، و ما الي ذلك من اساليب التشويه لسمعة السنة النبوية.

و كثير منهم يقصر نقده علي الصحيحين للبخاري و مسلم و بادعائات غريبة ((و ذلك لانهم يعلمون ان اصح كتب الحديث علي الاطلاق الصحيحان البخاري و مسلم، فاذا طعن فيهما كان الطعن فيما سواهما سهلا و يسيرا بل لا يحتاج الي ذلك في غيرهما و قد ظهر هذا التيار بصور مختلفة، ظهر بمقالات في مجلات... و بعناوين براقة: «ليس كل ما في الصحيحين صحيحا» و «لا يثبت من الصحيحين الا الصحيح» و من العجب ان هؤلاء الكتاب ليسوا من أهل العلم و لا هم معروفون بالتدين و ادعوا ان في الصحيحين احاديث موضوعة...

و من صور الطعن في السنة النبوية و علي الاخص في الصحيحين ذلك التشكيك في صحة هذين الكتابين و ان اليهود و النصاري و المستشرقين قد

أضافوا الي الكتابين ما ليس فيهما عند ما طبع الكتابان في المطابع الحديثة، و هذا التشكيك فاضح البطلان، و واضح الكذب، اذ مكتبات

---

١٢٤ – الحديث اخرجه البخاري كتاب العلم باب(٤٢) ح١١٨ عنه

الاسلام شرقا و غربا و شمالا و جنوبا تحوي الوف النسخ المخطوطة من الكتابين و غيرهما من كتب السنة، و تروي كلها بالاسانيد المتصلة من علمائنا اليوم الي اصحاب تلك المؤلفات من البخاري و مسلم وغيرهما من ائمة الاسلام رحمهم الله تعالي))[١٢٥]

هذا مجمل او مختصر من منهج المستشرقين في نقد الاحاديث النبوية عامة و الصحيحين خاصة و لبناء نقد هم علي مباني غير علمية نري ان الاّ نطوّل في الرد عليهم و منا قشة آرائهم اكثر من هذا فهي لا تبني عليها حصيلة علمية او عملية.

١٢٥ – مكانة الصحيحين لخليل ابراهيم ملا خاطر ص٤٦٩-٤٧٣

الفصل الرابع: منهج الدارقطني في النقد والاستدراك علي الصحيحين:

المبحث الاول: منهج الدارقطني في الجرح و التعديل.

المبحث الثاني: منهج الدارقطني في النقد و الاستدراك علي الصحيحين.

المبحث الثالث: انواع الاحاديث التي انتقدها الدارقطني في الصحيحين:

المبحث الاول: منهج الدارقطني في الجرح و التعديل:

الجرح و التعديل من اهم انواع علوم الحديث و أدقها لأن به يعرف نقلة الاخبار و به يعرف الصحيح من السقيم من الاحاديث و الآثار.

لهذا فلم يتطرق اليه الا من برز في الحديث و علومه حتي بلغ مرتبة الامامة فيها. و لم يقبلوا ذلك عن من لم يمعن النظر في علوم الحديث و لم يكن عالما بأسباب الجرح و التعديل، ورعا، دينا.

و للسبب نفسه و لكي يجمع اطراف هذا العلم و لا يكون مبعثرا دون اطار او ضابط، صنف فيه الائمة التصانيف و ابدوا آرائهم فيه و عقبوا علي اقوال بعضهم البعض

قال السيوطي رحمه الله: ((فيه تصانيف كثيره لأئمة الحديث: منها مفرد في الضعفاء ككتاب البخاري و النسائي و العقيلي و الدارقطني وغيرها.

و في الثقات: ككتاب الساجي و ابن حبان، و الأزدي، و الكامل لابن عدي[1] الا انه ذكر كل من تكلم فيه و ان كان ثقة و تبعه علي ذلك الذهبي في الميزان، الا انه لم يذكر احدا من الصحابة و الأئمة المتبوعين، و فاته جماعة ذيّلهم عليه الحافظ ابو الفضل العراقي في مجلد و عمل شيخ الاسلام لسان الميزان ضمنه الميزان و زوائد و للذهبي في هذا النوع: المغني، كتاب صغير الحجم نافع جدا من جهة انه يحكم علي كل رجل بالأصح فيه بكلمة واحدة علي إعواز فيه...

---

١ – الكامل لابن عدي هو «في الضعفاء و المجروحين» و ليس في الثقاة كما قال السيوطي و لعله جعله في هذا القسم لانه يذكر فيه الثقاة المتكلم فيهم ايضا. و لكن اختص لذلك ايضا القسم الثالث.

و منها مشترك جمع فيه الثقات و الضعفاء: كتاريخ البخاري و ابن ابي خيثمة ما اغزر فوائده و الجرح و التعديل تصنيف ابن ابي حاتم و ما أجله و طبقات ابن سعد و تمييز النسائي و غيرها))[٢]

و لان علم الجرح و التعديل يتطرق الي الرجال و معرفة احوالهم و رواياتهم و كيفية علاقتهم بمن فوقهم او دونهم في نقل الأخبار و الاحاديث النبوية، اختلفت آراء الائمة فيه و تباينت فنري احدهم يوثق رجلا يضعفه امام آخر او يضعفه امام بسبب من أسباب الجرح يري فيه لا يري غيره كذلك، او يضعفه في روايته عن شيخ و يوثقه غيره فيه و اختلف حتي آراء امام و احد في رجل معين فاحيانا يوثقه و يضعفه أحيانا أخري او يوثقه اذا روي عن شيوخ بلد ما، و يضعفه في الرواية عن شيوخ بلد آخر او يختلف رأيه فيه بتغير شيوخه و من ينقل عنهم الحديث.

يرجع السبب في ذلك أن الجرح و التعديل للرجال عمل اجتهادي يختلف آراء الائمة فيه حسب سعة معرفتهم للرجال و كذلك حسب الحالات المختلفة و المتغيرة بالنسبة للرجال و يختلف ايضا باختلاف مذاهب الائمة في الجرح و التعديل و تباين آرائهم في الأسباب القادحة في الراوي من غيرها

قال العلامة الباجي: ((احوال المحدثين في الجرح و التعديل مما يدرك بالاجتهاد و يعلم بضرب من النظر))[٣]

---

٢ – تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ص٢٠٨ و ٢٠٩.

٣ – التعديل و التجريح لسليمان الباجي ج١ ص٢٨٠

و قال الحافظ المنذري: و اختلاف هؤلاء النقاد كاختلاف الفقهاء كل ذلك يقتضيه الاجتهاد[٤] وهذا ابن معين يجيب باجتهاده عن احوال الرجال عند ما يسأله كل من عباس الدوري و عثمان الدارمي و ابو حاتم و طائفة فيجيب كل واحد منهم بحسب اجتهاده و من ثم اختلفت آراؤه و عباراته في بعض الرجال، كما اختلفت اجتهادات الفقهاء المجتهدين، و صارت لهم في مسألة أقوال.[٥]

قال الذهبي: ((فان ابا زكريا (يقصد ابن معين) من احد ائمة هذا الشأن و كلامه كثير الي الغاية في الرجال و غالبه صواب و جيد، و قد ينفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل فيلوح خطؤه في اجتهاده بما قلناه، فانه بشر من البشر و ليس بمعصوم بل هو في نفسه يوثق الشيخ تارة و يلينه أخري، يختلف اجتهاده في الرجل الواحد فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت))[٦]

و ليس معني هذا أن امر الجرح و التعديل امر فوضي لا ضابط له و لا عنان فانه لا يقبل الا من امام في هذا الشأن عارف بأسبابه و ملابساته، و من اجل ذلك ايضا اشترطوا في الجرح ان يكون مفسر السبب حتي قال الامام الشافعي رحمه الله في كتابه الأم: ((لا يقبل الجرح من احد من خلق الله؛ فقيه، عاقل، دين، و لا غيره الا بان يقفه علي ما يجرحه به، فاذا كان ذلك مما يكون جرحا عند الحاكم قبله منه و اذا لم يكن جرحا عنده لم يقبله... و لقد حضرت رجلا صالحا يجرح رجلا،

---

٤ – رسالة في الجرح و التعديل لعبد العظيم المنذري ص٤٧ ط: الاولي ١٤٠٦هـ بمكتبة دار الاقصي– الكويت.

٥ – انظر ذكر من يعتمد قوله في الجرح و التعديل للامام الذهبي ص١٧٢

٦ – الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي ص٣٠ .

مستهلا بجرحه، فألح عليه بأي شئ فقال ما يخفي عليّ ما تكون شهادة به مجروحة فلما قال له الذي يسأله عن الشهادة: لست اقبل هذا منك الا ان تبين، قال رأيته: يبول قائما. قال: و ما بأس بان يبول قائما؟ قال: ينضح علي ساقيه و رجليه و ثيابه ثم يصلي قبل ان ينقيه، قال افرأيت فعل فصلي قبل ان ينقيه و قد نضح عليه؟ قال لا و لكني أراه سيفعل.

قال الامام الشافعي: ((و هذا الضرب كثير في العالمين، و الجرح خفي فلا يقبل لخفائه و لما وصفت من الاختلاف، الا بتصريح الجرح))[٧]

و عدّ الخطيب البغدادي امثلة لهذا النوع من الجرح الذي لا يقبل لانه مبني علي اسس غير علميه و عقد له بابا اورد فيه كثيرا من هذه الامثله:

منها: ان يحيي بن معين طعن علي عامر بن صالح لانه رآه يسمع من حجاج و هو اصغر منه حتي رد عليه الامام احمد.

و منها: طعن وهب بن جرير علي صالح بن ابي الاخضر لعدم فرقه بين القراءه و السماع.

و منها: طعن شعبة علي رجل و أمر بمحو حديثه لانه رآه يركض علي فرس او حمار

و منها: ان جرير طعن علي سماك بن حرب لانه رآه يبول قائما.

و منها: ترك الحكم بن عتبة رواية زاذان لانه كان كثير الكلام، و لا غير.

و قد طعن بعضهم في بعض بسبب غريب جدا و هو انه لم يسمع ما عنده من الحديث بل سمع من غيره[٨]

---

٧ – كتاب الام لمحمد بن ادريس الشافعي ج٦ ص٢٥ ط: الثانية:١٣٩٣هـ بدار المعرفة– بيروت

فأئمة الجرح و التعديل ليسوا علي و تيرة و احدة من الدقة في الأمر و لا في سعة العلم و المعرفة بالرجال و يصدر عن بعضهم احيانا تشديد غير مقبول فيجرحون بغلطة او غلطتين او دون غلطة كما ذكر.

و لذلك قسم بعض العلماء ائمة الجرح و التعديل الي أقسام ثلاثة سواء من تلكم منهم في الرجال قليلا او كثيرا او في بعض الاحيان: ((قسم منهم متعنت في التوثيق، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين و الثلاث فهذا اذا وثق شخصا فعض علي قوله بنواجذك و تمسك بتوثيقه، و اذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره علي تضعيفه فان وافقه و لم يوثق ذلك الرجل احد من الحذاق فهو ضعيف، و ان وثقه احد فهو الذي قالوا: لا يقبل فيه الجرح الا مفسرا، يعني: لا يكفي فيه قول ابن معين مثلا: هو ضعيف و لم يبين سبب ضعفه ثم يجئ البخاري و غيره يوثقه، و مثل هذا يختلف في تصحيح حديثه و تضعيفه.))

((و من ثم قال الذهبي و هو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال: لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط علي توثيق ضعيف و لا علي تضعيف ثقة. و لهذا كان مذهب النسائي: ان لا يترك حديث الرجل حتي يجتمع الجميع علي تركه.

و قسم منهم متسامح كالترمذي و الحاكم قلت(اي السخاوي): و كابن حزم فانه قال في كل من ابي عيسي الترمذي و ابي القاسم البغوي و اسماعيل بن محمد الصفار و ابي العباس الأصم و غيرهم من المشهورين انه مجهول.

---

٨ – انظر الكفايه للخطيب البغدادي ص١١١–١١٦ ط: بالمكتبة العلميه – المدينة المنورة. حققه ابو عبدالله السورقي و آخرون.

و قسم معتدل كأحمد و الدارقطني و ابن عدي))[٩]

و هذه الشهادة من الامام السخاوي علي اعتدال هذه الائمة(القسم الثالث) – خاصة الذي يهمنا منهم في هذا المبحث، اي الامام الدارقطني– ليست عن فراغ بل هي ما يثبتها عمله في تصانيفه المختلفة عند جرح الرجال و تعديلهم، او التوقف عنهم، او نقد اقوال بعض الائمة علي بعض الرجال.

فنري في سؤالات حمزة عنه أنه لا يقتحم الحكم دون رويّة أو دون علم بل يتوقف عن الحكم عندما ليست له الاحاطة الكاملة بالرجل.

قال حمزة: ((سألت الدارقطني عن ابي حبيب محمد بن احمد الشهيدي، قال: لا اعرف))[١٠] و كذلك في كتابه الضعفاء و المتروكون[١١]

و هذا يؤكد اعتدال هذا الامام في الحكم علي الرجال اذ يهمه نسبة الاطلاع و الوقوف علي حال الرجل الذي يحكم عليه بالجرح او التعديل ليكون حكمه مستندا علي ادلة علمية و بعيدا عن التسرع و الاستعجال.

و عند الكلام علي ابن لهيعة الذي اتهم بسوء الحفظ و الاختلاط بعد ضياع كتبه قال الامام الدارقطني فيه: ((يعتبر بما يروي عنه العبادلـــة و ابن المبارك و المقرئ و ابن وهب))[١٢] و وافقه الامام الذهبي في تذكرة

---

٩ – فتح المغيث لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي ج٣ ص٣٥٨ ط : الاولي١٤٠٣هـــ بدار الكتب العلمية– بيروت.

١٠ – انظر سؤالات حمزة عن الدارقطني– رقم الترجمة(١٠٩) ص١٣٢ ط: الاولي ١٩٨٤م بمكبة المعارف– رياض وانظر ترجمه رقم(٦٠١) من سؤالات ابي بكر البرقاني ص٧٦ ط:الاولي ١٤٠٤هـــ بكتابخانه جميلي– باكستان.

١١ – انظر رقم الترجمة(٦٢٢) عن الضعفاء للدار قطني ط: الاولي١٩٨٤م بمكتبة المعارف– السعودية رياض.

١٢ – انظر ترجمة رقم (٣٢٣) من كتاب الضعفاء و المتروكون للدار قطني.

الحفاظ، قال: ((فحديث هؤلاء عنه اقوي، و بعضهم يصححه، و لا يرتقي الي هذا))[١٣]

كذلك الحال في حكمه عل جابر بن يزيد الجعفي الذي قال فيه ابن معين ((و كان جابر كذابا)) و قال ((لا يكتب حديثه و لا كرامة))[١٤]و قال فيه ابو حنيفة ((ما لقيت فيمن لقيت اكذب من جابر الجعفي، ما اتيته بشئ من رأيي الا جاءني فيه بأثر و زعم ان عنده ثلاثين الف حديث لم يظهرها))[١٥] و قال فيه النسائي ((متروك الحديث)) و قال ((ليس بثقة و لا يكتب حديثه))[١٦]

قال الامام الدارقطني: ((ان اعتبر له بحديث، يعد حديثا صالحا اذا كان عن الأئمة))[١٧] فلم يكذب الرجل و يطلق عليه حكم الضعف، بل جعل لقبول احاديثه قيودا فالرجل ليس مردودا تماما كما هجم عليه الكثيرون بل لابد من اعضاد حديثه باحاديث أخر كما اكد عليه الامام الدارقطني و ايد هذا الموقف من جابر الجعفي الامام ابن عدي قال فيه ((له حديث صالح، وشعبة اقل رواية عنه من الثوري، و قد احتمله الناس، و عامة قذفوه به انه كان يؤمن بالرجعة[١٨]، و هو مع هذا الي الضعف أقرب منه الي الصدق))[١٩] و قد روي عنه شعبة و الثوري و

---

١٣ – انظر تذكرة الحفاظ للامام الذهبي ج١ ص٢٣٨.

١٤ – تهذيب التهذيب لابن حجر ج١ ص٣٥٣.

١٥ – المرجع نفسه.

١٦ – المرجع نفسه.

١٧ – انظر الترجمة رقم (١٤٢) من الضعفاء و المتروكين.

١٨ – يعني رجعة علي بن ابي طالب الي الدنيا و هذا عقيدة لبعض غلاة الشيعة من السبأية.

١٩ – تهذيب التهذيب لابن حجر نفسه.

غيرهما[٢٠] و قال فيه شعبة: ((كان جابر اذا قال حدثنا و سمعت فهو من اوثق الناس))[٢١]

و هذا هو موقف الفقهاء في كل علم، موقف تفصيلي عندما يحتمل الامر ذلك و الا فان الرد القاطع او القبول المطلق ليس بامر صعب و لكن لا يدل علي سعة العلم لصاحبه و لا سعة صدره في معالجة الامور معالجة دقيقة و علمية.

و بناء علي منهجه المعتدل هذا قد رد الامام الدارقطني علي بعض النقاد قولهم في بعض الرجال و بين فيه رأيه الخاص المستند الي وقوفه الكافي علي حاله قال السلمي: ((سألته عن ابي حامد الشرقي فقال: ثقة مأمون، امام،فقلت: فما تكلم فيه ابن عقدة؟ فقال: سبحان الله، و تري يؤثر فيه مثل كلامه؟! و لو كان بدل ابن عقدة يحيي بن معين، قلت: و ابو علي الحافظ كان يقول من ذلك؟ فقال: و ما كان محل ابي عليّ، – و ان كان مقدما في الصنعة – أن يسمع كلامه في ابي حامد رحمه الله. ابوحامد.. صحيح الدين صحيح الرواية))[٢٢]

و لمنهجه المعتدل في الجرح و التعديل ايضا أجلّه الأئمة و علماء الجرح و التعديل فهذا الذهبي عندما يقارن قول الدارقطني بقول بن حبان في محمدبن الفضل السدوسي شيخ البخاري اذ و ثقه الأول و ضعفه

---

٢٠ – المرجع نفسه ص٣٥٢.

٢١ – المرجع نفسه٣٥٣.

٢٢ – انظر سؤالات السلمي ق ١/أ كما رمز له في مقدمة التحقيق لموفق عبدالله عبدالقادر علي كتاب الضعفاء و المتروكون للدارقطني ص٤٦.

الاخير قال:((قلت: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فاين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم))[٢٣]

و في كتابه للغني في الضعفاء قد اكتفي بقول الامام الدارقطني في ما يقارب أربعمائة و عشرين ترجمة لجرحهم او تعديلهم[٢٤] و هذا ان دل علي شئ فانه يدل عل مكانة الامام الدارقطني و منزلته في هذا الفن.

أقر بهذا الفضل و علو المكانه علماء عصره و أقرانه من المحدثين و نقاد الرجال فكان سؤالات الامام الحاكم النيسابوري و ابي بكر البرقاني و السلمي و السهمي و عبيدالله بن ابي بكر و غيرهم يدل علي هذه المكانة و الامامة العلمية للعلماء.[٢٥]

و اعتدال الدارقطني في الجرح و التعديل جعلت من احكامه علي المحدثين قولا فصلا امام متأخري العلماء[٢٦] و لمنزلته هذا قال الدارقطني مخاطبا البغداديين: ((يا أهل بغداد لا تظنّوا أن احدا يقدر أن يكذب علي رسول الله وأناحيّ))[٢٧] و هذا تحديث منه بنعمة الله عليه او لا ثم اعلان تهيئ منه رحمه الله للتصدي لما يتعرض له الحديث النبوي من كذب الكاذبين او ضعف ناتج عن روايه المجروحين.

و مما سبق من ذكر تقسيم علماء الجرح و التعديل الي ثلاثة اقسام و تباين منهجهم نخلص الي أن منهج الامام الدارقطني في الجرح و

---

٢٣ – ميزان الاعتدال للامام اذهبي ج٤ ص٢٩٨. ط الاولي١٩٩٥ م بدار الكتب العلمية– بيروت.

٢٤ – انظر المعني في الضعفاء للذهبي في تراجم:من ص٧–٨١١

٢٥ – انظر مقدمة التحقيق لموفق عبدالله علي الضعفاء و المتروكون للدار قطني ٤٧و٤٨ ط الاول ١٩٨٤م بمكتبة المعارف الرياض

٢٦ – نفسه نقلا عن فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي ج١ ص٥٠٦

٢٧ – اللآلي المصنوعة ج٢ ص٤٧٢ و تتزيه الشريعة ج١ ص١٦.

التعديل هو منهج معتدل نتج عن سعة علمه و اطلاعه عن الرجال و احوالهم و كذلك ناتج عن انصافه في احكامه و عدم حيفه و ظلمه للرجال، مع حرصه و تأكيده علي تبيين الحقائق المتعلقة بالاحاديث أو بناقليها و رواتها

المبحث الثاني: منهج الامام الدارقطني في النقد والاستدراك علي الصحيحين:

يختلف مناهج المحدثين في نقد الأحاديث و تصحيحها او تعليلها حسب الخلفيات العلمية الحديثية و الفقهية لكل ناقد، كما اختلفت مناهجهم في جرح و تعديل الرواة من مشدد و متسامح و معتدل كما سبق ان بينا ذلك. [٢٨]

و قد ظهر هذا الاختلاف في نقدهم للصحيحين ايضا.

و لكن هناك عموم يجمعهم، فيكونون متفقين رغم اختلاف تعابيرهم واختلاف عصورهم و بلدانهم فاختلافهم قد لا يكون في قواعد التصحيح والتعليل نفسها بل في طبيقها علي حديث معين من عدمه.

قال ابن كثير: بعد ان عرّف الحديث الصحيح بانه: ((الحديث المسند الذي يتصل اسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط الي منتهاه و لا يكون شاذا و لا معللا))، قال: ((هذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث، و قد يختلفون في بعض الاحاديث لاختلافهم في وجود هذه الاوصاف، او في اشتراط بعضها كما في المرسل))

ثم يبين هذه القاعدة في أصح الاسانيد من غيرها و قال ((وهو متفاوت في نظر الحفاظ في محاله، و لهذا أطلق بعضهم أصح الاسانيد علي بعضها فعن احمد و اسحاق: اصحها الزهري عن سلام عن ابيه.

و قال علي بن المديني و الفلّاس: اصحها محمد بن سيرين عن عبيدة عن عليّ وعن يحيي بن معين : اصحها الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود و عن البخاري: مالك عن نافع عن ابن عمر.

---

٢٨ – في المبحث الاول من هذا الفصل ص ١٦٨..

و زاد بعضهم: الشافعي عن مالك اذ هو أجل من روي عنه))[٢٩].

فهكذا الحال في احاديث الصحيحين و النظر فيها فهناك من استدرك عل الشيخين ما لم يخرجاه في كتابيهما رغم انه علي شرطهما بزعمه و هناك من اخذ عليهما روايتهما عن بعض الرجال يزعم هو ان فيهم ضعف او وقعوا في وهم: فالامر كما قال الحافظ ابو الوليد الباجي: ((قد تصح احاديث ليست في صحيحي البخاري و مسلم و لذلك قد خرج الشيخ ابو الحسن الدارقطني و الشيخ ابوذر الهروي في كتاب ((الالزامات)) من الصحيح ما الزماهما اخراجه و كما انه قد وجد في الكتابين ما فيه الوهم، و اخرج ذلك الشيخ ابو الحسن الدارقطني و جمعه في جزء و انما ذلك بحسب الاجتهاد))

ثم قال: ((و قد اخرج البخاري احاديث اعتقد صحتها تركها مسلم لما اعتقد فيها غير ذلك و اخرج مسلم الاحاديث اعتقد صحتها تركها البخاري لما اعتقد فيها غير معتقده. و هو يدل علي ان الامر طريقه الاجتهاد لمن كان من أهل العلم بهذا الشأن و قليل ما هم))[٣٠]

و الامام الدارقطني له منهج في نقد الصحيحين ممتميز عن منهج غيره من النقاد الذين جلبوا بذلك علي انفسهم نري هجوم الائمة و العلماء النقاد، لانهم لم يلتزموا المنهج النقدي المبني علي الدقة و العلم.

فالحاكم النيسابوري رحمه الله هو أشهر من كتب المستدرك علي الصحيحين فصار المستدرك سبب سقوطه و جرحه عند العلماء

---

٢٩ – اختصار علوم الحديث لابن كثير علي مقدمة ابن الصلاح ص٤.

٣٠ – التجريح و التعديل لسليمان الباجي ج ١ص٣٨.

قال الذهبي عن المستدرك: ((فيه جملة وافرة علي شرطهما و جملة كثيره علي شرط احدهما لعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب و فيه نحو الربع مما صح سنده وفيه بعض الشئ أو له علة.

و ما بقي و هو نحو الربع فهو مناكير، او واهيات لا تصح، و في بعض ذلك موضوعات[٣١].

فصار الحاكم بهذا الكتاب من اصحاب المناكير و الموضوعات، و لو ان ابن حجر ذكر في سبب وجود هذه الموضوعات و الواهيات في كتابه بأنه لم ينقجّه قبل ان تدركه المنيّة[٣٢] فقد صار الكتاب الذي كتبه ليستدرك علي الشيخين معنونا باسمه و حاكما عليه و علي مدي تبحره في علوم الحديث و رواية الاخبار. فرواية الموضوعات دون ذكر الوضع فيها لا يجوز، فكيف اذا كان باسم الاستدراك علي اصح الكتب بعد كتاب الله يعني صحيحي البخاري و مسلم، فلابد من ان يكون الاستدراك في مستوي الدقة التي تناسب دقه الشيخين في كتابيهما، التي لم يوفق لها الحاكم رحمه الله.

و انتقد ابن حزم ايضا احاديث في الصحيحين فوقع في اوهام و تفرد بجرح رواة و اتهامهم بالوضع ممن لم يتهم من قبل اي واحد من النقاد مثل عكرمة بن عمار الذي سبق ذكره بالتفصيل[٣٣] ((و أنكر الشيخ ابوعمرو بن الصلاح هذا علي ابن حزم و بالغ في الشناعة عليه قال: و هذا القول من جسارته فانه كان هجوما علي تخطئة الائمة الكبار و

---

٣١ – انظر تدريب الراوي ج١ ص١٠٦.

٣٢ – المرجع نفسه.

٣٣ – في المبحث الثاني من الفصل الثالث ص ١٤٠.

اطلاق اللسان فيهم))[٣٤]و ادعي ابن حزم اجماعا ضدما رواه البخاري في موضوع نقل ابن حجر فيه اكثر من عشره اقوال مختلفة[٣٥]

و رد عليه و علي الخطابي ادعائهما تفرد شريك باخراج حديث المعراج قبل البعثة و قال : ((و يسقط تشنيع الخطابي و ابن حزم و غيرهما بان شريكا خالف الاجماع في دعواه ان المعراج كان قبل البعثة والله اعلم))[٣٦]

و عندما يصل الامر الي الامام الدارقطني و ذكر انتقاداته نري الامر مختلفا تماما فليس هناك هجوماً او الفاظاً خشنة و لا تصريحا من إمام بانه غلط أو لم يدقق في الامر و ما لي ذلك بل عكس ذلك تماما، ففي سياق ذكر من طعن فيه من رجال البخاري ذكر ابن حجر اسماء هؤلاء و اقوال النقاد فيهم نذكر منه أمثلة يثبت ما ندعيه من الفرق البين الذي يبديه ابن حجر في الرد علي كثير من النقاد بألفاظ شديدة و بين الموقف الذي يتخذه أمام نقد الامام الدارقطني لهؤلاء الرجال:

فمثلا أبان بن يزيد العطار قال ابن حجر: نقل الكديمي تضعيفه و الكديمي واه.

ابراهيم بن سويد بن حبان تكلم فيه ابن حبان بلاحجة.

و ايوب بن سليمان بن بلال تكلم فيه الازدي بمستند. و هذا الحكم علي الازدي كثير من ابن حجر.[٣٧]ايوب بن موسي الأشدق تكلم فيه الازدي ايضا بلا حجة

بشر بن شعيب بن ابي حمزة، غلط ابن حتان علي البخاري في تضعيفه.

---

٣٤ – انظر شرح صحيح مسلم للنووي ج١٦ ص٦٣

٣٥ – هو موضوع تاريخ الاسراء برسول اللهﷺ و معراجه انظر فتح الباري ج ٧ ص٢٥٧

٣٦ – انظر فتح الباري ج١٣ ص٤٨٠ و ٤٨١

٣٧ – كما في ترجمة: احمد بن شبيب الحبطي و اسامة بن حفص المدني و اسحق بن ابراهيم الفراديسي و اسرائيل بن موسي البصري و عبدالحميد بن عبدالله و الساجي و غيرهم.

حتي علي ابي حاتم الرازي قال ابن حجر: بشير بن نهيك، تعنت ابوحاتم في قوله لا يحتج به.

وقال ايضا عن النسائي: حبيب المعلم متفق علي توثيقه، لكن تعنت فيه النسائي.

الحسن بن مدرك الطحان، تكلم فيه ابوداود بامر فيه عنت.

حنظل بن ابي سفيان، ذكره ابن عدي بلا حجة.

سليمان بن بلال، تكلم فيه عثمان بن ابي شيبه بلاحجة.

و الأمثلة هؤلاء الذين رد عليهم ابن حجر بشدة كثيرة في ذكر اسماء من طعن فيهم من رجال البخاري.[٣٨]

و لكن انظر عند ما ينقل قول الدارقطني في أحدهم:

مثلا: خلاد بن يحيي: و ثقة احمد و العجلي و الخليلي، و قال الحاكم عن الدارقطني: ثقة، انما اخطأ في حديث واحد[٣٩]

و الربيع بن يحيي: قال ابوحاتم الرازي ثقة ثبت و لكن قال الدارقطني: يخطئ في حديثه عن الثوري و شعبة.[٤٠]

و اسحق بن ابراهيم الفراديسي ابو النضر، تكلم فيه الازدي و ابن حبان بلا حجة و لكن و ثقة ابو مسهر و الدارقطني و النسائي.[٤١]

و لا يري فيه موضع قد رد ابن حجر علي الدارقطني قوله في هؤلاء الرجال بتوثيق او تعديل حتي في المواضع التي يختلف فيها قوله مع قول أئمة كبار مثل ابي حاتم الرازي و احمد بن حنبل و العجلي و

---

٣٨ – انظر هدي الساري ص٦٤٠– ٦٤٧

٣٩ – المرجع نفسه ص٥٦٤.

٤٠ – المرجع نفسه ص٥٦٦.

٤١ – المرجع نفسه ص٥٤٩

غيرهم فلا تري تعليقا من ابي حجر علي قوله و ليس ذلك الا لدقته و التزامه المنهج العلمي في النقد و الاستدراك، و قد عرفه الامام ابن حجر من خلال انتقاداته الواسعة علي الاحاديث انتقادا منهجيا و علميا، و الدارقطني عالم بالعلل و من الافراد البارزين فيها، و العلة ((عبارة عن أسباب خفية غامضة في صحة الحديث))[٤٢] فليس نقده للاحاديث الا نقد غواص في خفايا لا يدركها كثير من العلماء و هذا سّر تسليم الائمة له و قبول آرائه.

قال ابن حجر بعد ماذكر الاحاديث التي انتقدها الدارقطني و الجواب عنها من احاديث الصحيحين ما نصه:

((هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الاسانيد، المطلعون علي خفايا الطرق، و ليست كلها من افراد البخاري، بل شاركه مسلم في كثير منها كما تراه واضحا و مرقوما عليه رقم مسلم وهو صورة (م) و عدة ذلك اثنان و ثلاثون حديثا، فأفراده منها ثمانية و سبعون فقط و ليست كلها قادحة بل اكثرها الجواب عنه ظاهر و القدح فيه مندفع وبعضها الجواب عنه محتمل، و اليسير منه في الجواب عنه تعسف كما شرحته مجملا في اول الفصل واوضحته مبينا اثر كل حديث منها ...

و ليسا سواء من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوي العصبية و من يدفع بيد الانصاف علي القواعد المرضية، و الضوابط المرعية فلله الحمد الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله، و الله المستعان و عليه التكلان))، ثم يذكر ابن حجر فضل الامام الدارقطني علي غيره و السبب في انه ذكر اقواله و آراءه و انتقاداته اكثر من ذكر اقوال غيره فيقول:

---

٤٢ – مقدمة ابن الصلاح ص٩٠.

((و اما سياق الاحاديث التي لم يتتبعها الدارقطني و هي علي شرطه في تتبعه من هذا الكتاب فقد أوردتها في اماكنها من الشرح لتكمل الفائدة مع التنبيه علي مواقع الاجوبة المستقيمة كما تقد م و لأن لا يستدركها من لا يفهم.

و انما اقتصرت علي ما ذكرته عن الدارقطني عن الاستيعاب فاني اردت ان يكون عنوانا لغيره؛ لانه الامام المقدّم في هذا الفن، و كتابه في هذا النوع أوسع و أوعب، و قد ذكرت في اصناء ماذكره عن غيره قليلا علي سبيل الأمثلة والله اعلم))[٤٣]

و اقر ابن حجر رحمه الله للدار قطني اصابته في مواضع من نقده عليهما: فقال عند ذكر انتقادات الدارقطني رحمه الله لاحاديث الصحيحين :

((و ليست كلها قادحة بل اكثرها الجواب عنه ظاهر و القدح فيه مندفع و بعضها الجواب عنه محتمل و اليسير منه في الجواب عنه تعسف))[٤٤]

و في الحديث الثالث و الثمانين من الاحاديث المنتقدة، الذي اعله الدارقطني بالاضطراب فقال الحافظ: قلت: هو كما قال و علته ظاهرة و الجواب عنه فيه تكلف و تعسف))[٤٥]

و كذلك الامام النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم بعد ذكره من استدر ك عليهما قال: ((و فيه ما يلزمهما و قد اجيب عن كل ذلك او اكثره))[٤٦]

و عند ذكره انتقاد الدارقطني علي زيادة ((و اذ اقرأ فأنصتوا))[٤٧]

---

٤٣ – هدي الساري ص٥٤٢.

٤٤ –المرجع السابق نفسه.

٤٥ – هدي االساري ص٥٣٥ وسيأتي ذكر الحديث و التفصيل في ذكر انتقاد الدارقطني و جواب ابن حجر له في المبحث القادم، ان شاء الله.

٤٦ – ج١ ص٢٧.

قال النووي: (و اجتماع هؤلاء الحفاظ علي تضعيفها مقد م علي تصحيح مسلم لا سيما و لم يروها مسندة في صحيحه و الله اعلم))[٤٨]

و الائمة الحفاظ بعد الامام الدارقطني يحترمون انتقاداته و لا يهملونها بل استثنوا ما انتقده الدارقطني و امثاله من الحفاظ، مما تلقته الامة من الصحيحين بالقبول[٤٩].

فهذا اقرار من الامامين الجليلين: الحافظ ابن حجر و شرف الدين النووي وغيرهما من الحفاظ باصابة الدارقطني رحه الله في مواضع من ما انتقده والمواضع الاخري قد اجاب عنها الائمة الحفاظ.

و اما المنهجية العلمية التي اتبعها الامام الدارقطني في انتقاداته علي الصحيحين و التي تسبب في اقرار الائمة له بالفضل كما ذكرنا آنفا، فهي كالآتي:

١- التزام القواعد العلمية في النقد والاستدراك و لزوم الانصاف في حكم و عدم الهجوم او التحامل علي الشيخين او صحيحيهما و قد قال في اول كتابه «الالزمات» في ما رواه ابو طاهر احمد بن محمد بن ابراهيم السِّلفي الاصبهاني بسنده عنه ما نصه: ((ذكر ما حضرني ذكره مما أخرجه البخاري و مسلم او احدهما من حديث بعض التابعين، و تركا من حديثه شبيها به و لم يخرجاه او من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم اخراجه علي شرطهما و مذهبهما فيما نذكر، ان شاء الله تعالي و بالله التوفيق))[٥٠]

---

٤٧ – صحيح مسلم كتا ب الصلاة باب (١٦) التشهد في الصلاة ح٤٠٤ عن ابيهريرة .

٤٨ – شرح النووي علي صحيح مسلم ج٤ ص١٢٣.

٤٩ – انظر هدي الساري ص٥٠١ و انظر المبحث الاول من الفصل الثالث، فقد فصلنافيه القول، و النقل عن الائمة في هذا الصدد.

٥٠– انظر الالزامات و معه التتبع ص٦١ و ٦٣. الطبعة السابقه نفسها.

و في اول كتابه التتبع الذي في بعض النسخ يوجد منفردا وهو في النسخة المسموعة علي السلفي مضموم مع الالزمات التي قبله في جزء واحد قال الدارقطني فيما رواه محمد بن ابراهيم بن ابي القاسم الميدوي بسنده ما نصه: (ابتداء ذكر احاديث معلولة، اشتمل عليها كتاب البخاري و مسلم او احدهما بينت عللها و الصواب منها))[٥١]

و لذلك عندما يرد عليه الامام النووي، يرد بكل موضوعية و هدوء فيقول: ((و صنف الدارقطني و ابوذر الهروي في هذا النوع الذي الزموهما، و هذا الالزام ليس بلازم في الحقيقة، فانهما لم يلتزما استيعاب الصحيح؛ بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه و انما قصد جمع جملة من الصحيح. كمايقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله، لا انه يحضر جميع مسائله،

لكنهما اذا كان الحديث الذي تركاه او تركه احدهما مع صحة اسناده في الظاهر اصلا في بابه و لم يخرجا له نظيرا و لا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالهما انهما اطلعا فيه علي علة ان كانا روياه، و يحتمل انهما تركاه نسيانا او ايثاراً لترك الاطالة، او رأيا أن غيره مما ذكراه يسدّ مسده او لغير ذلك و الله اعلم))[٥٢]

٢- أما الموقف الثاني من منهجية الدارقطني رحمه الله في النقد فتمثل في:

تحديد موضع النقد من الصحيحين و كذلك موضعه من الحديث المعين تحديدا دقيقا دون انتقاد عام مبهم عليهما.

٥١- انظر التتبع المطبوع مع الالزمات ص١١٩و١٢٠.

٥٢- انظر مقدمة شرح صحيح مسلم للنووي ص٤٥.

فلم يدخل تحت قول بن حجر الذي قال عن بعضهم: ((و نبين ما خفي علي بعض من لم يمعن النظر فاعترض عليه(اي البخاري) اعتراض شاب غرّ علي شيخ مجرب او مكتهل، و اوردها ايراد سعد و سعد مشتمل «ما هكذا تورد يا سعد الابل»[٥٣]

٣- اعترافه رحمه الله في مواضع بان نقده غير مؤثر وان صنيع الشيخين أشبه بالصواب.

ففي حديث رقم (١٢٩) من التتبع في حديث عثمانﷺ «حيث حوصر أشرف عليهم و قال: أنشدكم الله و لا أنشد الا اصحاب محمد، ...» الحديث الذي اخرجه البخاري بقوله: (قال عبد ان اخبرني ابي عن شعبة عن ابي اسحاق عن ابي عبدالرحمن أن عثمانﷺ حيث حوصر أشرف عليهم و قال((انشدكم الله و لا انشد الا اصحاب محمد ألستم تعلمون ان رسول اللهﷺ قال: من حفر رومة فله الجنة فحفرتها، ألستم تعلمون ان رسول اللهﷺ قال: من جهز جيش العسرة فله الجنة فجهزته)) قال فصدقوه بما قال[٥٤]

قال الدارقطني و قد سئل عن هذا الحديث: ((يرويه ابو اسحاق السبيعي و اختلف عنه، فرواه زيد بن ابي انيسة و شعبة و عبد الكبير بن دينار عن ابي اسحاق عن ابي عبدالرحمن السلمي، و خالفهم يونس بن ابي اسحاق و اسرائيل بن يونس فروياه عن ابي اسحاق عن ابي سلمة بن عبدالرحمن، و قول شعبة و من تابعه اشبه بالصواب و الله اعلم))[٥٥]

٥٣- هدي الساري ص١٤

٥٤- الحديث اخرجه البخاري في صحيحه كتاب الوصايا باب (٣٣) ح٢٧٧٨ عن ابي عبدالرحمن السلمي

٥٥- كتاب العلل للدار قطني ج٣ ص٥٢ ط' الاولي ١٩٨٥م بدار طيبه برياض.

و طريق شعبة هذه هي التي اخرج البخاري عنها و صدّق عليه الدارقطني رحمه الله.

و رجحه علي من اختلف فيه مع شعبة علي رواية ابي اسحاق السبيعي.

و هذا ما يطلبه النقد العلمي و المنهجية العلمية في النقد ان يقر الناقد بان منتقده قد أصاب اذا عرف ذلك بجانب ما يأخذ عليه في ما يظنهقد أخطأ

و الا فيكون النقد نقدا مهاجما منتقصا من منتقده، دون التنبه الي الحق أو الباطل او الخطأ و الصواب.

٤- الدقه البالغة في النقد، اعترف بها الحافظان النووي و ابن حجر، و قدماه علي غيره من الائمة النقاد.[٥٦]

وهناك احاديث في الصحيحين انتقدها الدارقطني و سلّم له ابن حجر و لم يردّ عليه، مثل ما هو في حديث السابع و الثلاثين في ترتيب الاحاديث المنتقدة التي ذكرها ابن حجر في هدي الساري[٥٧]، قال الدارقطني: و أخرج البخاري حديث أبّي ابن عباس بن سهل بن سعد عن ابيه عن جده «قال: كان للنبيﷺ فرس يقال له اللحيف»[٥٨] قال: و أبيّ هذا ضعيف))

قال ابن حجر: و سيأتي الكلام عليه في الفصل الآتي، ثم في الفصل الآتي بعده ذكر قول الجارحين فيه ان ((ابي بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي الانصاري المدني، ضعفه احمد و ابن معين، و قال النسائي ليس بالقوي.

٥٦- انظر هدي الساري ص.٥٤٥

٥٧- ص٥١٩.

٥٨- الحديث اخرجه البخاري في الجهاد باب(٤٦)ح٢٨٥٥.

قلت: له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبيﷺ كما قدّمناه في الفصل الذي قبله في الحديث السابع و الثلاثين و قد تابعه عليه اخوه، عبدالمهيمن بن العباس و روي له الترمذي و ابن ماجة))[٥٩]

فلم يذكر ابن حجر ردا علي الدارقطني الا بذكر متابعة اخيه عبدالمهيمن و رواية الترمذي و ابن ماجة له، و عبدالمهيمن هذا قال فيه البخاري انه منكر الحديث و قال النسائي انه: ليس بثقة و قال الدارقطني : ليس بالقوي[٦٠]

و نقل السخاوي عن البخاري قوله: كل من قلت فيه منكر الحديث لا يحتج به و لا تحل الرواية عنه[٦١]

و كذلك الحال بالنسبة لحديث الثالث و العشرين في التلبية عن عائشة رضي الله عنها حيث رجح الدارقطني طريق الثوري عن الاعمش علي طريق شعبةو البخاري اخرج حديث الثوري عن الاعمش عن عمارة عن ابي عطية، عن عائشة و قال البخاري قال: شعبة: عن الاعمش، عن خيثمة عن أبي عطية به[٦٢]

قال الدارقطني: فيشبه ان يكون دخل الوهم علي شعبة من ذكر الاعمش لخيثمة في آخره))

فعقب ابن حجر علي الدارقطني بقوله: (و هو تحقيق حسن و مقتضاه صحة ما اختاره البخاري و اعتمده من رواية الاعمش، علي أن البخاري لم يهمل حكاية الخلاف بل حكاها عقب حديث الثوري))

٥٩- انظر هدي الساري ص ٥١٩ و ٥٤٩.

٦٠- انظر ميزان الاعتدال للذهبي ج١ص٢٠٨ و المجروحين لابن حبان ج٢ ص١٤٩ و تهذيب التهذيب ج٦ ص٣٨٣

٦١ - انظر فتح المغيث للسخاوي ج١ ص٣٧٣.

٦٢- انظر صحيح البخاري كتاب الحج باب (٢٦) ح١٥٥٠.

و لو قارنا موقف الائمة مثل ابن حجر امام نقد الدراقطني بغيره من النقاد و المستدركين مثل الحاكم نجد الفرق شاسعا اذ رأينا ما اتهم به الحاكم من ايراد احاديث ضعيفة و حتي الموضوعة في مستدركه و صار كتابه سببا لجرح المحدثين له.[٦٣] و الدارقطني بقي موصوفا بالامام في هذا الشأن.[٦٤]

٥- عدم التطرق في نقده او تتبعه الي ما ليس من موضوع الكتاب و بالتالي لا يجوز ان يكون محل النقد و الاستدراك.

و هذا الموقف الخامس الذي يثبت للدارقطني اتباع المنهجية العلمية في تتبعه و نقده للصحيحين.

قال ابن حجر رحمه الله في السياق الاحاديث التي انتقدها ابو الحسن الدارقطني في الصحيحين و الجواب عنها: (أن الجواب عما يتعلق بالمعلق سهل؛ لان موضوع الكتابين انما هو للمسندات و المعلق ليس بمسند، و لهذا لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه علي الصحيحين الي الاحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر، لعلمه بانها ليست من موضوع الكتاب، و انما ذكرت استئناسا و استشهادا والله اعلم، و قد ذكرنا الأسباب الحاملة للمصنف علي تخريج ذلك التعليق و أن مراده بذلك أن يكون الكتاب جامعا لأكثر الاحاديث التي يحتج بها، الا ان منها ما هو علي شرطه فساقه سياق اصل الكتاب و منها ما هو علي غير شرطه فغاير السياق في ايراده؛ ليمتاز، فانتفي ايراد المعلقات و بقي الكلم فيما علل من الاحاديث المسندات))[٦٥]

٦٣- انظر تدريب الراوي ج١ص١٠٦

٦٤- انظر هدي الساري ص٥٤٢ آخر الفصل الثامن.

٦٥- المرجع نفسه ص٥٠١ و ٥٠٢.

و في سياق بيان موضوع الكتاب (اي كتاب البخاري) و الكشف عن مغزاه، قال ابن حجر: ((و لابخاري يري ان الانقطاع علة فلا يخرج ما هذا سبيله الا في غير اصل موضوع كتابه كالتعليقات و التراجم))[٦٦]

و قال في سياق اسماء من طعن فيه من رجال صحيح البخاري و بعد ان ذكر اطباق جمهور الائمة عل تسمية الكتابين بالصحيحين: ((و هذا معني لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور علي تعديل من ذكر فيهما.

هذا اذا خرج له في الاصول، فاما ان خرج له في المتابعات و الشواهد و التعاليق فهذا يتفاوت درجات من اخرج له منهم في الضبط و غيره مع حصول اسم الصدق لهم))[٦٧]

و ذلك مثل: احمد بن يزيد بن ابراهيم الحراني: قال ابن حجر: «روي له البخاري حديثا واحدا في علامات النبوة متابعة))[٦٨]

– و ابان بن يزيد العطار: قال ابن حجر «اخرج البخاري له قليلا في المتابعات مع ذلك، و لم أر به موصولا سوي موضع))[٦٩]

– و حماد بن سلمة بن دينا ر البصري: قال فيه ابن حجر: ((احد الأئمة الأثبات الا انه ساء حفظه في الآخر، استشهد به البخاري تعليقا و لم يخرج له احتجاجا و لا مقرونا و لا متابعة الا في موضع واحد قال فيه: قال لناابو الوليد حدثنا حماد بن سلمة فذكره و هو في كتاب الرقاق و هذه

٦٦–هدي الساري ص١١.

٦٧– المرجع نفسه ص٥٤٣.

٦٨– المرجع نفسه ص ٥٤٧.

٦٩– المرجع نفسه.

الصيغة يستعلمها البخاري في الاحاديث الموقوفة، و في المرفوعة ايضا اذا كان في اسنادها من لا يحتج به عنده..))[٧٠]

و آخرين غيرهم كثير لم يخرج لهم البخاري في الاصول و مع ذلك طعن فيهم بعض النقاد ضمن رجال الصحيح.

و لا يري الدارقطني أن ينتقد مثل هؤلاء علي الشيخين لانهم كما ذكر ليسوا من موضوع الصحيح. كما هو الحال عنده رحمه الله في الاحاديث المعلقة و التراجم فانه لا يشتغل بها بالنقد و المتابعة. و هذا من كمال دقته رحمه الله و موضوعيته في هذا الفن.

لابد من التنبيه علي أن التاكيد علي دقة الامام الدارقطني في النقد و منهجيته العلمية في نقد الاحاديث، لا يلزم منها ان الاحاديث التي انتقدها من الصحيحين أحاديث ضعيفة او مردودة، كلا بل نقد الدارقطني منصبّ علي الجانب الفني للأحاديث و غربلة الاسانيد و رجالها و تطبيق شرط الشيخين من عدمه عليها، و يعني هذا ان الاحاديث سليمة في النهاية لانها لها طرق مختلفة، و قد عمل علي الصحيحين مستخرجات كثيرة، تثبت الصحة لأحاديثهما و الدرجة العالية لأسانيدهما.

و لكن عندما نذكر المنهجية العلمية التي اتبعها الدارقطني في نقدهما، نريد ان نقدم أنموذجا عن الائمة النقاد المجتهدين الذين سيطر عليهم هذا الروح بكل مسئولية و التزام للانصاف.

هذا و للدارقطني رحمه الله أوهام في التتبع[٧١] نذكر منها: انه قال: ((و أخرج مسلم حديث عبدان عن ابيه عن شعبة عن ابي اسحق عن بن عبدالرحمن ان عثمان أشرف عليهم))[٧٢]

٧٠-هدي الساري ص٥٦٢.

٧١- انظر مقدمة التحقيق لمقبل بن هادي الوادعي علي الالزامات و التتبع للدارقطني ص٩.

٧٢- الالزامات و التتبع ص٢٧٤ و رقم الحديث١٢٩.

و الحديث في البخاري و ليس في مسلم، قال البخاري رحمه الله: و قال عبدان أخبرني ابي عن شعبة عن ابي اسحق عن ابي عبدالرحمن ان عثمان ﷺ حيث حوصر أشرف عليهم))[٧٣] الحديث

و كذلك حديث: ((خيركم من تعلم القرآن و علّمه)) قال الدارقطني: اخرج مسلم حديث الثوري و الشعبة عن علقمة، و ذكر الحديث[٧٤] ذكره مقبل بن هادي قال: و الحديث في البخاري و ليس في مسلم[٧٥]. قال البخاري رحمه الله : ((حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال اخبرني علقمة بن مرثد عن ابي عبدالرحمن عن عثمان به))[٧٦]

قال مقبل بن هادي في تحقيقه علي الالزامات و التتبع: ((و قد ذكر ابو مسعود الدمشقي رحمه الله أحاديث من ما وهم فيها او الحسن رحمه الله منها ما هو موجود في نسخة التتبع الموجودة و منها ما ليس موجودا، فمن الاحاديث رقم ٨و١٣و٢٣ ((في النهي عن الغيلة)) و لم اجده في التتبع و هو كما يقول ابو مسعود في مسلم متصلا[٧٧] و لم يروه مرسلا))[٧٨]

و اجاب ابن حجر رحمه الله عن الحديثين و قال:

٧٣- صحيح البخاري كتاب الوصايا باب (٣٣) ح٢٧٧٨ عن ابي عبدالرحمن السلمي عن عثمان وانظر كتاب فضائل الصحابة باب فضائل عثمان فيه.

٧٤ - الالزامات و التتبع ص٢٧٥ و رقم الحديث١٣٠

٧٥.- و لكن قا ل ابن حجر فيه ((قال الدارقطني فيما نقلته من خطه اخرج البخاري حديث الثوري عن علقمة بن مرثدعن ابي عبدالرحمن السلمي عن عثمان عن النبيﷺ قال«خيركم من تعلم القرآن و علّمه» و ساقه، فيبدو ان مقبل بن هادي رحمه الله قد اخطأ في نسبه الوهم الي الدارقطني رحمه الله في هذا الحديث.

٧٦- صحيح البخاري في كتاب فضائل القرآن من الصحيح باب(٢١) ح٥٠٢٧ عن عثمانﷺ.

٧٧- الحديث اخرجه مسلم في صحيحه كتاب النكاح با ب جواز الغيلة و هي جماع المرضع و كراهة العزل ح١٤٤٢ عن جدامة بنت وهب.

٧٨- انظر مقدمة التحقيق لمقبل الوادعي نفسه ص٩-١١ نقل عن مخطوطة بمكتبة بتنة خدابخش بهند.

عن الحديث الاول: ((قال عبدان، كذا للجميع قال ابو نعيم ذكره عن عبدان بلا رواية و قد وصله الدارقطني و الاسماعيلي و غيرهما من طريق القاسم بن محمد المروزي عن عبدان بتمامه، و ابو اسحق المذكور هو السبيعي، و ابو عبدالرحمن هو السلمي، قال الدارقطني: تفرد بهذا الحديث عثمان والد عبدان عن شعبة، و قد اختلف فيه علي ابي اسحق فرواه زيد بن ابي أنسيه عنه كهذه الرواية اخرجه الترمذي[٧٩] و النسائي[٨٠] و رواه عيسي بن يونس عن ابيه عن ابي اسحق عن ابي سلمة عن عثمان اخرجه النسائي ايضا و تابعه ابو قطن عن يونس، اخرجه احمد[٨١].

قلت (اي ابن حجر): و تفرد عثمان والد عبدان لا يضره فانه ثقة و اتفاق شعبة و زيد بن ابي أنسيه علي روايته هكذا ارجح من انفراد يونس عن ابي اسحق الا ان آل الرجل اعرف به من غيرهم فيتعارض الترجيح، فلعل لابي اسحق فيه اسنادين[٨٢].

و تعليقا علي كلام الدارقطني، قال ابن حجر: (قلت: الحديث الذي اشار اليه ذكره البخاري في كتاب الوقف تعليقا و هو مناشدة عثمان للصحابة عند حصاره في ذكر حفر بئر رومة و غير ذلك من مناقبه، و الحديث عند البخاري من طرق غير هذا موصولة، فلهذا لم افرده بالذكر لانه انما اورده اعتبارا))[٨٣]

٧٩- في سنن الترمذي كتاب الطب باب(٢٧) ح٢٠٧٦ عنها.

٨٠- اخرجه النسائي في السن الكبري كتاب النكاح باب الغيلة و العزل ح٥٤٨٤ عنها.

٨١- اخرجه احمد في مسنده ج٦ ص٣٦١ و ٤٣٤ عنها و ص٤٥٧ عن اسماء بنت يزيد.

٨٢- انظر فتح الباري ابن حجر ج٥ ص٥١١

٨٣- هدي الساري ص٥٣٣.

اما الحديث الثاني((خيركم من تعلم القرآن و علمه)) قال الدارقطني: ((اخرج البخاري حديث الثوري عن علقمة بن مرسد عن ابي عبدالرحمن السلمي عن عثمان ان النبيﷺ قال: ((خيركم...))الحديث و اخرجه ايضا من حديث شعبة عن علقمة بن مرسد عن سعد بن عبيدة عن ابي عبدالرحمن عن عثمان و قال فيه: و أقرأ ابو عبدالرحمن في امرة عثمان حتي كان الحجاج.

ثم قال الدارقطني: ((فقد اختلف شعبة و سفيان في اسناده فقد تابع شعبة في اسناده من لا يحتج به و تابع الثوري جماعة ثقات))[٨٤]

عقب ابن حجر علي قول الدارقطني بقوله: ((قد قدمنا ان مثل هذا يخرجه البخاري علي الاحتمال لان رواية الثوري عند جماعة من الحفاظ هي المحفوظة و شعبة زاد رجلا فأمكن ان يكون علقمة سمعه من سعد بن عبيدة عن ابي عبدالرحمن ثم لقي ابا عبدالرحمن فسمعه منه.... و الحديث مخرج في الكتب الاربعة من السنن من هذا الوجه))[٨٥]

و هناك احاديث اخري ذكره ابو مسعود الدمشقي مما توهم فيها ابو الحسن الدارقطني ليس موجودا في الالزمات و التتبع الموجودة و لعل الامام الدارقطني تنبه اليها فحذفها منه[٨٦]

و في المبحث التالي سنتعرف اكثر علي طريقة الامام الدارقطني و منهجه في نقد احاديث الصحيحين و الاجوبة التي رد بها ابن حجر عليه

٨٤- نقله عنه لابن حجر في هدي الساري ص٥٣٢.

٨٥- اخرجه الترمذي في كتاب فضائل القرآن باب(١٥) ح٢٩٠٧ و ابو داد في الفضائل. باب في ثواب قراءه القرآن ح١٤٥٢ و النسائي في فضائل القرآن ايضا بفضل من علم القرآن ح٨٠٣٦ و ابن ماجة في فضائل القرآن باب (١٦) ح٢١١عنه.

٨٦- انظر الالزمات و التتبع ص١٠و١١ نقلا عن مخطوطة جواب ابي مسعود الدمشقي علي الدارقطني.

و نتأكد من أن نقد الامام الدارقطني للصحيحين متوجه في الغالب الي الامور الفنية لرواية الاحاديث وليس في ذاتها من ما أيعرفنا علي فضل الصحيحين للبخاري و مسلم و احاديثهما قد جاوزت القنطرة، و جلبت اجماع الامة علي اصحية صحيحهما علي جميع الكتب غيرهما بعد كتاب الله العظيم.

المبحث الثالث: انواع الاحاديث التي انتقدها الدارقطني في الصحيحين:

وفيه تمهيدُ وستة مطالب :

تمهيد.

المطلب الاول: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة و الـــنقص من رجال الاسناد.

المطلب الثاني: ما تختلف الرواة فيه بتغيير بعض رجال الاسناد.

المطلب الثالث: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه.

المطلب الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضـــعف من الرواة

المطلب الخامس: ما حكم فيه بالوهم علي بعض رجاله.

المطلب السادس: ما اختلف فيه بتغييـــر بعـــض الفـــاظ

تمهيد:

قبل التطرق الي الاحاديث المنتقدة في الصحيحين من قبل الامام الدارقطني لابد من التنبيه الي نكات و هي:

١- ان النقدعلي الصحيحين قد تعرض في الغالب الي الأسانيد، دون المتون كما قال الامام النووي في هذا السياق: ((قد الف الامام الحافظ ابو الحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمي ((بالاستدراكات و التتبع)) و ذلك في مائتي حديث مما في الكتابين، و لأبي مسعود الدمشقي ايضا عليهما استدراك و لابي علي الغساني الجياني في كتابه: ((تقييد المهمل)) في جزء العلل منه استدراك اكثره علي الرواة عنهما و فيه ما يلزمهما و قد اجيب عن كل ذلك او اكثره))[٨٧]

و قال ابن حجر عند الكلام علي المنتقد من الاحاديث لتغيير بعض الفاظ متونها فذكرا ((ان الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين كما تعرضوا لذلك في الاسناد))[٨٨]

٢- ان الشيخين مجتهدان في الجرح و التعديل و قولهما حجة في نقد الرجال فالطعن في اي واحد ممن خرج له الشيخان ف اصول كتابيهما، سيقابل تعديلهما له فلا يقبل الا مفسرا بجارح يجرحالراوي في عدالته او ضبطه.

٣- لا يصح الحكم لشخص بانه من شرطهما بمجرد روايتهما او احدهما عنه فمما سبق آنفا نعرف أن رواية الشيخين عن شخص، له دلالات مختلفة علي حسب ما روياه عنه، قال النووي: ((من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بانه من شرط الصحيح

٨٧- النووي في مقدمة شرحه علي صحيح مسلم ص٤٩.

٨٨- هدي الساري لابن حجر ص٥٠٣.

عند مسلم، فقد غفل و أخطأ، بل يتوقف ذلك علي النظر في انه كيف روي عنه علي مابيناه من انقسام ذلك والله اعلم))[٨٩] فان لم رويا لراو في اصول الصحيح فليس ذلك الراوي علي شرطهما بالضرورة و لا يحسب من رجالهما.

٤- ينبغي لكل متفحص في أسانيد الشيخين و كيفية روايتهما عن رجالها، معرفة شرطهما في الصحيح و هو كما قال الحافظ ابوبكر الحازمي في قوله: ((ان شرط الصحيح ان يكون اسناده متصلا، وان يكون روايه مسلماصادقا غير مدلس و لا مختلط، متصفا بصفات العدالة ضابطا متحفظا سليم الذهن قليل الوهم، سليم الاعتقاد، قال: و مذهب من يخرج الصحيح ان يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول، فبعضهم حديثه صحيح ثابت و بعضهم حديثه مدخول، قال: و هذا باب فيه غموض، وطريق ايضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الاصل و مراتب مداركهم.

فلنوضح ذلك بمثال و هو: أن تعلم أن اصحاب الزهري مثلا علي خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية علي التي تليها:

- فمن كان في الطبقة الاولي فهو الغاية في الصحة و هو مقصد البخاري مثل: مالك بن أنس و سفيان بن عيينه و عبيدالله بن عمرو يونس بن يزيد و عقيل بن خالد الا يليان، و شعيب بن ابي حمزة و جماعة سواهم.

- و الطبقة الثانيه: شاركت الاولي في التثبت الا أن الاولي جمعت بين الحفظ و الاتقان و بين طول الملازمة للزهري حتي كان فيهم من يزامله في السفر و يلازمه في الحضر و الطبقة الثانية لم تلازم

٨٩- المرجع السابق نفسه للنووي ص٤٧و٤٨

الزهري الا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه فكانوا في الاتقان دون الاولي و هم شرط مسلم.

- مثل: عبدالرحمن بن عمرو الاوزاعي و الليث بن سعد و النعمان بن راشد و عبدالرحمن بن خالد بن مسافر و غيرهم.
- و الطبقة الثالثة : جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الاولي غير انهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد و القبول، و هم شرط ابي داود والنسائي) مثل: سفيان بن حسين السلمي و جعفر بن برقان و عبدالله بن عمر بن حفص العمري و زمعة بن صالح المكي و غيرهم.
- و الطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح و التعديل و تفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري، لانهم لم يصاحبوا الزهري كثيرا و هم شرط(ابي عيسي الترمذي):

و هم نحو: اسحق بن يحيي الكلبي و معاوية بن يحيي الصدفي و اسحق بن عبدالله بن ابي فروة المدني و ابراهيم بن يزيد المكي و المثني بن الصباح و جماعة سواهم.

- و الطبقة الخامسة: نفر من الضعفاء و المجهولين، لا يجوز لمن يخرج الحديث علي الابواب، ان يخرج حديثهم الا علي سبيل الاعتبار و الاستشهاد عند ابي داود فمن دونه، فاما عند الشيخين فلا

و هم نحو: بحر بن كنيز السقا و الحكم بن عبدالله الأيلي و عبدالقدوس بن حبيب الدمشقي و محمد بن سعيد المصلوب و غيرهم و هم خلق كثير.

ثم بين موقف الشيخين من هذه الطبقات الخمسة في تخريج احاديثهم بأن الطبقة الاولي فهم شرط البخاري، و قد يخرج من حديث الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب.

و اما مسلم فيخرج احاديث الطبقتين علي سبيل الاستيعاب و يخرج احاديث أهل الطبقة الثالثة علي النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية.

و اما الرابعة و الخامسة فلا يعرجان عليهما[٩٠]

قال ابن حجر: ((قلت: و اكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقا ايضا، و ربما اخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقا ايضا.

ثم قال: وهذا المثال الذي ذكرناه(اي مثال رجال الزهري) هو في حق المكثرين فيقاس علي هذا اصحاب نافع و اصحاب الاعمش و اصحاب قتادة و غيرهم فاما غير المكثرين فانما اعتمد الشيخان في تخريج احاديثهم علي الثقة و العدالة و قلة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به كيحي بن سعيد الانصاري و منهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجا له ما شاركه فيه غيره و هو الأكثر))[٩١]

اذا عرفنا ذلك من الشروط الذي عندهما، نستطيع ان نميز اكثر بين النقد المؤثر علي من اخرجا له في كتابيهما من النقد الذي لا يعتبر به.

٩٠- انظر شروط الائمة الخمسة لابي بكر الحازمي ص٤٣-٤٧

٩١-انظر هدي الساري ٩-١١.

المطلب الاول: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة و النقص من رجال الاسناد

القسم الاول الذي انتقد من احاديث الصحيحين هو ما اختلفت طرق روايته بالزيادة و النقص فمنها ما اخذ الناقد عليهما لوجود زيادة في رجال سنديهما عن طريق أخري ناقصة علل الناقد حديثهما بها.

و منها ما أخذ الناقد عليهما لوجود نقص في رجال سنديهما علّله الناقد بطريق أخري مزيدة فيه.

قا ابن حجر: فان اخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة و علّله الناقد بالطريق الناقصه فهو تعليل مردود لا ن الراوي ان كان سمعه فالزيادة لا تضر، لانه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه وان كان لم يسمعه في الطريق الناقصه فهو منقطع، و المنقطع من قسم الضعيف و الضعيف لا يعل الصحيح.

و ان اخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة و علله الناقد بالطريق المزيدة تضمن اعتراضه دعوي انقطاع فيما صححه المصنف، فينظر ان كان ذلك الراوي صحابيا او ثقة غير مدلس قد ادرك من روي عنه ادراكا بينا، او صرح بالسماع ان كان مدلسا من طريق أخري، فان وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، و ان لم يوجد و كان الانقطاع فيه ظاهرا فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح انه انما اخرج مثل ذلك في باب ماله متابع او عاضد، او ماحفته قرينة في الجملة تقويه و يكون التصحيح وقع من حيث المجموع.

و ربما علل بعض النقاد احاديث ادعي فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة كما في الاحاديث المروية بالمكاتبة و الاجازة و هذا لا يلزم

منه الانقطاع عند من يسوغ الرواية بالاجازة بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل علي صحة الرواية بالاجازة عنده.[٩٢]

و لنضرب أمثلة لما ذكر تبين لنا ما استبهم منه:

المثال الاول للطريق المزيدة عند الشيخين[٩٣]: قال البخاري: (حدثنا ابو عاصم عن ابن جريح عن ابن شهاب عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب عن ابيه و عمه عبيدالله بن كعب عن كعب رضي الله عنه((أن النبيﷺ كان اذا قدم من سفر ضحي دخل المسجد فصلي ركعتين قبل آن يجلس))[٩٤]

فقال الدارقطني: ((و اخرجا جمعيا حديث ابن جريح عن الزهري عن عبدالرحمن بن عبدالله عن ابيه و عمه عبيدالله عن كعب ان النبيﷺ كان اذا قدم من سفر))الحديث من رواية ابي عاصم و عبدالرزاق قال: و قد خالفهما ابو اسامة رواه عن ابن جريج عن الزهري عن عبدالرحمن عن ابيه و كذلك قال عبدالرزاق عن معمر و قال حجاج عن الليث عن عقيل عن الزهري عن ابن كعب عن كعب و حديث ابن جريح الاول عندي اصحهما و لا يضره من خالفه))[٩٥] فصرح الدارقطني بان الطريق الناقصة لا يحكم بها علي الطريق المزيدة، قال ابن حجر: (قلت قول معمر و غيره عن عبدالرحمن بن

٩٢- انظر هدي الساري ص٥٠٢و ٥٠٣ بالتصرف

٩٣- انظر الحديث رقم ٤٥ في هدي الساري و ١٠٥ في التتبع.

٩٤- الحديث اخرجه البخاري في الصحيح في كتاب الجهاد و السير باب(١٩٨)ح ٣٠٨٨و مسلم كتاب صلاة المسافرين و قصرها باب(١٢): استحباب الركعتين في المسجد لمن قدم من سفراول قدومه ح٧١٥.

٩٥- الالزامات و التتبع ص٢٤٤و٢٤٥.

كعب يحمل علي انه نسبه الي جده فتكون روايتهم منقطعة و هذا الجواب صحيح من الدارقطني في ان الاختلاف في مثل هذا لا يضر..))[٩٦]

المثال الثاني للطريق الناقصة عند البخاري[٩٧]:

قال البخاري: ((حدثنا عثمان قال: حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس قال: ((مر النبيﷺ بحائط من حيطان المدينة او مكة فسمع صوت انسانين يعذبان في قبورهما فقال النبيﷺ: يعذبان و ما يعذبان في كبيرثم قال: بلي كان احدهما لا يستتر من بوله و كان الآخر يمشي بالنميمة)) ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين، فوضع علي كل قبر كسرة فقيل له : يا رسول الله لم فعلت هذا؟ قال: ((لعلّه ان يخفف عنهما ما لم تيبسا)) او ((الي ان ييبسا))[٩٨]

و لكن البخاري رحمه الله أخرج الحديث من طريق أخري مزيدة فقال: ((حدثنا محمد بن المثني قال حدثنا محمد بن خازم، قال حدثنا الاعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس))[٩٩] فذكر طاووس بين مجاهد و ابن عباس في السند الاخير و لم يذكره في السند الاول.

قال الدارقطني معللا الطريق الناقصة عند البخاري:

٩٦- هدي الساري ص٥٢١.

٩٧- الحديث رقم ٢ من هدي الساري و١٧٨ في التتبع.

٩٨- اخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب(٥٥و٥٦) ح٢١٦و٢١٨ و اخرجه مسلم في كتاب الطهارة باب: (٣٤) الدليل علي نجاسة البول و وجوب الاستبراء منه ح٢٩٢.

٩٩- سبق تخريجه في الصفحة السابقة

((و اخرجا جميعا حديث الاعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس في قصة القبرين و ان احدهما كان يستبرئ[١٠٠]، من بوله، و قد خالفه منصور فأسقط طاوسا، و اخرج البخاري وحده حديث منصور وحده علي اسقاطه طاوسا))[١٠١]

عقب ابن حجر علي قول الدارقطني بقوله: ((و هذا الحديث اخرجه البخاري في الطهارة عن عثمان بن ابي شيبة عن جرير و في الادب عن محمد بن سلام عن عبيدة بن حميد كلاهما عن منصور به و رواه من طريق اخري من حديث الاعمش و اخرجه باقي الائمة الستة من حديث الاعمش ايضا و اخرجه ابوداود[١٠٢] ايضا و النسائي[١٠٣] و ابن خزيمة[١٠٤] في صحيحه من حديث منصور ايضا. و قال الترمذي بعد ان اخرجه رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس و حديث الاعمش اصح[١٠٥] يعني المتضمن للزيادة.

قلت(يعني ابن حجر): ((و هذا في التحقيق ليس بعلة، لان مجاهدا لم يوصف بالتدليس و سماعه من ابن عباس صحيح في جملة من الاحاديث و منصور عندهم أتقن من الاعمش، مع ان الاعمش ايضا من الحفاظ، فالحديث كيفما دار، دار علي ثقة، و الاسناد كيفما دار كان متصلا ، فمثل هذا لا يقدح في صحة الحديث اذا لم يكن راويه

١٠٠- الصحيح: «لا يستبرئ من بوله » لان بالاثبات لا يستقيم المعني.

١٠١- الالزامات و التتبع للدارقطني ص٣٣٤ و٣٣٥

١٠٢- سنن ابي داود كتاب الطهارة باب الاستبراءمن البول ح٢١عن بن عباس.

١٠٣- السنن الكبري للنسائي كتاب ابواب آداب الخلاء ح٢٧ عن بن عباس

١٠٤- صحيح بن خزيمة ج١ص٣٢ ح٥٥ عن ابن عباس

١٠٥- سنن الترمذي كتاب ابواب الطهارة باب(٧٣) ح٧٠ عن ابن عباس.

مدلسا، و قد اكثر الشيخان من تخريج مثل هذا، و لم يستوعب الدارقطني انتقاده والله الموفق))[١٠٦]

و ذكر ابن حجر ان اخراج البخاري للطريقين يقتضي صحتهما عنده فيحمل علي ان مجاهدا سمعه بواسطه و بلا واسطة عن ابن عباس و صرح ابن حبان بصحة الطريقين[١٠٧]

المثال الثالث للمنقطع الذي له قرائن او متابع وعاضد[١٠٨].

قال الامام البخاري رحمه الله: (حدثني محمد بن حرب حدثنا ابو مروان يحيي بن ابي زكرياء الغساني عن هشام عن عروة عن ام سلمة زوج النبيﷺ : ((ان رسول اللهﷺ قال و هو بمكة و أراد الخروج- و لم تكن ام سلمة طافت بالبيت و ارادت الخروج- فقال لها رسول الله: اذا اقيمت صلاة الصبح فطوفي علي بعيرك و الناس يصلون)) ففعلت ذلك فلم تصلّ حتي خرجت[١٠٩]

فرأي الدارقطني أن الحديث مرسل و لم يسمع عروة عن ام سلمة بل عن زينب عنها و قال: ((اخرج البخاري عن ابن حرب عن ابي مروان...))الخ

و هذا مرسل و وصله حفص بن غياث عن هشام عن ابيه عن زينب عن ام سلمة، و قال ابن سعيد عن محمد بن عبدالله بن نوفل

١٠٦- هدي الساري ص٥٠٥و ٥٠٦.

١٠٧- انظرفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ج١ص٤٢١.

١٠٨- انظر حديث رقم٢٤ من هدي الساري و١٠٧ في التتبع.

١٠٩- اخرجه البخراي في صحيحه كتاب الحج باب ٧١ ح١٦٢٦.

عن ابيه عنه و وصله مالك عن ابي الاسود عن عروة عن زينب عن ام السلمة في الموطأ))[110]

اخرج البخاري الحديث بهذه الطريق بعد ان أخرجه مع ذكر زينب في الرقم الواحد فقال: ((حدثنا عبدالله بن يوسف اخبرنا مالك عن محمد بن عبدالرحمن عن عروة عن زينب عن ام سلمة رضي الله عنهما ((شكوت الي رسول اللهﷺ))[111]

و رد ابن حجر علي الدارقطني بالتفصيل مع ذكر الطرق التي رويت الحديث موافقه طريق البخاري و قال: ((حديث مالك عند البخاري في هذا المكان مقرون بحديث ابي مروان، و قد وقع في بعض النسخ و هي رواية الاصيلي في هذا عن هشام عن ابيه عن زينب عن ام سلمة موصولا وعلي هذا اعتمد المزي في الاطراف و لكن معظم الروايات علي اسقاط زينب، قال ابو علي الجياني: و هو الصحيح ثم ساقه من طريق ابي علي بن السكن عن علي بن عبدالله بن مبشر عن محمد بن حرب شيخ البخاري فيه علي الموافقة و ليس فيه زينب.

و كذا اخرجه الاسماعيلي من حديث عبدة بن سليمان و محاضر و حسان بن ابراهيم كلهم عن هشام ليس فيه زينب و هو المحفوظ من حديث هشام.

و انما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي اثبت فيها ذكر زينب ثم ساق معها رواية هشام التي سقطت منها حاكيا للخلاف فيه علي عروة كعادته مع ان سماعه عروة عن ام سلمة ليس بمستبعد))[112]

١١٠- الالزامات و التتبع ص٢٤٦و٢٤٧.

١١١- اخرجه البخاري في صحيحه كتاب الحج باب ٧١ ح١٦٢٦

١١٢- انظر هدي الساري ص٥١٥.

جدير بالذكر أن الامام الدارقطني في هذا القسم قد يقر الشيخين في عملهما في اسانيدهما في بعض الاحيان و في احيان أخري يأخذ عليهما بدقة و لكن النقد منتقض بطريق أخري اخرجاها او اخرج مثلهما ائمة آخرون و في بعض الأحيان نري الدارقطني لم يستوعب الامثلة التي منتقدة عنده و موجودة في الصحيحين كما في المثال الثاني.

المطلب الثاني: ما تختلف الرواة فيه بتغيير بعض رجال الاسناد:

يحسب البعض أن مجرد وجودالاختلاف في رجال السند يسبب الاضطراب في الحديث فيعلل الحديث بانه مضطرب، مع انه ليس علي اطلاقه بل يمكن الخروج من الاختلاف في كثير من الاسناد المختلفة بجمعها مع بعض او بترجيح احدها علي الآخرين و قبول الحديث به، وليس دائما التوقف هو الحل او الحكم بعدم صلاحية الحديث للعمل به لانه مضطرب.

قال ابن حجر ((القسم الثاني منها (اي من الاحاديث المنتقدة في الصحيحين) ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الاسناد.

فالجواب عنه ان امكن الجمع بان يكون الحديث عند ذلك الراوي علي الوجهين جميعا فأخرجهما المصنف و لم يقتصر علي احدهما حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ و العدد... و ان امتنع الجمع بان يكون المختلفون غير متعادلين لا متقاربين في الحفظ و العدد فيخرج المصنف الطريق الراجحة و يعرض عن الطريق المرجوحة او يشير اليها...

فالتعليل بجميع ذلك من اجل مجرد الاختلاف غير قادح اذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف، فينبغي الاعراض ايضا عما هذا سبيله[١١٣] ولتبين ذلك نذكر أمثلة منها:

المثال الاول لما يمكن فيه الجمع لتعادل المختلفين فيه في الحفظ و العدد[١١٤].

١١٣- هدي الساري ص٥٠٣.

١١٤- هو الحديث ٤٨ من هدي الساري و٩٧ في التتبع.

قال البخاري: ((حدثنا عبدة بن عبدالله اخبرنا يحيي بن آدم عن اسرائيل عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله قال:
((كنا مع رسول اللهﷺ في غار فنزلت (و المرسلات عرفا) و انا لنتلقاها من فيه، اذ خرجت حية من جحرها، فابتدرناها لنقتلها فسبقتنا فدخلت جحرها فقال رسول الله: ((وقيت شرّكم، كما وقيتم شرّها))
تابع الامام البخاري بقوله: و عن اسرائيل عن الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله مثله قال: ((و انا لنتلقاها من فيه رطبة)) و تابعه ابوعوانه عن مغيرة و قال حفص و ابو معاوية و سليمان بن قرم عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عبدالله))[١١٥]

فأشار الدارقطني الي الطريقين المختلفين علي أعمش في روايته مرة عن ابراهيم عن علقمة و في آخر عن ابراهيم عن اسود فقال: ((اخرج البخاري حديث اسرائيل عن منصور و الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله(اي ابن مسعود) «كنا مع النبيﷺ في غار فنزلت(و المرسلات عرفا) حديث الحية، رواه اصحاب الاعمش منهم ابو معاوية و حفص و سليمان بن قرم عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عبدالله و لم يتابع اسرائيل عن علقمة، فأما منصور فقد رواه عنه شيبان كقول اسرائيل (اي توبع اسرائيل عن منصور) و قال ابوعوانه عن مغيرة عن ابراهيم عن علقمة كقول اسرائيل ايضا))[١١٦]
فالامام البخاري هو الذي اشار الي هذا الاختلاف بذكر الطريقتين اللتين أخرجهما اسرائيل و هذا يدل علي أن الطريقتين لا تضاد بينهما اذ يمكن الجمع بينهما بان يكون ابراهيم سمع مرة عن علقمة عن عبدالله بن

١١٥- صحيح البخاري كتاب بدء الخلق باب(١٦) ح٣٣١٧
١١٦ -الإلزامات و التتبع ص ٢٣٤

مسعود و مرة عن الاسود عن عبدالله. و كذلك الاختلاف علي روايته عن منصور و الاعمش.

و علق ابن حجر علي قول الدارقطني بانه: ((قد حكي البخاري الخلاف فيه و هو تعليل لا يضر))[١١٧]

المثال الثاني لما يرجح بين الاسانيد المختلفة في بعض رجالها لعدم تعادلهم في الحفظ و العدد[١١٨].

قال البخاري: (حدثنا ابن مقاتل اخبرنا عبدالله، اخبرنا الليث بن سعد حدثني ابن شهاب عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه: ((ان رسول الله ﷺ كان يجمع بين الرجلين من قتلي احد في ثوب واحد ثم يقول: أيهم اكثر اخذا للقرآن؟ فاذا أشير له الي احدهما قدمه في اللحد و قال: أنا شهيد علي هؤلاء وامر بدفنهم بدمائهم و لم يصل عليهم و لم يغسّلهم))[١١٩]

حكم الدارقطني علي حديث البخاري بانه مضطرب لانه أخرج عن الزهري بطرق مقطوعة و موصولة و في الموصولة ايضا رجاله مختلفون.

و قال: ((اخرج البخاري حديث الليث عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب عن جابر((كان يجمع بين قتلي احد و يقدم أقرأهم)) قال: رواه ابن المبارك عن الاوزاعي عن الزهري مرسلا عن جابر.

و قال سليمان بن كثير عن الزهري،حدثني من سمع جابرا.

١١٧- هدي الساري ص٥٢٢.

١١٨- هو الحديث ١٧ من هدي الساري و ٢٠٦ في التتبع.

١١٩- صحيح البخاري. كتاب الجنائز باب(٧٥)ح١٣٧٤.

و قال معمر عن الزهري عن ابن ابي صغيرة عن جابر و هو مضطرب))[١٢٠]

و رد ابن حجر عليه حكمه بالاضطراب بقوله: ((اطلق الدارقطني القول في هذا الحديث بانه مضطرب مع امكان نفي الاضطراب عنه بان يفسر المبهم الذي في رواية سليمان بالمسمي الذي في رواية الليث و تحمل رواية معمر علي أن الزهري سمعه من شيخين.

و اما رواية الاوزاعي المرسلة فقصر فيها بحذف الواسطة.

فهذه طريقة من ينفي الاضطراب عنه و قد ساق البخاري ذكر الخلاف فيه وانما اخرج رواية الاوزاعي مع انقطاعهما، لأن الحديث عنده عن عبدالله بن المبارك عن الليث و الاوزاعي جميعا عن الزهري فأسقط الاوزاعي عبدالرحمن بن كعب و أثبته الليث، و هما في الزهري سواء.

و قد صرحا جميعا بسماعهما له منه فقبلت زياده الليث لثقته ثم قال بعد ذلك(يعني البخاري): و رواه سليمان بن كثير عن الزهري عمن سمع جابرا و اراد بذلك اثبات الواسطة بين الزهري و بين جابر فيه في الجملة، و تأكيد رواية الليث بذلك و لم يرها علة توجب اضطرابا...

و اما رواية المعمر فقد وافقه عليها سفيان بن عيينة، فرواه عن الزهري عن بن ابي صغيرة، و قال ثبتني فيه معمر فرجعت روايته الي رواية المعمر

و يردف ابن حجر ما فات الدارقطني من الاختلافات الموجودة في السنة المذكور و يؤكد اصحية و ارجحية رواية البخاري و يقول:

((و عن الزهري فيه اختلاف لم يذكره الدارقطني فقيل: عن اسامة بن زيد عن الزهري عن انس، و من هذا الوجه اخرجه ابوداود[١٢١] و

١٢٠- الالزامات و التتبع ص٣٦٧ و٣٦٨

الترمذي[١٢٢] و نقل في العلل عن البخاري انه قال: حديث اسامة خطأ غلط فيه.

يعني أن الصواب حديث الليث، و وهم الحاكم فأخرج حديث أسامة هذا في مستدركه.

و عن الزهري فيه اختلاف آخر رواه البيهقي من طريق عبدالرحمن بن عبدالعزيز الانصاري عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك عن ابيه، وهو خطأ ايضا وعبدالرحمن هذا ضعيف، و لا يخفي علي الحاذق أن رواية الليث أرجح هذه الروايات كما قررناه و ان البخاري لا يعل الحديث بمجرد الاختلاف))[١٢٣]

و لا ينبغي ان يعل الحديث بمجرد الاختلاف و هذا ما يقتضيه علم العلل ان يفحص الاسانيد و يميز أسباب الاختلاف الموجود في السند و ان يجد له مخرجا من الجمع او الترجيح اذا امكن ذلك و يبقي رفض الحديث و تعطيله عن العمل به او التوقف فيه عند انعدام المخرج و عوز طرق المعالجة.

و هذا ما نلاحظه في منهج الامام البخاري رحمه الله في الصحيح و يعمد احيانا الي ذكر الطرق المختلفة حتي المقطوعة و المرسلة منها ثم يخرج بارجح طريقة و اسلم سند و يجعله اصلا و يكون الباقي له تبعا او شواهد و قرائن...

١٢١- سنن ابي داود كتاب الجنائز باب صنعة الطعام لأهل الميت ح٣١٣٨عن جابر بن عبدالله

١٢٢- الترمذي كتاب: الجنائز باب ٤٦ ح١٠٣٦عن جابربن عبدالله.

١٢٣- هدي الساري ص٥١٢

المطلب الثالث: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه:

المقصود بهذا القسم هو زيادة الثقة و مخالفة الراوي الفرد لغيره و الزيادات كما يقول ابن الصلاح رحمه الله تنقسم الي ثلاثة أقسام : ((احدها: ما يقع منافيا لما رواه الثقات و هذا حكمه الرد، يعني لانه يصير شادا

و الثاني: ان لا يكون فيه منافاة فحكمه القبول، لانه جازم بما رواه و هو ثقة و لا معارض لروايته، لان الساكت عنها لم ينفها لفظا و لا معني لأن مجرد سكوته عنها لا يدل علي أن روايها وهم فيها.

والثالث: مايقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روي ذلك الحديث، يعني و تلك الفظة توجب قيدا في اطلاق، أو تخصيصا لعموم ففيه مغايرة في الصفة ونوع مخالفة يختلف الحكم بها فهو يشبه القسم الاول من هذه الحيثية و يشبه القسم الثاني من حيث انه لا منافاة في الصورة[١٢٤]

قال ابن حجر: ((لم يحكم ابن الصلاح علي هذا الثلث بشئ والذي يجري علي قواعد المحدثين أنه لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد،بل يرجحون بالقرائن كما قدمناه في مسألة تعارض الوصل و الارسال، علي ان القسم الاول الذي حكم عليه المصنف(يعني ابن الصلاح) بالرد مطلقا، قد نوزع فيه و جزم ابن حبان والحاكم و غيرهما بقبول زيادة الثقة مطلقا في سائر الأحوال سواء اتحد المجلس او تعدد، سواء اكثر الساكتون او تساووا و هذا قول جماعة من ائمة الفقه و الاصول و جري علي هذا الشيخ محيي الدين النووي في مصنفاته))[١٢٥]

١٢٤- النكت علي ابن الصلاح لابن حجر ص٢٨١.

١٢٥- المرجع السابق نفسه ص٢٨٢.

لكن ابن حجر نفسه يري خلاف ذلك و يرد زيادة الثقة اذ اخالف فيها الثقات فيعتبر فيه كثرة العدد او زيادة الحفظ و الاتقان[١٢٦] و يستشهد بقول الدارقطني اذ((سئل عن الحديث اذا اختلف فيه الثقات قال: ينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته، او ما جاء بلفظة زائدة، فتقبل تلك الزيادة من متن، و يحكم لاكثرهم حفظا و ثبتا علي من دونه))[١٢٧]

و هذا ما استعمله الدارقطني في كتاب((العلل))و ((السنن)) كثيرا فقال في حديث رواه يحين ابن ابي كثير عن ابي عياش عن سعد بن ابيوقاصﷺ في «النهي عن بيع الرطب بالتمر نسيئة»[١٢٨]

قال الدارقطني: ((قد رواه مالك و اسماعيل بن امية و اسامة بن زيد و الضحاك بن عثمان عن ابي عياش فلم يقولوا «نسيئة» و اجتماعهم علي خلاف ما رواه يحيي يدل علي ضبطهم و وهمه))[١٢٩]

و جدير بالذكر أن الذي يبحث فيه هل الحديث في هذه المسألة، انما هو في زيادة بعض الرواة من التابعين فمن بعدهم.

اما الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة علي صحابي آخر اذا صح السند اليه فلا يختلفون في قبولها كحديث ابي هريرةﷺ الذي في «الصحيحين»، في قصة «آخر من يخرج من النار و ان الله تعالي يقول

١٢٦- النكت لابن حجر ص ٢٨٢.

١٢٧- سؤالات السهمي للدارقطني : نقله ابن حجر في النكت المرجع نفسه و لم اجده في سؤالات السهمي للدارقطني.

١٢٨- الحديث اخرجه مسلم في صحيحه كتاب البيوع باب(١٤) تحريم بيع الرطب بالتمر ح١٥٣٦ عن جابربن عبدالله و اخرجه البخاري في الصحيح كتاب البيوع باب(٨٢) ح٢١٨٨-٢١٨٣ عن ابن عمر وزيد بن ثابت.

١٢٩-. انظر العلل الواردة في الاحاديث النبوية للدارقطني ج٤ ص٣٩٩

له- بعد ان يتمني ما يتمني- لك ذلك و مثله معه، و قال ابوسعيد الخدري: أشهد لسمعت رسول اللهﷺ يقول: لك ذلك و عشرة امثاله»[١٣٠]

و كحديث انسرضي الله عنه ((الحمي من فيح جهنم فأبردوها بالماء)) متفق عليه[١٣١] و في حديث ابن عباسرضي الله عنه عند البخاري «فأبردوها بماء زمزم»[١٣٢]

انما الزيادة الذي يتوقف في قبولها هي الواقعة من غير الحافظ من التابعين و من بعدهم و ذلك في الحديث الذي يتحد مخرجه اذاكان مخالفة لما رواه جماعة من الحفاظ الاثبات العارفين بحديث ذلك الشيخ فينفرد بعض رواته بزيادة[١٣٣]

و القسم الثالث من الاحاديث المنتقدة عند الشيخين، موضوعه هذه الزيادات مما تفرد بها بعض الرواة دون من هم اكثر عددا أو اضبط ممن لم يذكرها.

فهذه الزيادات لها حالتان: وإما هي منافية لمارواه الثقات او الحفاظ الاكثر عددا أو الاتقن حفظا

و اما غير منافية لم ارواه الثقات المذكورينو قد سبقت حكمهما آنفا عن قول ابن الصلاح رحمه الله.

و قال ابن حجر ايضا: ((ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو اكثر عددا او اضبط ممن لم يذكرها: فهذا لا يؤثر التعليل به الا ان

١٣٠- الحديث اخرجه البخاري في الصحيح كتاب الرقاق باب(٥٢) ح٦٥٧٣ و ٦٥٧٤ و مسلم كتاب الايمان باب(٨١) معرفة طريق الرؤية ح١٨٢ عنها

١٣١- البخاري كتاب بدء الخلق باب(١٠) ح٣٢٦٣ و مسلم كتاب: السلام باب(٢٦) لكل داء دواء واستحباب التداوي ح٢٢٠٩.

١٣٢- البخاري كتاب بدء الخلق باب(١٠) ح٣٢٦١

١٣٣- انظر النكت علي كتاب ابن الصلاح لابن حجر ص٢٨٤.

كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، اما ان كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم الا ان وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته فما كان من هذا القسم فهو مؤثر))[١٣٤]

و ضرب للزيادة غيرالمنافيه (مختلف فيه) مثالا[١٣٥] من الصحيحين انتقده الامام الدارقطني بقوله قال البخاري: ((حدثنا مسدد، حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن ابيهريرةرضي الله عنه أن النبيﷺ قال: ((من اعتق نصيبا او شقيصا في مملوك فخلاصه عليه في ماله ان كان له مال، و الا قوّم عليه فاستسعي به غير مشقوق عليه))

تابعه حجاج بن حجاج و ابان و موسي بن خلف عن قتادة... اختصره شعبة[١٣٦]

و قال: ((حدثنا احمد بن ابي رجاء حدثنا يحيي بن آدم حدثنا جرير بن حازم سمعت قتادة قال حدثني النضر بن أنس بن مالك عن بشير بن نهيك عن ابي هريرة قال قال النبيﷺ: ((من اعتق شقيصا من عبد...))[١٣٧]

انتقدهما الدارقطني في ذكر الاستسعاء عن طريق سعيد بن ابي عروبة عن قتادة خلافا للأكثرين و كذلك من اثبت منه في قتادة و هما هشام و شعبة و قال: ((اخرجا جميعاً حديث قتادة عن النضر بن أنس

١٣٤- هدي لاساري ص٥٠٣.

١٣٥- هو الحديث رقم ٣٤ من هدي لاساري و ٢٥في التتبع.

١٣٦- صحيح البخاري كتاب العتق باب(٥)ح٢٥٢٧. وصحيح مسلم كتاب الايمان با ب(١٢) من اعتق شركا له في عبد، ح١٥٠٣ و اللفظ للبخاري.

١٣٧- نفسه للبخاري ح٢٥٢٦.

عن بشير عن ابيهريرة: ((من أعتق شقصا)) و ذكر فيه الاستسعاء من حديث ابن ابي عروبة و جرير بن حازم.

و استطرد قائلا: ((قال البخاري تابعهما حجاج بن حجاج و ابان وموسي بن خلف عن قتادة.

قال: و قد روي هذا الحديث شعبة و هشام و هما أثبت من روي عن قتادة و لم يذكرا في الحديث الاستسعاء، و وافقهما همام و فصل الاستسعاء من الحديث فجعله من رأي قتادة و قوله، لا من حديث ابيهريرة عن النبيﷺ قاله المقري عن همام و قاله معاذ عن هشام و ابن عامر عن هشام وهو أولي بالصواب))[١٣٨]

و خالفه ابن حجر و ذكر الأسباب المؤدية بالبخاري الي صنيعه هذا و رد انفراد ابن ابي عروبة للجزء المزيد في الحديث فذكر له شواهد و رجح في الأخير قول صاحبي الصحيح و من وافقهما و ذلك في قوله:

((أراد البخاري بهذا، الرد علي من زعم ان الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ وان سعيد بن ابي عروبة تفرد به، فاستظهر له برواية جرير بن حازم بموافقته، ثم ذكر ثلاثة تابعوهما علي ذكرها:

فاما رواية حجاج فهو في نسخة حجاج بن حجاج عن قتادة من رواية احمد بن حفص احد شيوخ البخاري عن ابيه عن ابراهيم بن طمهان و فيها ذكر السعاية.

و رواه عن قتادة ايضا حجاج بن ارطأة أخرجه الطحاوي[١٣٩]

١٣٨- الالزامات و التتبع ص١٤٩-١٥١.

١٣٩- انظر شرح معاني الآثار لابي جعفر احمد بن محمد الطحاوي ج٣ ص١٠٧ ط: الاولي١٣٩٩هـ بدار الكتب العلمية- بيروت.

و اما رواية أبان فأخرجها ابوداود والنسائي من طريقه قال: ((حدثنا قتادة أخبرنا النضر بن أنس و لفظه: ((فان عليه ان يعتق بقيته ان كان له مال، و الا استسعي العبد))[١٤٠]الحديث و لأبي داود: ((فعليه أن يعتقه كله و الباقي سواء))[١٤١]

و اما رواية موسي بن خلف فوصلها الخطيب في كتابه «الفصل و الوصل»من طريق ابيظفر عبدالسلام بن مظهر عنه عن قتادة عن النضر و لفظه: ((من اعتق شقصا له في مملوك فعليه خلاصه ان كان له مال، فان لم يكن له مال استسعي غير مشقوق عليه))[١٤٢]

و اما رواية شعبة فأخرجها مسلم و النسائي من طريق غندر عنه عن قتادة باسناده و لفظه: ((عن النبيﷺ في المملوك بين الرجلين فيعتق احدهما نصيبه، قال: يضمن))[١٤٣]

و ذكر ابن حجر روايات اختصرت ذكر السعاية فلم يذكرها و ذكر ان في بعضها اختلاف في سنده، و منهم من ذكر الحديث بالوجهين و رد علي ابن العربي ادعائه ((الاتفاق علي: أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبيﷺ و انما هو من قول قتادة)) و بعد ذكر قول كثير ممن قال بعدم وجود الاستسعاء من قول النبيﷺ قال: ((هكذا جزم هؤلاء بانه مدرج، و ابي ذلك آخرون منهم: صاحبا الصحيح فصححا كون الجميع مرفوعا و هو الذي رجحه ابن دقيق العيد و جماعة.

١٤٠- انظر السنن الكبري للنسائي ج٣ص١٨٦ ح٤٩٦٦ فصل العتق عن ابي هريره .

١٤١ - انظر سنن ابي داود ج٤ ص٢٤ كتاب العتق ح٣٩٣٨ عن ابيهريرة

١٤٢- انظر الفصل للوصل المدرج لاحمد بن علي البغدادي الخطيب ج١ ص٣٥٠ط: الاولي١٤١٨هـ بدار الهجرة رياض.

١٤٣- انظر صحيح مسلم كتاب العتق باب(١٢) من اعتق شركا له في عبد ح١٥٠٢ عنه و انظر السنن الكبري للنسائي نفسه

لان سعيد بن أبي عروة أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له و كثرة اخذه عنه من همام و غيره، و هشام وشعبة وان كانا احفظ من سعيد لكنهما لم ينافيا ما رواه وانما اقتصرا من الحديث علي بعضه و ليس المجلس متحدا حتي يتوقف في زيادة سعيد، فان ملازمة سعيد لقتادة كانت اكثر منها فسمع منه ما لم يسمعه غيره، و هذا كله لو انفرد، و سعيد لم ينفرد.

ثم قال: ((و كأن البخاري خشي من الطعن في روية سعيد بن ابي عروبة فأشار الي ثبوتها باشارات خفية كعادته، فانه اخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه و هو من اثبت الناس فيه و سمع منه قبل الاختلاط ثم استظهر له برواية جرير بن حازم بمتابعته لينفي عنه التفرد، ثم أشار الي أن غيرهما تابعهما ثم قال: اختصره شعبة و كأنه جواب عن سؤال مقدر و هو أن شعبة احفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستعساء؟ فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفا لأنه أورده مختصرا و غيره ساقه بتمامه و العدد الكثير أولي بالحفظ من الواحد والله اعلم))[١٤٤]

لكن المخالفين لذكر الاستعساء هم الاكثر و هم الذين ذكرهم ابن حجر و غيره في هذا السياق[١٤٥]. و قد اشتد الخلاف حول هذا الحديث و المخالفين لذكر الاستسعاء هم الاكثر عدداً و أثبت حفظا لولا وجود الشيخين البخاري و مسلم في هذا الجانب و اتفاقهما علي قبول رواية سعيد و ترجيحها علي رواية غيره مثل شعبة و هشام اللذان قال الدارقطني فيما ذكر آنفا: انهما اثبت الناس في حديث قتادة.

١٤٤- فتح الباري لابن حجر ج٥ ص١٩٧-١٩٩

١٤٥- المرجع نفسه.

و لهذا بذل ابن حجر جهدا بالغا حتي يرجح رواية سعيد بن ابي عروة علي غيرها من الحفاظ الاثبات و يخرّجها مخرجا مقبولا.

المطلب الرابع: ما تفرد بعض الرواة ممن ضعف من الرواة:

قبل الخوض في الموضوع لابد من ذكر نكات مرتبطة بهذا المطلب وهي:

النكتة الاولي: لا شك أن الشيخين رحمهما الله قد أخرجا احاديث من طعن فيه و من ضعّف من الرواة و ذلك بيّن فيما بوّب له ابن حجر بابا في هدي الساري مقدمة فتح الباري و ذكر رجالا طعن فيهم النقاد.

النكتة الثانية: و مما لا شك فيه ايضا أن ليس كل من ضعّف او طعن فه ضعيفا و يكون الطعن فيه مؤثرا، بل قد يكون الجارح مخطئا فيه او غير منصف.

النكتة الثالثة: أن الراوي الذي هو ضعيف حقيقة و قد اثر الطعن فيه ليس لزاما عليه ان يكون كل ما يرويه ضعيفا و مردودا.

النكتة الرابعة: أن من روي له الشيخان أو أحدهما يقتضي روايتهما عنه تعديلهما له في الحديث الذي أخرجاه أو اخرج احدهما عنه، و تضعيف الناقد له يقابل تعديلهما و هما ارجح و أولي من غيرهما في نقد الرجال.

قال ابن حجر: ((القسم الرابع منها(اي من الاحاديث المنتقدة) ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة و ليس في هذا الصحيح، من هذا القبيل غير حديثين و هما السابع و الثلاثون والثالث و الاربعون كما سيأتي الكلام عليهما و تبيين ان كلا منهما قد توبع))[١٤٦]

اما الحديث السابع و الثلاثون[١٤٧](اين من هدي الساري)الذي ذكره ابن حجر:

١٤٦- هدي الساري ص٥٠٣.

١٤٧- وهو من التتبع رقم ٧٣.

قال البخاري: ((حدثنا علي بن عبدالله بن جعفر، حدثنا معن بن عيسي حدثني أبّي بن عباس بن سهل عن ابيه عن جده قال: ((كان للنبيﷺ في حائطنا فرس يقال له اللّحيف)) قال ابو عبدالله: و قال بعضهم ((اللخيف))[١٤٨]

فاستدرك عليه الدارقطني اخراجه لابي بن عباس و قال: ((و أخرج البخاري حديث ابي بن عباس بن سهل بن سعد عن ابيه عن جده قال: «...» الحديث، و ابي هذا ضعيف))[١٤٩]

لم يجب ابن حجر علي ما اطلقه الدارقطني القول بالضعيف علي أبي و الحديث الذي رواه، بل قال في ترجمته في سياق اسماء من طعن فيه من رجال البخاري بأنه ((ابي بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي الانصاري المدني، ضعفه احمد و ابن معين و قال النسائي: ليس بالقوي.

ثم قال: ((قلت له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي... و قد تابعه عليه اخوه عبدالمهيمن بن العباس و روي له الترمذي و ابن ماجة))[١٥٠]

و اخو أبي هذا يعني عبدالمهيمن بن العباس ايضا ضعيف((قال البخاري منكر الحديث و قا ل النسائي ليس بثقة و قال الدارقطني ليس

١٤٨- اخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجهاد باب(٤٦) ح٢٨٥٥.

١٤٩ - الالزامات و التتبع ص٢٠٣

١٥٠- هدي الساري لابن حجر ص٥٤٩.

بالقوي))[١٥١] ومن قال فيه البخاري منكر الحديث يعني انه لا يحتج به او لا تحل الرواية عنه[١٥٢]

فلا يعتبر بحديثه، فيكون ابيّ منفردا في روايته الحديث و هو ضعيف.

الا ان يستدل بقول ابن حجر في الرد علي تضعيف حديث ابي هذا بأنه قال: ((ينبغي لكل منصف أن يعلم ان تخريج صاحب الصحيح لاي راو كان مقتض لعدالته عنده و صحة ضبطه و عدم غفلته، و لا سيما ما انضاف الي ذلك من اطباق جمهور الائمة علي تسمية الكتابين بالصحيحين و هذا معني لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة اطباق الجمهور علي تعديل من ذكر فيهما، هذا اذا خرج له في الاصول[١٥٣] و هذا قد اخرجه عنه البخاري في الاصول و ليس المتابعات و لا المعلقات و قد اخرج الحديث كل من الطبراني[١٥٤] و البيهقي[١٥٥] و السيوطي[١٥٦] كلهم عن طريق ابي بن العباس بن سهل.

و اما الحديث الثالث و الاربعون[١٥٧](اي من هدي الساري) الذي ذكره ابن حجر من الحديثين الذين رواهما البخاري ما تفرد بهما من ضعف من الرواة:

١٥١- انظر ميزان الاعتدال للذهبي ج١ ص٢٠٨ وانظر المجروحين لابن حبان ج٢ ص١٤٩ الذي ذكر سبب جرحه «فحش الاوهام في رواياته»

١٥٢- انظر فتح المغيث للسخاوي ج١ ص٣٧٣.

١٥٣ - المرجع نفسه.

١٥٤- انظر المعجم الكبيرللطبراني ج٦ ص١٢١ ح٥٧٠٠

١٥٥- انظر السنن الكبري للبيهقي ج١٠ص٢٥.

١٥٦- الجامع الصغير للسيوطي ص٢٣٠.

١٥٧- ليس موجودا في التتبع الموجودة بايدينا.

قال البخاري: ((حدثنا اسماعيل قال حدثني مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر بن الخطابﷺ استعمل مولي له يدعي هنيا علي الحمي، فقال: يا هني اضمم جناحك عن المسلمين و اتق دعوة المسلمين، فان دعوة المظلوم مستجابة...))[١٥٨]الحديث

انتقد الدارقطني هذا الحديث و اخذ علي البخاري اخراجه عن اسماعيل بن ابي اويس و قال: اسماعيل ضعيف[١٥٩]

قال ابن حجر ((أظن ان الدارقطني انما ذكر هنا الموضع من حدث اسماعيل خاصة و اعرض عن الكثير من حديثه عند البخاري، لكون غيره شاركه في تلك الاحاديث و تفرد بهذا، فان كان كذلك فلم يتفرد به بل تابعه عليه معن بن عيس فرواه عن مالك كرواية اسماعيل سواء والله اعلم))[١٦٠]

و أيد ابن حجر تضعيفه و ذكر قول ائمة في جرحه الا ان يخرج له في الصحيحين فيحتج بحديثه فيما و يقبل، و ذلك في قوله:

((اسماعيل بن ابي اويس، عبدالله بن عبدالله بن اويس بن مالك بن ابي عامر الاصبحي ابن اخت مالك بن انس احتج به الشيخان الا انهما لم يكثرا من تخريج حديثه و اما مسلم فأخرج له أقل مما اخرج له البخاري و روي له الباقون، سوي النسائي فانه اطلق القول بضعفه و روي عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته و اختلف فيه قول ابن معين فقال مرة: لا بأس به و قال مرة : ضعيف و قال مرة: كان يسرق الحديث هو

١٥٨- صحيح البخاري كتاب الجهاد باب(١٨٠) ح٣٠٥٩.

١٥٩- نقل عنه ابن حجر في هدي الساري ص٥٢١.

١٦٠- المرجع نفسه.

و ابوه، و قال ابو حاتم: محله الصدق، و كان مغفلا، و قال احمد بن حنبل: لا بأس به، و قال الدارقطني: لا أختاره في الصحيح.

قلت(اي ابن حجر): و روينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن اسماعيل أخرج له أصوله و أذن له ان ينتقي منها و ان يعلم له علي ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه، و هو مشعر بان ما اخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه، لانه كتب من اصوله.

و علي هذا لا يحتج بشئ من حديثه غير ما في الصحيح من اجل ما قدح فيه النسائي و غيره الا ان شاركه فيه غيره فيعتبر فيه))[١٦١]

و كذلك الحال في صحيح مسلم فانه ايضا قد اخرج أحاديث صحيحة ممن ضعفوا مثل سويد بن سعيد و أسباط بن نصر و قطن بن نسيرو احمد بن عيسي المصري وهم متكلم فيهم لسوء الحفظ[١٦٢]

قال د. حمزة المليباري: ((و من الجدير بالذكر أن قولهم ((فلان ضعيف)) معناه كثير الخطأ، و عليه فما تفرد به عن شيخه لا يحتج به اذا لم تحف بحديثه قرينة تدل علي صوابه، وذلك لغلبة احتمال الخطأ عليه و ليس معني هذا أن كل ما يرويه هويعدّ ضعيفا، وانه قد أخطأ فيه ، فمن احاديثه ما يصح و منها ما يضعف، و لا يمكن تمييز ذلك الا بالبحث و الموازنة في ضوء القرائن، و أنت تري في الصحيحين احاديث صحيحة من رواية الضعفاء و قد اوردها كل من الشيخين من

١٦١- هدي الساري ص٥٥١و٥٥٢.

١٦٢- صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح ص٩٧- ٩٩

اجل الاحتجاج بها، مثل حديث فليح بن سليمان[١٦٣] ومحمد بن عبدالرحمن الطفاوي[١٦٤] و غيرهما عند البخاري.

و حديث سويد بن سعيد[١٦٥] و حماد بن سلمة[١٦٦] وغيرهما عند مسلم.

و ينبغي ان نفهم من هذا الصنيع أن مقصد البخاري و مسلم ذكر الاحاديث الصحيحة من طريق الثقات لكن قد يخرج كل منهما عن هذا المقصد فيرويان الحديث الصحيح عن طريق اسناد فيه ضعيف، و ذلك لاغراض علمية يحددها منهجهما المتبع في سياق تلك الانواع من الاحاديث في الصحيحين، و ليس معني ذلك أن جميع ما يرويه ذلك الضعيف من الاحاديث محتجّ به و انه خال من الخطأ))[١٦٧]

نخلص من هذا المطلب الي أن من ضعف من الرواة و أخرج له الشيخان في اصول صحيحيهما، قد شاركه غيره في ذلك الحديث الذي رواه وان لم يكن له متابع و تفرد بروايته فان معه قرينة تجبر ضعفه في

١٦٣- انظر حديثه في صحيح البخاري كتاب الوضوء باب (٢٣) ح١٥٨ عن عبدالله بن زيد: «ان النبيﷺ توضأ مرتين. مرتين» و صحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة من فضائل ابيبكررضي الله عنه ح٢٣٨٢.

١٦٤- انظر حديث في صحيح البخاري كتاب البيوع باب(٥) ح٢٠٥٧ عن عائشة: « ان قوما قالوا يا رسول الله ان قوما يأتوننا باللحم لا ندري أذكروا اسم الله عليه ام لا فقال رسول اللهﷺ: سمو الله عليه و كلوه»

١٦٥- انظر حديثه عند مسلم كتاب الايمان باب(٨)الأمر بقتال الناس حتي يشهدوا..ح٢٣ عن ابي مالك عن ابيه: «من قال لا اله الا الله و كفر بما يعبد من دون الله حرم ماله و دمه و حسابه علي الله»

١٦٦- حماد هذا ليس ضعيفا علي شرط مسلم بخلاف البخاري (انظر ذلك في مقدمه شرح صحيح مسلم للنووي ص٣٢. أنظر حديثه في صحيح مسلم انظر كتاب الايمان باب (٨٤) أدني أهل الجنة منزلة فيها ح١٩٢ عن انس بن مالك : «يخرج من النار اربعة فيعرضون علي الله فيلتفت احدهم فيقول اي رب اذ اخرجتني منها فلا تعدني فيها فينجيه الله منها.

١٦٧- نظرات جديدة في علوم الحديث لد. حمزة عبدالله المليباري ص١٢٠و ١٢١

روايته ذلك الحديث وهي اخراج الشيخين له في صحيحيهما فانا نعرف شرطهما في الصحيح وانهما لا يخرجان حديثا ضعيفا و لا حديث الضعفاء الا ان يميزا ان حديثا معينا من احاديثهم قد روعي فيه شرطهما و أنّ ضعف ذلك الراوي لم يؤثر فيه فيخرجانه له، الا ان يخرجا لهم في المتابعات او المعلقات او التراجم فتلك احاديث ليس لها شرط الاصول و لم يضمنا صحتها مثل ما عملو في اصول الابواب.

المطلب الخامس: ما حكم فيه بالوهم علي بعض رجاله:

الوهم: الغلط او الخطأ في المتن او السند، والوهم كثيرا مايقرن بالغلط في كتب مصطلح الحديث كلفظين مترادفين[١٦٨].

و قال الحافظ ابو الحجاج المزي: «ان الوهم تارة يكون في الحفظ و تارة يكون في القول و تارة يكون في الكتابة»[١٦٩]

ومما طعن رجال الصحيحين به الوهم و كما سبق في تضعيف بعض رجالهما فان من الوهم ما يؤثر قدحاً في الرجل و منه ما لا يؤثر.

فالوهم يظهر في غلط الراوي في رواياته فان كان اغلاط الراوي كثيرا فهذا ما يقدح في مروياته الا ان يروي الحديث من طريق غيره و الاّ فيجب التوقف عن الحكم بصحته.

قال ابن حجر عما عند البخاري من هذا النوع: ((فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فما اخرج له ان وجد مرويا عنده او عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد اصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وان لم يوجد الامن طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمدالله من ذلك شئ و حيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيئ الحفظ او له اوهام، او له مناكير[١٧٠] و غير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله الا ان الرواية عن هؤلاء في المتابعات اكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك))[١٧١]

١٦٨- انظر الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع ص٢٣٥.

١٦٩- تدريب الراوي للسيوطي ح١ ص٣٠٤.

١٧٠- هدي الساري ص٥٤٤ع و هذه الاوصاف في مرتبتي الخامس و السادس من مراتب الجرح عند علماء هذا الفن و كل من ذكر في هاتين المرتبين يعتبر بحديثه.

١٧١- المرجع السابق نفسه.

ومما حكم الامام الدارقطني بالوهم علي بعض رجاله حديث البخاري[١٧٢] قال: ((حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن الاعمش عن عمارة عن ابي عطية عن عائشة رضي الله عنها قالت: ((اني لأعلم كيف كان النبيﷺ يلبي: لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك، ان الحمد و النعمة لك)).

تابعه ابو معاوية عن الاعمش، و قال شعبة اخبرناسليمان سمعت خيثمة عن ابي عطية سمعت عائشة رضي الله عنها))[١٧٣]

قال الدارقطني: ((و اخرج البخاري حديث الثوري عن الاعمش عن عمارة عن ابي عطية في التلبية، و قال تابعه ابو معاوية و قا ل شعبة عن سليمان (يعني الاعمش) عن خيثمة و قال ابوالعباس بن سعيد تابع شعبة يحيي القطان عن خيثمة و خالفهما اسرائيل و ابو الاحوص و عمار بن زريق و زهير بن معاوية و ابن فضيل و ابو خالد و جراح بن الضحاك و غيرهم تابعوا الثوري.

قال ابوالحسن: رواة الخريبي عبدالله بن داود عن الاعمش عن عمارة عن ابي عطية عن عائشة «اني لأحفظ تلبية النبيﷺ التي كان يلبي بها فسمعتها تلبي ثلاثا»

قال الاعمش: وذكر خيثمة عن الاسود انه كان يزيد «و الملك لا شريك لك» و رواه الشافعي عن معاذ بن المثني عن مسدد عنه. قال الخريبي لم أصب عندي ذلك (يعني لم يثبت عندي ذلك) و يشبه ان يكون الوهم دخل علي شعبة من ذكر الاعمش خيثمة في حديثه والله اعلم))[١٧٤]

١٧٢- هو رقم ٢٣ في هدي الساري و رقم ٢١٣ من التتبع للدارقطني.

١٧٣- اخرجه البخاري في الصحيح كتاب الحج باب(٢٦) ح١٥٥٠

١٧٤- الالزامات و التتبع ص٣٧٣و٣٧٤

أيد ابن حجر ما استدركه الدارقطني علي طريق شعبة و قال: ((قلت: و هو تحقيق حسني و مقتضاه صحة ما اختاره البخاري و اعتمده من رواية الاعمش علي أن البخاري لم يهمل حكاية الخلاف بل حكاها عقب حديث الثوري والله اعلم))[١٧٥]

فمن الأسباب التي يؤدي بالبخاري اخارج حديث وهم فيه بعض رجاله هو حكايه الخلاف فيذكره في المتابعات و لا يجعله في الاصل بل يختار للأصل أسلم طريقة و أنظفها من الوهم و الضعف و بذلك يعلن طريقة منهجية في انتقائه الاحاديث و طرقها، و الدقة البالغة التي بذل فيها.

و أخذ الدارقطني علي مسلم ايضا اخراجه عن الطريق نفسه و قال: ((و اخرج مسلم حديثا آخر بهذا الاسناد من حديث ابن ابي زائدة عن الاعمش عن عمارة عن ابي عطية في تعجيل الافطار و الصلاة[١٧٦]من حديث ابي معاوية ايضا تابعهما الثوري و زائدة وغيرهما و قال شعبة عن الاعمش عن خيثمة و لا يصح))[١٧٧] و الانتقاد هو علي ذكر طريق شعبة في المتابعات و ليس علي طريق مسلم نفسه مثل ما كان عند البخاري، فلا يضر حديث مسلم.

١٧٥- انظر هدي الساري ٥١٥.

١٧٦- الحديث اخرجه مسلم في صحيحه كتاب الصيام باب (٩) فضل السحور و تعجيل الفطر ح١٠٩٩ عن عائشة.

١٧٧- الالزامات و التتبع ص٣٧٤ و ٣٧٥.

المطلب السادس: ما اختلف فيه بتغيير بعض الفاظ المتن:

كما يحكم علي السند بالاضطراب اذ اختلف بعض رجاله و لم يمكن الجمع بين المختلفين و لا ترجيح أحدها، كذلك يحكم علي المتن بالاضطراب اذا اختلف بعض الفاظ المتن و تكافأت الروايات صحة وسلامة فلم يمكن الجمع بينها و لا ترجيح احدها علي الأخريات.

و لم يتعرض نقاد الصحيحين لهذا الجانب تعرضهم لنقد أسانيدهما فحيث يذكر ابن حجر في كل قسم من الأقسام المنتقدة احاديث انتقدها الدارقطني و غيره ويجيب عنها و يناقش انتقاده فيها، يذكر في هذا القسم(يعين القسم السادس من الانواع المنتقدة عندهما)، احاديث لم يتعرض لها النقاد فيذكرها ابن حجر رحمه الله و يعالج اختلاف الروايات فيها.

و يري الحافظ ابن حجر رحمه الله بان ((اكثره لا يترتب عليه قدح لامكان الجمع في المختلف من ذلك، او الترجيح))[١٧٨] بينهما.

و من الامثلة التي ذكر ابن حجر من هذا النوع (يعني المختلف فيه بتغيير بعض الفاظ المتن): حديث جابرﷺ في قصة الجمل نذكره بالتفصيل حتي يتبين ما هو حاصل في أمثال هذا الاختلاف في اماكنأخري من الصحيحين.

قال البخاري:((حدثنا ابو نعيم ،حدثنا ذكريا قال سمعت عامرا يقول)) : حدثني جابرﷺ انه كان يسير علي جمل له قد أعيا فمرّ النبيﷺ فضربه، فسار سيراً ليس يسير مثله، ثم قال بعنيه بأوقية فبعته، ((فاستثنيت حملانه الي أهلي)) فلما قدمنا أتيته بالجمل و نقدني ثمنه، ثم

١٧٨- هدي الساري ص٥٠٣

انصرفت، فأرسل علي أثري، قال ما كنت لآخذ جملك، فخذ جملك ذلك فهو مالك))

والاختلاف في لفظ جابر في استثناء حملانه الي أهله، ذكر الاختلاف بوجوههه الامام البخاري نفسه فقال:

((قال شعبة ، عن مغيره عن عامر عن جابر: «أفقرني رسول الله ظهره الي المدينة))

و قال اسحق : عن جريج عن مغيرة ((فبعته ان لي فقارظهرهحتي أبلغ المدينة))

و قال عطاء و غيره: ((و لك ظهره الي المدينة))

و قال محمد بن المنكدر عن جابر: ((شرط ظهره الي المدينة))

و قال زيد بن اسلم عن جابر: ((و لك ظهره حتي ترجع))

و قال ابو الزبير عن جابرك (أفقرناك ظهره الي المدينة))

و قال الاعمش عن سالم عن جابر((تبلغ عليه الي أهلك))

قال ابو عبدالله (يعني البخاري): الاشتراط اكثرو اصح عندي

و هناك اختلاف آخر في الثمن الذي اشتري به النبيﷺ الجمل.

فقال عبيدالله و ابن اسحق عن وهب عن جابر ((اشتراه النبي بأوقية))

و تابعه زيد بن اسلم عن جابر.

و قال ابن جريح عن عطاء و غيره عن جابر: ((أخذته بأربعة دنانير))

و هذا يكون أوقية علي حساب الدينار بعشرة دراهم.

و لم يبين الثمن مغيرة عن الشعبي عن جابر، و ابن المنكدر وأبو الزبير عن جابر و قال الاعمش عن سالم عن جابر ((أوقية ذهب))

و قال ابو اسحق عن سالم عن جابر ((بمائتي درهم))

و قال داود بن قيس عن عبيدالله بن مقسم عن جابر اشتراه بطريق تبوك، أحسبه قال ((بأربع أواق))

و قال ابونضرة عن جابر: ((اشتراه بعشرين ديناراً)).

و قول الشعبي «باوقية» اكثر))[١٧٩]قاله البخاري رحمه الله.

جمع ابن حجر رحمه الله بين الالفاظ المختلفة و وجه الخروج من الاختلاف فيها و بين قول البخاري انه قال ((الاشتراط اكثر و اصح عندي)) أي اكثر طرقا و اصح مخرجا و أشار بذلك الي أن الرواة اختلفوا عن جابر في هذه الواقعة هل وقع الشرط في العقد عند البيع او كان ركوبه للجمل بعد بيعه اباحة من النبيﷺ بعد شرائه علي طريق العارية و أصرح ما وقع في ذلك رواية النسائي المذكورة[١٨٠] لكن اختلف فيها حماد بن زيد وسفيان بن عينية، وحماد اعرف بحديث ايوب من سفيان.

و الحاصل أن الذين ذكروه بصيغة الاشتراط اكثر عددا من الذين خالفوهم وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون أصح، و يترجح ايضا بان الذين رووه بصيغة الاشتراط معهم زيادة و هم حفاظ فتكون حجة و ليست رواية من لم يذكر الاشتراط منافية لرواية من ذكره، لان قولهﷺ: ((لك ظهره)) و ((أفقرناك ظهره)) و ((تبلغ عليه)) لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك.

١٧٩- صحيح البخاري كتاب الشروط باب(٤) ح٢٧١٨ و صحيح مسلم كتاب المساقات با ب(٢١): بيع البعير و استثناء ركوبه ح٧١٥.

١٨٠- اي «قد اخذته بكذا او كذا و قد أعرتك ظهره الي المدينة» انظر السنن الكبري للنسائي ج٤ ص٤٦ ح٦٢٣٦.

وقد رواه عن جابر بمعني الاشتراط ايضا ابو المتوكل عند احمد و لفظه((فبعني و لك ظهره الي المدينة))[١٨١]... و رواه احمد عن طريق ابي هبيرة عن جابر بلفظ «فاشتري مني بعيرا فجعل لي ظهره حتي اقدم المدينة»[١٨٢]

و بعد ذكر روايات ذكرت الاشتراط وغيرها لم تذكره قال ابن حجر:

((و ما جنح اليه المصنف من ترجيح رواية الاشتراط هو الجاري علي طريقة المحقيقن من أهل الحديث، لانهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن اذا وقع فيه الاختلاف الا اذا تكافأت الروايات و هو شرط الاضطراب الذي يرد به الخبر، و هو مفقود هنا مع امكان الترجيح.

قال ابن دقيق العيد اذا اختلف الروايات و كانت الحجة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج بشرط تعادل الروايات، اما اذا وقع الترجيح لبعضها بان تكون رواتها اكثر عددا او أتقن حفظا فيتعين العمل بالراجح، اذ الاضعف لا يكون مانعا من العمل بالأقوي، و المرجوح لا يمنع التمسك بالراجح

و اما الاختلاف في ثمن الجمل الذي اشتراه النبيﷺ من جابر فرجح فيه البخاري قول الاعمش اي((اوقية))

قال ابن حجر عند قول البخاري و قول الشعبي بأوقية اكثر: ((أي موافقة لغيره من الاقوال و الحاصل من الروايات ((اوقية)) وهي رواية الاكثر، و ((اربعة دنانير)) و هي لا تخالفها كما تقدم، و اوقية ذهب و

١٨١- مسند الامام احمد ج٣ ص٣٢٥.

١٨٢ - المرجع نفسه ص٣٠٣.

أربع اواق وخمس أواق و مائتا درهم و عشرون دينارا، هذا ما ذكر المصنف...

((و قد جمع عياض و غيره بين هذه الروايات فقال: بسبب الاختلاف أنهم رووا بالمعني و المراد أوقية ذهب و الأربعة اواق و الخمس بقدر ثمن الاوقية الذهب و الاربعة دنانير مع العشرين دينارا محمولة علي اختلاف الوزن و العدد، و كذلك رواية الاربعين درهما مع المائتي درهم

قال: و كأن الاخبار بالفضة عما وقع عليه العقد و بالذهب عما حصل به الوفاء او بالعكس[١٨٣]

و قد ذكر في الجمع بين هذه الالفاظ المختلفة في الثمن الذي ابتاع به النبي الجمل اقوال كثير من العلماء حتي قال القرطبي: اختلفوا في ثمن الجمل اختلافا لا يقبل التلفيق و تكلف ذلك بعيد عن التحقيق، و هو مبني علي امر لم يصح نقله و لا استقام ضبطه...

((و ما جنح اليه البخاري من الترجيح أقعد و الرجوع الي التحقيق أسعد فليعتمد ذلك و بالله التوفيق))[١٨٤]

و هناك أمثلة أخري لما اختلف فيه بتغيير بعض الفاظ المتن من الصحيحين لم نذكرها خشية الاطالة، خاصة و أن الحكم في كلها واحدة تقريبا طريق الخروج من الخلاف فيها مبيّنة.
منها: حديث جابر في وفاء دين ابيه[١٨٥]، و حديث رافع ابن خديج في المخابرة[١٨٦]

١٨٣- انظر فتح الباري ج٥ ص٣٩٨-٤٠٢

١٨٤- المرجع نفسه ص٤٠٢ و ٤٠٣.

و حديث ابي‌هريرة في قصة ذي اليدين[١٨٧] و حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة نفسها للنبي[١٨٨]ﷺ و حديث انس في افتتاح القراءة بالحمدلله رب العالمين[١٨٩] و حديث ابن عباس في قصة السائلة عن نذر امها و اختها[١٩٠]

و ليس من هذه الاختلافات في بعض الفاظ متونهما ما يقدح فيها بالاضطراب و قد اجيب عنها كلها بالجمع او الترجيح بين المتون المختلفة و منها ما ذكر المخرج منها مصنفاهما و منها ما عالجها شراحهما خاصة الامامان الحافظان: الامام يحيي بن شرف النووي و الامام احمد بن علي بن حجر العسقلاني رحمهما الله تعالي.

قال ابن حجر: ((فهذه جملة أقسام ما انتقده الائمة علي الصحيح و قد حررتها و حققتها و قسمتهاو فصلتها، لا يظهر منها ما يؤ ثر في أصل موضوع الكتاب بحمدالله الا النادر))[١٩١]

١٨٥_اخرجه البخاري في الصحيح كتاب المناقب باب(٢٥)ح٣٨٥٠.

١٨٦- صحيح البخاري كتاب الحرث و المزارعة باب (١٨) ح٢٣٤٤ وانظر حديث٢٣٤٠و٢٣٤١ و مسلم: كتاب البيوع باب (١٧) كراء الارض ح١٥٤٧.

١٨٧- اخرجه البخاري كتاب الاذان باب (٦٩) ح٧١٤ و ٧١٥ ومسلم كتاب المساجد باب(١٩) السهو في الصلاة و السجود له ح٥٧٣

١٨٨- صحيح البخاري كتاب النكاح باب(٣٣)ح٥١٢١ و مسلم كتاب الرضاع باب(١٤) جواز هبتها نوبتها لدرتها ح١٤٦٤

١٨٩- صحيح البخاري كتاب الاذان باب(٨٩) ح٧٤٣ و صحيح مسلم: كتاب الصلاة باب (١٣) حجة من قال لا يجهر بالبسمله

١٩٠- اخرجه في صحيحه كتاب جزاء الصيد باب(٢٢)ح١٨٥٢. و مسلم كتاب الصيام باب (٢٧) قضاء الصيام علي الميت ح١١٤٩.

١٩١- هدي الساري ص ٥٠٣.

الخـــــاتمة

الحمدلله الذي هداني لهذا و ما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله و ما توفيقي وثقتي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب.

و الصلاة و السلام علي سيدنا ﷺ خير الخلق و صفوتهم و علي آله و صحبه والتابعين اجمعين.

و بعد:

فإن هذه الرسالة قد ناقشت امرا مهما لطلبة العلم خاصة و للمسلمين جميعاً لتطرقها إلي موضوع النقد و الاستدراك عند علماء المسلمين و اهتمامهم اياه و كذلك موضوع مكانة صحيحي البخاري و مسلم عند المسلمين و النقد الوارد عليهما. ثم دراسة منهج إمام من أئمة المسلمين في الحديث و علومه الإمام الدارقطني في الجرح و التعديل و تعرضه لنقد صحيحي الإمامين البخاري و مسلم .

و قد خلص الباحث خلال كتابة هذه الرسالة الي نتائج علمية مهمة يستحق الدراسة و المتابعة و هي كما يلي:

١- أن عملية النقد كقيمة من القيم الثقافية الإسلامية قامت بدور مهم في البقاء علي المصادر الدينية والعلمية لدي المسلمين والحفاظ عليها من التحريف أو الضياع أو فقدان خلوصها و صفائها الإسلامي.

٢- إن النقد (أو الجرح و التعديل) كعلم حديثي قد نشأ منذ نشأة رواية الحديث النبوي في عهد رسول الله ﷺ ثم في عهد الصحابة ثم التابعين و من تبعهم بإحسان.

ولكن تبلور هذا العلم و انتشاره كظاهرة علمية لدي العلماء و المحدثين فإنه بدأ في عصر التابعين و علي يد الإمام الحجة شعبة بن الحجاج. وذلك لضرورته للتدقيق في روايات الرجال بعد ما ظهر الكذب و الوضع علي رسول اللهﷺ و قد كان لكل مرحلة من مراحل الجرح و

التعديل سماتها و ميزاتها حسب اقتضائها الزمني و التطورات التي كانت تحدث في مجال رواية الحديث و نقل الأخبار والتوسع فيهما.

٣- تتباين مناهج نقد الحديث النبوي بين منهج النقد البناء و المؤسس علي الدليل ومنهج النقد المهاجم و المنتقص من السنة النبوية.

و لكل وسائلها و أساليبها ففي حين يستعمل المحدثون النقاد وسائل علمية و أساليب نقدية منصفة و هادفة، يستعمل المستشرقون و تلاميذهم و وسائل دعائية و هجومية و بأسلوب تخريبي لا يلتزم حتي الأدب العلمي فضلا عن الأدلة العلمية.

٤- إن المقصود بإجماع الأمة علي تلقي صحيحي البخاري و مسلم بالقبول إنما هو الأحاديث التي سلمت عن نقد الأئمة العلماء من الأحاديث المسندة المتصلة السند في الكتابين مما ضمن الشيخان صحتها. و أما الأحاديث التي انتقدها أئمة كالإمام الدارقطني فهي مستثناة من الإجماع و إن هي أيضا أحاديث صحيحة عالية المرتبة.

٥- إن الإنتقادات التي تعرض لها الصحيحان، غالبيتها انتقادات فنية علي الأسانيد و طرقها و ابتغاء العلو فيها و كذلك مناقشة الشيخين في مدي تطبيق شروطها علي رجال مصنفيهما... و ليست هي انتقادات جوهرية تضعف أصول الصحيحين أو تمسها إلاّ ما صدرت عن بعضهم كابن حزم فقد ردت عليهم بدلائل قاطعة لا يترك مجالا للشك و الإرتياب، و ليس في الصحيحين حديث منتقد إلاّ و له مخرج.

٦- قد اتبع الدارقطني في الجرح و التعديل منهجا معتدلا جعله مقبولا لدي الأئمة النقاد و علماء الحديث النبوي الشريف، و يدل علي تحرية الحق و الصدق في نقد الرجال و جرحهم و تعديلهم احكامه الموجودة في كتب الجرح و التعديل و كذلك مخالفته لبعض العلماء المشددين في هذا

المجال و هذا ما شهد به الأئمة مثل الخطيب و الذهبي و ابن حجر و غيرهم.

٧- للدارقطني منهج سمح غير مضيق و لا مشدد في النقد و الجرح و التعديل يمكننا وصفه بالمنهج التفصيلي في إطلاق الأحكام سواء علي الرجال أو علي المتون فكثيراً ما نراه يفصل في نقد الرجل فيوثقه في جانب و يجرحه في جانب آخر و في المتون ايضاً يتميز الدارقطني في نقده لها بروح منفتح لديه قابلية للشد و الإرخاء عندما يقتضي الامر ذلك و يتحمله.

٨- قد انتقد الدارقطني علي الصحيحين نحو مائتين حديثا تنحصر في ستة أنواع و هي تتعلق بالزيادة أو النقص في رجال الإسناد و الاختلاف في بعضها و كذلك منها ما يتعلق بتفرد بعضهم بزيادة فيها و منهم من قد ضعف و قليل من هذه الانتقادات تتوجه الي نقد متنيهما و ذلك في ما يتعلق بتغيير بعض الالفاظ في بعض احاديثهما المروية عن عدة طرق.

و في الختام يري الباحث أن يوصي إخوانه من الباحثين و طلاب العلم أن يتوجهوا نحو هذه النوعية من البحوث التي تتناول مناهج الأئمة و العلماء المحدثين بالبحث و النقد و المناقشة و يكشف فيها ما ما يخدم العقلية العملية عند علماء المسلمين و يجعلهم يركزوا علي اخراج آثار الأئمة القدماء إلي النور و يتناولوها بالتهذيب و التمحيص ...

ولابد من التأكيد على أن أحاديث الصحيحين قد جاوزت القنطرة ومرت بمراحل نقدية كثيرة ولم تتأثر في صحتها فلا تأثير لقول المهاجمين على مصادر السنة – وغالبيتهم من المستشرقين – وإتهامها بعدم الدقة أو التحريف وما إلى ذلك من الاتهامات غير العلمية والباطلة فلا بد للعلماء وطلاب العلم أن يتنبهوا لهذه المهمة ولا يغتروا بقول هؤلاء المهاجمين.

أرجو الله أن يوفق جميع الباحثين و الطلبة في مهمتهم العلمية و يجعلهم خادمين للعلوم الشرعية عموما حتي يفتح الله علي أيديهم قلاع الأفكار و حصون القلوب بنور الإسلام الحنيف. و الله ولي التوفيق و منه يرجي الخير كله.

الفهارس العلمية

١. فهرس الآيات القرآنية

٢. فهرس الاحاديث والآثار

٣. ثبت المصادر والمراجع

٤. فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

ردیف	أطراف الآيات	اسم السورة	الصفحة
١	غير المغضوب عليهم و لا الضّالين	الفاتحة	٥٦
٢	و لن ترضي عنك اليهود و لا النصاري...	البقرة	١٥٢
٣	ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات و الهدي...	البقرة	١٦١
٤	قد بدت البغضاء من أفواههم...	آل عمران	١٥٢
٥	ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الي أهلها...	النساء	٣٥
٦	و الله يعصمك من الناس...	المائدة	٨٠
٧	و لا تزر وازرة وزر أخري...	الأنعام	٣٠
٨	و ان الظن لا يغني من الحق شيئا...	يونس	٨٣
٩	قل إنما انا بشر مثلكم...	الكهف	٧٩
١٠	جنة الخلد التي وعد المتقون...	الفرقان	د
١١	هو الله لا اله الا هو و له الحمد في الاولي...	القصص	هـ
١٢	الحمدلله الذي له ما في السموات و ما في الارض...	سبأ	و
١٣	فلا تزكوا أنفسكم ...	النجم	١٦
١٤	لا أقسم بيوم القيامة و لا أقسم بالنفس اللّوامة...	القيامة	٣٩

فهرس الاحاديث والآثار

ردیف	اطراف الأحادیث و الآثار	الصفحة
	إن اخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالاسواق...	٧١
	إن النبي قرأ غير المغضوب علهيم و لا الضالين...	٥٤
	إن اهل الاسلام لا يسيبون...	١٢٣
	إن تميما الداري حدثني بحديث ففرحت...	٤٧
	إن رسول اللهﷺ احتجم في المسجد...	٥٨
	أنشدكم الله و لا انشد الا أصحاب محمد...	١٨٥
	اتت النبي امرأة فقالت انها قد وهبت نفسها...	٢٣٧
	اذا اقيمت صلاة الصبح فطوفي علي بعيرك والناس يصلون...	٢٠٥
	امرنا رسول اللهﷺ ان نلبس في العيدين...	١٢٢
	ان الله لا ينزع العلم من الناس...	٤٥
	ان الميت ليعذب ببكاء اهله عليه...	٣٠
	ان النبي توضأ مرتين، مرتين...	٢٢٦
	ان النبي قال: جاءني رجلان، فقعد احدهما عند رأسي...	٨٠
	ان النبيﷺ كان اذا قدم من سفر	٢٠١
	ان امرأة من جهينة جاءت الي النبي...	٢٣٧
	ان رسول الله نهي عن المزابنة...	٢٣٦
	ان رسول اللهﷺ كان يجمع بين الرجلين من قتلي احدو...	٢٠٩
	ان عمر بن الخطاب استعمل مولي له يدعي هنياعلي الحمي...	٢٢٣
	ان عمر بن عبدالعزيز كتب الي ابن حزم أن يدوّن...	١٥٦
	ان قوما قالوا يا رسول الله ان قوما ياتوننا باللحم...	٢٢٦
	ان نفرا من اصحاب النبي مرّوا بحيّ فيهم لديغ...	١٣٠
	اني لأعلم آخر اهل النار خروجا منها...	٢١٥
	اني لأعلم كيف كان النبي يلبي...	٢٢٩

	تحاجت النار و الجنة فقال النار: اوثرت بالمتكبرين...	١٥٤
	توفي ابي و عليه دين فعرضت علي غرمائه...	٢٣٦
	جاءته الجدة تسأله عن ميراثها...	٤٥
	الحمي من فيح جهنم فابردوها بالماء...	٢٢٠
	خيركم من تعلم القرآن و علّمه.	١٩٥
	سأل عمر بن الخطاب عن إملاص المرأة....	٣١
	صلّي بنا ركعتين ثم سلم فقام الى خشبة...	٢٤٢
	صليت خلف النبي و ابيبكر و عمر و عثمان فكانوا يستفتحون...	٧٦
	الفخذ عورة...	١٠٩
	قال معاذ لاهل اليمن: ائتوني بعرض ثياب خميص...	١٢٩
	قالوا يا رسول الله هل نري ربنا...	١٥٤
	كان المسلمون لا ينظرون الي ابي سفيان...	١٤٠
	كان النبي يذكر الله علي كل احيانه...	١٢٩
	كان للنبي فرس، يقال له اللحيف.	١٨٨
	كان لي جار من الأنصار و كنا نتناوب...	٤٦
	كان يسير علي جمل قد أعيا...	٢٣٢
	كنا مع رسول الله ﷺ في غار فنزلت (و المرسلات عرفا)	٢٠٨
	لا يؤمن العبد حتي يؤمن بأربع.	١١٩
	لا يتطوع الامام في مكانه...	١٣٠
	لقد هممت أن انهي عن الغيلة.	١٩٤
	لن يفلح قوم ولّوا امرهم امرأة...	٨٢
	ليلة اسري برسول اللهﷺ من مسجد الكعبة...	١٤٥
	ما حديث بلغني عنكم...	٤٧
	الماء من الماء...	٧٧
	مات رسول الله و درعه مرهونة عند يهودي...	٨٦
	مر النبي بحائط من حيطان المدينة او مكة فسمع صوت انسانين يعذبان...	٢٠٢

	من أعتق شقيصا من عبد...	٢١٦
	من اكل سبع عجوات من تمر المدينة...	٧٩
	من غسل ميتا فليغتسل...	٧٨
	من قال لا اله الا الله و كفر بما يعبد...	٢٢٦
	من لم يشكر الناس	هـ
	نهي عن بيع المزابنة و المحاقلةو...	٢١٥
	و اذا قرأ فأنصتوا...	١٨٤
	و كلني رسول اللهﷺ بزكاة رمضان...	١٢٨
	يا ام المؤمنين: رجلان من اصحاب محمداحدهمايعجل الافطار...	٢٣٠
	يا رسول انكح اختي بنت ابي سفيان...	١٤٣
	يخرج من النار أربعة فيعرضون علي الله...	٢٢٦
	يطلع عليكم الآن رجل من اهل الجنة.	١١٩

ثبت المراجع والمصادر

القرآن الكريم

١- اختلاف المحدثين و الفقهاء في الحكم علي الحديث لد: عبدالله شعبان علي ط: ١٩٩٧م. بدار الفكر.

٢- ادب الاملاء و الاستملاء لعبدالكريم السمعاني ط: الاولي١٩٨١م بدار الكتب العلمية- بيروت

٣- اصول منهج النقد عند اهل الحديث،لد.عصام البشير ط:الثانية ١٩٩٢م بمؤسسة،الريان.

٤- اضواء علي السنة المحمدية لمحمود ابورية ط: السادسة بدار المعارف- القاهرة

٥- الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي ط: بدار الكتب العلمية.

٦- الاعلان بالتوبيخ ط: دار الكتب العلمية. بيروت حققه و علق عليه بالانكليزية فرانز روز نثال ترجمه د. صالح احمد العلي

٧- الاغاني لابي الفرج الاصفهاني شرحه عبد علي هنا. ط: الثانية ١٩٩٢م بدار الكتب لعلمية – بيروت.

٨- الام لمحمد بن ادريس الشافعي ط: الثانية ١٣٩٣هـ بدار المعرفة- بيروت

٩- الانساب لعبدالكريم محمد السمعاني ط: الاولي ١٩٨٨م بدار الجنان- بيروت. تقديم و تعليق عبدالله عمر البارودي

١٠- البداية و النهاية لابن كثير الدمشقي ط: الاولي ١٩٩٦م بدار ابي حيان- القاهرة

١١- تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين

١٢- تاريخ الطبري ط: دار احياء التراث العربي- بيروت.

١٣- تاريخ بغداد لأبيبكر احمد بن علي الخطيب البغدادي ط. دار الفكر

١٤- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينوري ط: ١٩٧٢م بدار الجيل بيروت حققه محمد زهري النجار

١٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواو

١٦- ي لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ط: ١٩٧٩م. بدار الكتب العلمية. بيروت
١٧- تدوين السنة لابراهيم فوزي ط: الثانية ١٩٩٥م برياض الريس للكتب و النشر.
١٨- تذكرة الحفاظ لمحمد بن طاهر القيسراني ط: الاولي١٤١٥هـ بدار الصميعي ، الرياض، حققه عبدالمجيد السلفي
١٩- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاي في الجامع الصحيح لسليمان بن خلف بن سعد ابي الوليد الباجي ط: الاولي ١٩٨٦م. بدار اللواء- رياض حققه د. ابولباية حسين
٢٠- تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر ط: الثانية ١٩٨٧ بدار الكتب العلمية بيروت، حققه عبد الغفار سليمان وآخرون
٢١- التعليق المغني علي سنن الدارقطني لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي المطبوع بذيل السنن ط: ١٩٦٦م بدار المحاسن بالقاهرة حققه عبدالله هاشم يماني المدني و التزم بنشره، السعودية.
٢٢- تغليق التعليق لإبن حجر ط: الاولي ١٤٠٥هـ بدار الكتب الاسلامي.بيروت
٢٣- تقريب التقريب ليحيي النواوي المطبوع مع شرحه تدريب الراوي لجلال الدين السيوطي ط: الاولي١٩٩٦م بدار الكتب العلمية بيروت.
٢٤- التقويم الدعوي لد. عبدالله يوسف الحسن ط: الاولي ١٩٩٢م دار المنطق- دبي و هي الرسالة الثالثة ضمن سلسلة رسائل العين تصدر الدار
٢٥- التقييد لمحمد عبدالغني البغدادي ابوبكر ط: الاولي ١٤٠٨ بدار الكتب العلمية. بيروت.
٢٦- التقييدو الإيضاح لزين الدين العراقي ط: الاولي١٩٧٠م . بدار الفكر – بيروت. حققه عبدالرحمن محمد عثمان
٢٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الاسانيد ليوسف بن عبدالله بن عبدالبرالنمري ط:١٣٨٣ه بوزارة عموم الأوقاف.

٢٨- التمييز للامام مسلم بن حجاج القشيري ط: الثالثة ١٤١٠هـ بمكتبة الكوثر – السعودية.حققه د. مصطفي الأعظمي.
٢٩- تهذيب الاسماء و اللغات لابي زكريا بن شرف النووي ط: بدار الكتب العلمية بيروت
٣٠- تهذيب التهذيب لأبن حجر العسقلاني ط: الثانية ١٩٩٣ بدار احياء التراث العربي- بيروت
٣١- الجامع لاخلاق الراوي و اداب السامع لاحمد بن علي الخطيب البغدادي ط:الأولي ١٩٩٦م بدار الكتب العلمية،بيروت .لبنان.
٣٢- الجرح و التعديل لعبدالرحمن بن ابي حاتم الرازي ط: بدار الكتب العلمية- بيروت
٣٣- حضارة العرب ط:
٣٤- رسالة في الجرح و التعديل لعبدالعظيم المنذري ط: الاولي ١٤٠٦هـ بمكتبة دار الاقصي
٣٥- الرفع و التكميل في الجرح و التعديل لعبدالحي اللكنوي ط: الثانية ١٩٦٨م. بمكتب المطبوعات الاسلامية- حلب حققه عبدالفتاح ابوغدّة
٣٦- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم لمحمد بن احمد بن عثمان قايماز الذهبي ط: الاولي١٩٩٢م بدار البشائر الاسلامية
٣٧- رياض النضرة لابي جعفر الطبري ط: الاولي ١٩٩٦م بدار الغرب الاسلامي- بيروت
٣٨- سؤالات البرقاني ابيبكر لابي الحسن الدارقطني ط: الاولي ١٤٠٤هـ بكتبخانه جميلي- باكستان.
٣٩- سؤالات حمزة السهمي عن ابي الحسن علي بن عمر الدارقطني ط الاولي١٩٨٤بمكتبة المعارف- رياض
٤٠- سنن ابن ماجة محمد بن يزيد ابي عبدالله القزويني ط: بدار الفكر-بيروت بدون رقم الطبعة و سنة النشر، حققه محمد فؤاد عبدالباقي.

٤١- سنن ابي داود سليمان بن الأشعث ابو داود السجستاني الأزدي ط: بدار الفكر، حققه محمد محيي الدين عبدالحميد بدون رقم الطبعة و سنه النشر.
٤٢- سنن الدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر ط: ١٣٦٥هـ بعناية عزت العطار الحسيني و ط بدار المحاسن بالقاهرة تحقيق عدالله هاشم.
٤٣- سنن الدارمي عبدالله بن عبدالرحمن ابو محمد، ط: الاولي ١٤٠٧هـ بدار الكتاب العربي، بيروت، حققه فواز احمد زمرلي و آخرون.
٤٤- السنن الكبري لاحمد بن الشعيب ابي عبدالرحمن النسائي، ط: الاولي ١٤١١ هـ بدار الكتب العلمية- بيروت، حققه عبدالغفار سليمان البنداري و آخرون
٤٥- السنن الكبري للبيهقي احمد بن الحسين بن علي ط:١٤١٤هـ بمكتبة دار الباز-مكة المكرمة حقه محمد عبدالقادر عطا.
٤٦- سنن النسائي(المجتبي) لاحمد بن شعيب النسائي ط: الثانية ١٤٠٦هـ بمكتب المطبوعات الاسلامية – حلب. حققه عبدالفتاح ابوغدة.
٤٧- سير اعلام النبلاء لمحمد بن احمد بن عثمان الذهبي ط: الحادية عشرة ١٤١٩هـ ١٩٩٨م. بمؤسسة الرسالة، حققه شعيب الارنؤوط و آخرون
٤٨- السيرة النبوية الصحيحة (محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد وايات السيرة النبوية) لد. اكرم ضياء العمري ط: ١٩٩٢م. بمكتبة العلوم و الحكم- المدينة المنورة.
٤٩- شذرات الذهب في اخبار من ذهب لعبد الحي بن العماد الحنبلي ، ط بدار الآفات الجديدة، بيروت.
٥٠- شرح صحيح مسلم ط الاولي بدار ابي حيان- دبي. حققه عصام الصبابطي و آخرون
٥١- شرح معاني الآثار لابي جعفر احمد بن محمد الطحاوي ط: الاولي ١٣٩٩هـ بدار الكتب العلمية – بيروت

٥٢- شرح نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر لاحمد بن حجر العسقلاني ط: الثانية١٩٩٠م بمكتبة الغزالي- دمشق، حققه محمد عوض و محمد غياث الصباغ
٥٣- شروط الائمة الخمسة لابي بكر الحازمي، ضمن شروط الائمة الستة لمحمد بن طاهر المقدسي،بدون رقم الطبعة وسنتها.
٥٤- صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان بن احمد ابو حاتم البستي، ط: الثانية ١٤١٤ه بمؤسسة الرسالة- بيروت، حققه شعيب الارناؤوط.
٥٥- صحيح ابن خزيمة محمد بن اسحاق ابوبكر السلمي النيسابوري. بالمكتب الاسلامي- بيروت حققه د.مصطفي الاعظمي.
٥٦- صحيح البخاري الجامع الصحيح لمحمد بن اسماعيل ابي عبدالله البخاري الجعفي مع شرحه فتح الباري لابن حجر العسقلاني ط١٤١٠هـ ١٩٨٩م بدار الكتب العلمية – بيروت
٥٧- صحيح مسلم بن الحجاج ابي الحسين القشيري النيسابوري ط بدرا احياء التراث العربي- بيروت حققه محمد فؤاد عبدالباقي بدون سنة النشر و رقم الطبعة
٥٨- صيانة صحيح مسلم لابي عمر و عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (ابن الصلاح) ط: الثانية١٤٠٨ هـ بدار الغرب الاسلامي- بيروت
٥٩- الضعفاء و المتركون لابن الجوزي عبدالرحمن بن علي ابو الفرج ط: الاولي ١٤٠٦هـ بدار الكتب العلمية. بيروت
٦٠- الضعفاء و المتركون لعلي بن عمر الدارقطني ط: الاولي١٩٨٤م بمكتبة المعارف- رياض
٦١- طبقات الشافعية الكبري لعبدالوهاب بن علي السبكي ط: الاولي ١٩٦٥م. بمطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه، تحقيق محمود محمد الطناحي و غيره
٦٢- العلل الواردة في الأحاديث النبوية لعلي بن عمر الدارقطني ط: الاولي بالرياض السعودية

٦٣- العلل للترمذي لمحمدبن عيسي بن سورة ابو عيسي الترمذي ط: ١٩٨٣م. بدار احياء التراث العربي ببيروت
٦٤- الغنيه فهرست شيوخ القاضي عياض ط: الأولى ١٤٠٢هـ بدار الغرب الإسلامي بيروت، حققه ماهر زهير جرار.
٦٥- الفتاوي المسمي بالمسائل المنثورة للامام النووي ط: بالقاهرة و ترتيب علاءالدين بن العطار وبدار الكتب العلمية بيروت
٦٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ط: الاولي ١٤١٠هـ ١٩٨٩م بدار الكتب العلمية- بيروت. حققه عبدالعزيز بن باز.
٦٧- فتح المغيث شرح الالفية العراقي للسخاوي ط: الاولي ١٩٨٣م بدار الكتب العلمية بيروت.
٦٨- الفصل للوصول المدرج لاحمد بن علي البغدادي الخطيب، ط: الاولي١٤١٨هـ
٦٩- الفكر المنهجي عند المحدثين لد. همام عبدالرحيم سعيد ط: الاولي ١٤٠٨م ضمن كتب الائمة- قطر
٧٠- فهرست ابن خير
٧١- قاعدة في الجرح و التعديل لتاج الدين السبكي. لعبدالوهاب بن علي ط: الاولي ١٩٦٩م.
٧٢- قاعدة في الجرح و التعديل و قاعدة في المؤرخيين لعبدالوهاب علي السبكي ط: الاول١٩٦٩م ذيل الرفع و التكميل للكنوي.
٧٣- الكامل في التاريخ لعلي بن ابي الكرم المعروف بابن الاثير ط: الرابعة ١٩٨٣م.بدار الكتب العربي-بيروت.
٧٤- كتاب الثقات لابن حبان البستي ط: الاولي ١٩٧٥م. بدار الفكر.
٧٥- كشف الظنون للمصطفي بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة ط: بدار العلوم الحديثة- بيروت- لبنان
٧٦- الكفاية لابيبكر احمد بن علي للخطيب البغدادي ط: بالمكتبة العلميه- المدية المنورة حققه عبدالله السورقي و آخرون

٧٧- اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ط: بدار المعرفة بيروت.
٧٨- ليالي بيشاور في الدفاع عن حريم التشيع، لسلطان الواعظين الشيرازي ط: بدار الكتب الاسلامية طهران باللغة الفارسية.
٧٩- المؤتلف و المختلف لعلي بن عمر الدارقطني ط:الأولي١٤٠٦هـ . بدرا الغرب الاسلامي- بيروت،حققه موفق عبدالله عبدالقادر.
٨٠- المجروحون لابن حيان البتي ط:بدار الوعي -حققه محمود ابراهيم زايد.
٨١- مجموع فتاوي ابن تيمية الحراني ط: باشراف الرئاسة العامة لشؤن الحرميين الشريفين.
٨٢- مختصر علوم الحديث لابن كثير بدون رقم الطبعة و سنة النشر.
٨٣- المدخل الي السنن الكبري لابيبكر البيهقي احمد بن الحسين بن علي ط: ١٤٠٤هـ بدار الخلفاء للكتاب الاسلامي- الكويت
٨٤- مرآة الجنان و عبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لابي محمد عبدالله بن اسعد اليافعي اليمني ط: ١٣٩٠هـ . بمؤسسة الاعلي- بيروت
٨٥- المستدرك علي الصحيحين لمحمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري ط: الاولي ١٤١١هـ بدار الكتب العلمية بيروت- حققه مصطفي عبدالقادر عطا
٨٦- مسند احمد بن حنبل ابي عبدالله الشيباني ط: مؤسسه قرطبة بمصر.
٨٧- مع القرآن في عالمه الرحيب لد. عماد الدين خليل ط: الثانية ١٩٨٠م بدار العلم للملايين
٨٨- المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن ايوب الطبري ط: الثانية ١٩٨٣م بمكتبة العلوم و الحكم- الموصول حققه حمدي بن عبدالمجيد السلفي.
٨٩- معرفة القراء الكبار علي الطبقات و الاعصار لأبي عبدالله الذهبي حققه محمد سيد جاد الحق ط: الاولي، دار الكتب الحديثة- مصر
٩٠- معرفة علوم الحديث للحاكم ابي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري ط: الثانية١٩٧٧م. بالمكتبة العلمية- المدينة المنورة حققه د.معظم حسين

٩١- المغازي لابن قتيبةط:
٩٢- المغني في الضعفاء للذهبي ،بدون رقم الطبعة وسنتها حققه نور الدين عتر.
٩٣- مقدمة ابن الصلاح لعثمان ابن عبدالرحمن الشهرزوري في علوم الحديث ط:١٩٨٨م بدار الفكر. و الطبعة الاولي١٩٨٤م بمكتبة الفارابي.
٩٤- مقدمة صحيح مسلم ط: بدار احياء التراث العربي- بيروت حققه محمد فؤاد عبدالباقي
٩٥- ٨مكانة الصحيحين لخليل ابراهيم ملا خاطر ط: الاولي ١٤٠٢هـ بالمطبعة العربية الحديثة – القاهرة
٩٦- مناظرة علمية لمحمد صادق نجمي في جواب القاضي الخضري ط: ١٩٩٦بقم بالفارسية
٩٧- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لعبدالرحمن بن علي بن الجوزي ط: الاولي ١٣٥٨هـ. بمطبعة دار المعارف العثمانية- الدكن- هند
٩٨- منهج النقد في علوم الحديث لد. نورالدين عترط: الثالثة ١٩٨١م بدار الفكر- دمشق
٩٩- منهج نقد المتن عند اهل الحديث لد. صلاح الدين الأدليبي ط:الأولي ١٩٨٣م بدارالآفاق الجديدة ،بيروت.
١٠٠-موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف لمحمد السعيد بن بسيوني زغلول ط: بدار الكتب العلمية بيروت.
١٠١-موسوعة لغت نامه لعلي اكبر دهخدا و هي بالفارسية ط: الاولي ١٣٧٣ه.ش بمؤسسةالإنتشارات طهران.
١٠٢-الموطأ للامام مالك بن أنس أبي عبدالله الاصبحي بدار احياء التراث العربي مصر جققه محمد فؤاد عبدالباقي بدون رقم الطبعة و سنة الطبع.
١٠٣-ميزان الاعتدال للذهبي في نقد الرجال لشمس الدين محمد بن احمد الذهبي، ط: الاولي١٩٩٥م بدرا الكتب العلمية بيروت. حققه علي محمد معوض و آخرون.

١٠٤-ميزان الاعتدال لمحمد بن احمد بن عثمان الذهبي. ط: الاولي:١٩٩٥م بدار الكتب العلمية- بيروت
١٠٥-نداءات الي الشباب العربي لد: زكريا ابراهيم.
١٠٦-نظرات جديدة في علوم الحديث لد. حمزة المليباري، ط: الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م بدار ابن حزم – بيروت
١٠٧-النكت علي كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني ط: الاولي١٩٩٤م بدار الكتب العلمية بيروت -حققه مسعود عبد الحميد السعدني و آخرون.
١٠٨-نيل الاوطار لمحمد بن علي الشوكاني ط: بدار احياء التراث العربي- بيروت بدون رقم الطبع.
١٠٩-هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لاحمدبن علي بن حجر العسقلاني، ط: بدار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٠ هـ ١٩٨٩م.
١١٠-و فيات الأعيان وانباء ابناء الزمان لمحمد بن خلكان ط: دار الثقافة- بيروت حققه د. احسان عباس.
١١١-الواضح في مناهج المحدثين للدكتور ياسر الشمالي ط: الثانية ٢٠٠٣م . بدار مكتبة الحامد، عمان.
١١٢-الوسيط في علوم و مصطلح الحديث لابي شهبة محمد بن محمد ط: بعالم المعرفة – جدة.

فهرست الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
اهداء	**ج**
الشكر و التقدير	**د**
الهيكل العام للبحث	**و**
مقدمة	**ح**
اهمية الموضوع	**ي**
اسباب اختيار الموضوع	**ي**
الدراسات السابقة	**ك**
الصعوبات التي واجهت الباحث	**ك**
المنهج المتبع في كتابة البحث	**ل**
الفصل الأول: التعريف بالحافظ الدارقطني	**١**
المبحث الأول: نسبه و أوصافه و عقيدته	**٢**
المطلب الأول: نسبه	**٣**
المطلب الثاني: اوصافه	٥
المطلب الثالث: عقيدته	١٠
المبحث الثاني: مكانته العلمية وآثاره	١٤
المطلب الأول: قدراته العلمية	١٥
المطلب الثاني: شيوخه و تلاميذه	٢٠
المطلب الثالث: آثاره والتعريف بكتابه الالزامات والتتبع	٢٤
الفصل الثاني: النقد و الإستدراك عند المحدثين	٢٨
المبحث الأول: النقد قيمة من القيم الثقافية الإسلامية	٢٩
المبحث الثاني: النقد (الجرح و التعديل) عند سلفنا الصالح	٤١
المبحث الثالث: مناهج نقد الحديث النبوي	٦٠
المبحث الرابع: السبب في نقد الصحيحين	٩٠
الفصل الثالث: مكانة الصحيحين و النقد و الإستدراك عليهما	١٠١
المبحث الأول: بين تلقي الأمة لهما بالقبول و النقد و الإستدراك عليهما	١٠٢

المبحث الثاني: نقد الصحيحين عامة	١١٣
المطلب الأول: نقد الصحيحين عند المحدثين	١١٤
المطلب الثاني: نقد الصحيحين عند المستشرقين	١٥٣
الفصل الرابع: منهج الدار قطني في النقد و الإستدراك علي الصحيحين	١٦٦
المبحث الأول: منهج الدار قطني في الجرح و التعديل	١٦٧
المبحث الثاني: منهج الدار قطني في النقد و الإستدراك علي الصحيحين	١٧٨
المبحث الثالث: أنواع الأحاديث التي انتقدها الدار قطني في الصحيحين	١٩٩
تمهيد	٢٠٠
المطلب الأول: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة و النقص من رجال الإسناد	٢٠٥
المطلب الثاني: ما تختلف الرواة فيه بتغيير بعض رجال الإسناد	٢١٢
المطلب الثالث: ما تفرد به بعض الرواة بزيادة فيه	٢١٨
المطلب الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة	٢٢٦
المطلب الخامس: ما حكم فيه بالوهم علي بعض رجاله	٢٣٣
المطلب السادس: ما اختلف فيه بتغيير بعض الفاظ المتن	٢٣٧
الخاتمة والتوصيات	٢٤٣
الفهارس العلمية	٢٤٨
فهرس الآيات القرانية	٢٤٩
فهرس الأحاديث و الآثار	٢٥١
ثبت المصادر و المراجع	٢٥٥
فهرس الموضوعات	٢٦٦